جـــــامعة الجـزائـــــــــر 3

كليـــة علـوم الإعـلام والاتصـــال

قســـــــم علـــوم الإعـــلام

الصحـافة الحـزبية فـي الجـزائر

دراسـة تحليليـة تـاريخية

مشـــروع لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال

إعـداد الطـالب:

بن علي سمـاش

إشـــراف:

الأستاذ الدكتور: محمد لعقـاب

العـــام الجـــامعي:

2017-2016

إهـــــــداء خـــــاص

الى اللذان قال في حقهما عزوجل " ....وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"
الـى الفـؤاد الحنـون الـذي رعـانني، والوجـه المبتسـم كلمـا رانـي ،وبفضـله تشـبعت بـروح الايمـان ،والـذي اذا طلبـت المزيـد مـن الحنـان اعطـاني ، تمنـى ولـم يـدرك، اشـتهى تتـويجي ولـم يتـذوق. هـي حـروف ثـلاث كافيـة علـى تلعثم لسـاني وعجـزه فـي التعبيـر عمـا يخـتلج بأشـجاني ، كـأنكي حقـا ماثلـة امـامي ، يـا اغلـى جـوهرة فـي الاكواني ...امي العزيزة رحمها الله .
الـى الـذي كـان سـببا فـي وجـودي ، الـى الـذي رسـم اعطـر سـيرة واجمـل ذكـرى رغـم انـي لـم ارى وجهـه لكـن ارتسـم لـي بزخـرف اعمالـه ،ذاك الـذي يشـهد لـه اقرانـه وخلانـه ، كـان لـي وسـاما علـى صـدري اسـمو بـه بـين اقرانـي، الـى بئـر الحكمـة والمعرفة ..ابي الغالي رحمه الله .
اليكمـا يـامن اسـتطابت الملائكـة روحكمـا ، ومهمـا كتبـت ونمقـت واستحضـرت اجمـل الكـلام اعتـرف انـي مـا وفيـت حقكمـا ،ومـا رجـائي الا مـن المـولى ان يرحمكمـا ويغفـر لكمـا ولكـل المـؤمنين .فـاللهم اجعلنـا مـن البـارين وهـم عنـا راضـين واجمعنـا بهم في جنة النعيم.

الى روح ابي وامي الطاهرتين .

بن علي سماش

إهـــــــداء

إلـــــى كل أخـــــوتي وأخـــواتي.

إلـــــــــى كل أصدقائي وزملائـــي.

إلى كل شهداء المهنـــة الصحفية.

إلى كل من يزرع الخير في ارض الشهداء.

بن علي سماش

شكـــــــــــــــر

إلــى كــل أســاتذتي الــذين كــان لهــم الفضــل الأول فــي إتمــام هــذه الاطروحــة واخــص بالــذكر : "د/ لعقــاب محمــد ،د/ احمــد شــوتري، د/ عبــد العــالي رزاقــي ، د/ الحــاج ســالم عطيــة ، عرفانــا وتقديـــــرا .

بن علي سماش

القسم المنهجـــــي

مقدمـــــــــــــة

اشـكـاليـــة الـــدراســـــــــة

تســـــاؤلات الـــدراســـــــــة

أهـــــداف الـــدراســـــــــة

أهميـــــة الـــدراســـــــــة

نـــــــوع الـــدراســـــــــة

منـــــاهج الـــدراســـــــــة

مجتمع البحـــث وعينتـــــــه

ادوات جمـــع البيـــــانـــــات

الحـــدود الـزمنيـــة للدراســـة

المجـال الجغـــرافي للدراســـة

الدراســـات الســـابقـــــــة

التعريف الاجـــرائي للمفاهيـم

مقدمـــــــة:

تنص القوانين المحلية والإقليمية والدولية على حق كل مواطن في اعلام نزيه وحر هو حق مقدس , تستوجب ممارسة هذا الحق تعدد مصادر المعلومات وتعدد الاصوات المعبرة عن الحقيقة فحرية الاتصال تعني حرية البحث عن الحقيقة من خلال التعددية في مصادر المعلومات . فالحقيقة ليست حكرا على احد دون الاخر ولايمكن الوصول اليها الا من خلال التعرف على مختلف الروايات لهذه الحقيقة وعلى مختلف الآراء بشأنها وبذلك تكون الحرية مقترنة بالتعددية ، بعد أن تكتسب الأحزاب السياسية شرعية الاعتماد، تبدأ بممارسة نشاطاتها الحزبية والسياسية التي تفرضها طبيعتها كحزب بهدف الوصول إلى السلطة بغية تنفيذ برنامج سياسي محدد سلفا ، وبهذا يتصل وجود الأحزاب بالأوضاع السياسية والاجتماعية، والاقتصادية للدول لتحقيق المكاسب المرجوة وسط"المسرح السياسي" الخاضع للتنافس والتسابق في الإقناع.

وحتى تستطيع الأحزاب أن تجسد هذه الأسس لابد لها من قنوات إتصالية تكون وسيطا فعالا مع البنية الجماهيرية، باعتماد العمل الإعلامي كإستراتيجية بناءة لفرض ذاته (الحزب)على الساحة الإعلامية السياسية، وهنا يتم اللجوء إلى توظيف الصحافة [المكتوبة ،المسموعة، والمرئية]لمخاطبة المتلقي وتوجيه سلوكه.

برزت إلى الوجود الصحافة الحزبية المكتوبة لتجسد العلاقة غير المباشرة مع المواطنين، إذ تعتبر الصحف الحزبية أداة مهمة للحزب والمعارضة لإحداث التغيير داخل المجتمع والنظام السياسي ، وتدعيم دورها في هذا الميدان ، ومن ثمة ربط مختلف التفاعلات السائدة التي تنشأ بين قطاعات النظام الاجتماعي ، فالإعلام كان ولا يزال في صالح من يستخدمه، ويعمل على الاستثمار فيه، وبالتالي يمكن أن تكون الوظيفة الإعلامية للحزب فعالة ، حسب التوجهات الإيديولوجية التي يقوم عليها برنامجه السياسي .

الصحافة الحزبية من هذه الزاوية هي صدى إعلامي بأهداف سياسية معلنة و بمذاهب مختلفة انطلاقا من القاعدة التنظيمية للحزب السياسي الذي يصدرها ، و الصحافة الحزبية وظفتها العديد من الأحزاب السياسية في مختلف الدول المتقدمة والنامية، وهذا ما عرفته الجزائر قبل و بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي حملت نتائج شكلت فيما بعد مرحلة حاسمة، ومنعطفا تمهيديا لبداية تغيير الخريطة السياسية والإعلامية، وهو ما جسده دستور 23 فبراير 1989، الذي قنن بوادر عهد جديد بإقرار " حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي"، واقر حق التعددية الإعلامية والتي كان مرجعها القانوني – قانون الإعلام 1990 -07-، فمن صحافة الدولة إلى الصحافة الخاصة وصحافة الأحزاب المتنوعة من حيث الصدور، والمضمون، والطبيعة الإعلامية لتعبر عن الأفكار والمرجعيات.

تسعىهذه الدراسة داخل هذا النسق المعرفي الى تسليط الضوء على وضع واتجاهات الصحافة الحزبية في الجزائر بحيث أن معظم الأحزاب السياسية الناشئة منذ عام 1989

قد أنشأت صحفا جديدة خاصة بها، قصد شرح برامجها وكسب ود المواطنين نحوها ، وبالتالي دفعهم إلى محاولة تبني رؤاها لمختلف القضايا، والأحداث الوطنية والدولية.

قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث اقسام القسم المنهجي وقسم نظري وقسم تطبيقي .

تضمن الإطار المنهجي للدراسة الحيثيات المنهجية من اهمية الدراسة والدراسات السابقة,المشكلة البحثية ,تساؤلات الدراسة والمنهج وادوات التحليل المستخدمة ,مع التعريفات الاجرائية .

تضمن القسم النظري ثلاث فصول هي :

-**الفصل الاول** خصص للاتصال السياسي وسائله و مكوناته وعناصره نظرا للعلاقة بين الاتصال والسياسية والمواطن.

_ الفصل الثاني تناول الصحافة الحزبية في الوطن العربي في كل من " مصر, الاردن , واليمن "اذ لا يمكن التطرق الي موضوع الصحافة الحزبية الجزائرية , دون الرجوع الى تاريخ ظهورها في الوطن العربي .

-**الفصل الثالث** تمحور حول الصحافة الحزبية الجزائرية قبل استرجاع السيادة وبعد استرجاعها خاصة بعد اعلان دستور 1989 وقانون الاعلام 1990 في ظل التعددية السياسية والاعلامية الي غاية 2014 واهم الاحزاب السياسية التي ظهرت في الميدان السياسي منذ اعلان التعددية السياسية .

امـــا القســـم التطبيقـــي فتضمـــن فصليـــن همـــا :

_ **الفصـل الاول** تمحور حول الصحافة الحزبية في ظل التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر .

_ **الفصـــل الثـــانـــي** تمحور حول تحليل الخطاب الاعلامي للصحف الحزبية .

اضافة الى نتائج الدراسة التحليلية التي تقوم على ترتيب وتصنيف المعطيات المتعلقة بكل صحيفة من الصحف الموجودة في الساحة الإعلامية, من خلال المقابلات الميدانية وتحليل الخطاب الصحفي بالقضايا المتعلقة بحقوق الانسان والتي حصرت في القضايا حقوق الانسان السياسية والتي تناولتها الصحف محل الدراسة ,بالإضافة الى نتائج الدراسة ومناقشتها.

اشـكـاليـــة الدراســـة :

لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 بمثابة نقطة الانطلاق للصحافة الحزبية والتنـــوع في الميدان الإعلامي، طبقا لدستور 23 فبراير 1989 والذي دعم بقانون الإعلام 07-90 الصادر في 03 أفريل 1990م ، وهو القاعدة القانونية التي سمحت ومنحت حق تأسيس الصحف " كمنابر إعلامية " ذات علاقة إيديولوجية مرتبطة بتوجهات الأحزاب السياسية،.

لذلك نسعى في هذه الدراسة الى التعرف على العوامل التي تفسر الوضعية التي تعيشها صحف الاحزاب بعد نحو 30 سنة من ظهور التعددية الحزبية والإعلامية التي شهدتها البلاد, ومعرفة اهم قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية التي قامت بمعالجتها خلال الفترة الممتدة من 2014/04/19 الى غاية 2014/10/20 .

وفي هذا الإطار تتحدد أبعاد الإشكالية فيما يلي:

1-معرفة هذا النوع من الصحف"الحزبية" وبالتالي الخطابات السياسية لها.

2-معرفة اهم قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية التي اهتمت بها هذه الصحف .

3-استشراف مستقبل الصحف الحزبية في الجزائر من خلال المشكلات التي تتخبط فيها.

تســـاؤلات الـــدراســـة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات تتفرع عن اشكالية الدراسة :

1_ متي نشأت الصحافة الحزبية في الجزائر , وماهي المراحل التاريخية التي مرت بها؟

2_ كيف تنظر الأحزاب السياسية إلى وضعية هذا النوع من الصحافة في الجزائر؟

3_ ما هي العوامل المتحكمة في وضعية الصحافة الحزبية بالجزائر؟

4_ ماهي ابرز قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية التي تناولتها هذه الصحف خلال فترة الدراسة ؟

5- ما الاطر المرجعية التي تعتمد عليها الصحف الحزبية عند تناولها لقضايا حقوق الانسان المدنية والسياسية ؟

أهـــداف الـــدراســـة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف منها :

1- الكشف عن وضعيةالصحافة الحزبيةفي الجزائر في ظل التعددية الإعلامية (1989-2014) و الأطر المرجعية التي تستند إليها كل صحيفة حزبية في ظل اختلاف الأيديولوجيات التي ينطلق منها كل حزب.

2 –معرفة دور القوى الفاعلة في الوضع الذي يعيشه هذا النوع من الصحافة في الجزائر من خلال مضامينها ومدى تعبيرها عن السياسة المعلنة , وارتباطها بقضايا المجتمع وهمومه السياسية الانية والمستقبلية .

أهميــة الدراســة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في العديد من النقاط والتي ننذكر منها :

1_ معرفة اسباب عدم اهتمام الباحثين بدراسات حول الصحافة الحزبية في الجزائر .

2_ تأتي هذه الدراسة في ظل تراجعهذا النوع من الصحافة في الجزائر خاصة انه يحظى باهتمام بحوث وكتابات في الجزائر ودول عربية اخرى.

4_ تكتسي اهميتها من كونها امتداد حقلي بين العلوم السياسية والاعلام .

5_ تأتي هذه الدراسة في وقت تراجعت فيه الصحافة الورقية وظهور الصحافة الالكترونية كمنافس لها ، حيث انشات العديد من الاحزاب مواقع على شبكة الانترنيت .

6_أن وسائل الإعلام أصبحت من الأطراف الأساسية في التفاعل الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

نـــــوع الـــدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليليةالتي تستهدف وصف وتحليل الوضعية الراهنة للصحافة الحزبية بالجزائر والكشف عن الأسباب والعوامل التي ساهمت في إعطاء هذه الوضعية لهذا النوع منالصحافة في الجزائر.

بالإضافةإلى تفسير الخطاب الصحفي في الصحف محل الدراسة اتجاه القضايا المطروحة " قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية " في تلك المدة الزمنية المحددة.

منـــــاهج الـــــدراسة:

اعتمد الباحث في دراسته على منهجين اساسين هما : "**المنهج التاريخي**" و"**المنهج المسحي**" .

اعتمدنا على المنهج التاريخي في تسجيل وتصنيف مامضي من وقائع وأحداث وتحليلها وتفسيرها علي اسس علمية ومنهجية ,بقصد التوصل الى جذور القضية وخصائصها بحيث تساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل ,[1] . واستخدم الباحث هذا المنهج في تسجيل الظروف السياسية والاجتماعية التي نشأت وظهرت فيها الصحف الحزبية في الجزائر.

اما منهج المسح الإعلامي فهو الأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع واعتمدنا على **منهج المسح الإعلامي**[2]لمسح الصحف حزبية الموجودة في الساحة والمتصلة بموضوع الدراسة بهدف استكشاف الأبعاد التي جعلت هذا النوع من الصحافة في هذه الوضعية ,بالإضافةإلى استخدامه في التحليل للتعرف على ابرز القضايا التي تناولتها تلك الصحف خلال فترة الدراسة من خلال الخصائص العلمية لهذا المنهج وهي :

1_ الوصف: يسمح بجمع المعلومات عن الظاهرة أي نقلها من ميدان الدراسة (موضوع الدراسة) لتحقيق شمول أكبر قدر من جوانبها.

[1] جابر عبد الحميد و احمد خير كاضم,**مناهج البحث في التربية وعلم النفس** ,النهضة المصرية ,القاهرة ,ط1, 1987,ص 104.
[2] عبد الباسط محمد محسن ,**أصول البحث الاجتماعي** , مكتبة وهبة , ط 8 , 1989 , ص 198.

2_التصنيف والتحليل: ترتيب عناصر الظاهرة بهدف تفكيك بنيتها إلى العناصر الفاعلة داخلهاأي استخراج المتغيرات الكامنة وراء حركة الظاهرة باللجوءإلىمؤشرات البحث العلمي، ويتصل ذلك اتصالا وثيقا بإشكالية البحث.

3_ التفسير:ويهتم بدراسةالعلاقةالموجودة بين هذه العناصر وتقديم تبرير علمي لها

مجتمع البحث وعينته :

قام الباحث بوضع مجموعة من المحددات بحيث يتم على أساسها اختيارمجتمع البحثو عينته بما يتماشى وأهداف الدراسة وهي كالآتي:

أ – **مجتمع البحث:** وهو الإطار الذي تتم فيه الدراسة: يتكون من قسمين هما:

اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب المسح الشامل لأعداد الصحف خلال الفترة الزمنية المحددة من 2014/04/18 إلى غاية 2014/10/20، والتي بلغ عددها الإجمالي في جريدة صوت الأحرار 145 عدد و المجاهد الأسبوعي 24 عدد والأخوة 12 عدد.

بعد عملية المسح التي قام بها الباحث في هذه الدراسة فيما يخص المقابلات والتي شملت جميع الصحافيين العاملين في الجرائد الحزبية " **صوت الأحرار، المجاهدالأسبوعي،الإخوة، النبأ** "والأساتذة الجامعيين في كليتي "**علوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**"،اييتكون من المتحزب المناضل والأستاذ الجامعي الذي قد يكون مناضلا متحزبا أو محررا في صحيفة حزبية أو مهتما بميدان الصحافة الحزبية.

ب_ عينـــة الدراسة :

هي كل أعداد الصحف الحزبية خلال الفترة الزمنية المحددة التي تناولت موضوع حقوق الانسان السياسية والمدنية, واستبعاد الاعداد التي لا تتناول هذه قضايا.

– وهنا نعلم أن مجتمع البحث يتكون من محرري الصحف الحزبية والمناضلين والأساتذة الجامعيين، لذلك حدد الباحث الشروط التالية في انتقاء النماذج التي ستجرى معهاالمقابلات الميدانية كما يلي:

بالنسبة للصحف الحزبية ارتئ الباحث أخذ القيادات الصحفية للصحف الحزبية الأربعة وتمثلت في المديرالعام مديرالنشر ،ورئيسالتحرير ،والسبب في ذلك هوأن هؤلاء هم أكثر إلمامابقضاياالتحرير ،والتسيير والمسؤولية أمام القانون،وبحكم انتماءهم الحزبي .

بالنسبة للأساتذة الجامعيين والذي بلغ عددهم 18 أستاذ انتقاؤهم كان مبرّرا بالقاعدة التالية:

التحزب:توفر الحزبية في الأستاذ الجامعي.

المعايشة:أن يكون ممن عايشوا فترة التعددية في بداياتها.

الكتـــابة :ان يكون ممن يكتبون في مثل هذه الصحف لتوفر القدرة على إعطاء رؤية تحليلية للمتغيرات.

ادوات جمـــــع البيـــانات :

اولا _ أداة المقابلـة:ولقداعتمدالباحث السحب الكيفي للمعطيات من ميدان الدراسة لذلك اخترت استخدام دليل **المقابلــة الميدانيــة** مع المنخرطين في الأحزابالسياسية المناضلين والأساتذة الجامعيين المهتمين المتحزبين والعاملين في الصحف الحزبية.

تم إجراء30 مقابلة توزعت على12مقابلة مع القيادات الصحفية في الصحف الحزبية في مقراتها بالعاصمة و18أساتذ جامعيين من جامعة الجزائر بالعاصمة – كلية العلوم السياسية وكلية الإعلام و الاتصال .

وتم حذف عشر مقابلات ل 6 أساتذة جامعيين, و 4 مقابلات للقيادات حزبية لأسباب موضوعية, وأخرى تقنية ، تمثلت في أن بعض المقابلات أجريت عن طريق التسجيل الهاتفي للمكالمة ونظرا للمشاكل التي تعاني منها شبكة الاتصال في الجزائر حال دون التسجيل الجيد للمكالمة ، كما أن هناك مقابلات حذفت على أساس أن إجاباتها لا تخدم موضوع دراستنا.

وهذا النوع من المقابلات يتحكم فيها ميدان الدراسة وفي هذا الإطار لجأالباحث إلى الأنماط التالية من المقابلة:

1_المقـابلة المقنـنة المرنـةالمباشـرة:وهي التي قام الباحث بتحضير أسئلتها وطرحهاعلى المستجوبين مباشرة باستعمال المسجل الصوتي.

2_ المقابلة المقننة المرنة غير المباشرة:وهذا النوع تم اللجوءإليه كحل فرضه ميدان الدراسة بسبب تعذرنا اللقاء ببعض القيادات الصحفية في الصحف الحزبية (التي مستها الدراسة).وحدث ذلك مع بعض قيادات الأحزاب السياسية وأعضاء بعض الصحف الحزبية، واستعملنا في ذلك الهاتف المسجل.

3_ دليل المقابلة:

ولقد استعمل الباحث دليلين للمقابلة:

أ_ دليل موجه للأساتذة الجامعيين في شعبتي العلوم السياسية وعلومالإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 بالعاصمة.

ب_ دليل موجه للقيادات الحزبية و الصحفية في الصحف الحزبيةالأربعة محل الدراسة :"**صوت الأحرار**"، و"**المجاهدالأسبوعي**" **حزب جبهة التحريرالوطني (FLN)**،«**النبأ**"**حزب حركة حمس(HMS)** ، «**الأخوة**" **حزب العمال.(PT)**.

ثانيا _ الملاحظة:

اعتمد الباحث على تقنية **الملاحظة الميدانية**موازاة مع فترات وأوقات إجراء المقابلاتالمباشرة ، ولجوئه إلى أداة الملاحظة يتركزعلى**دفتر المشاهدات** بهدف تسجيل نقاط محددة ومرتبطة بالإشكاليةوسبب استعمال تقنيةالملاحظة يعود إلى:

تسجيل معطيات (مثلما يوضحه دفترالمشاهدات)،خاصة بوضعية (الجهاز الفني للصحيفة الحزبية).

- ظروف سير العمل داخل الصحيفة الحزبية.
- الإمكانيات التجهيزية المتوفرة لدى هذه الصحف:

"الإمكانياتالتكنولوجية".

"البناء المؤسساتي (البناء العمراني)".

"التأثيث المكتبي".

ثالثا _ التحليـــل:

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه في شقها التحليلي على اسلوب تحليل الخطاب الذي استخدمناه من اجل تحليل اهم قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية التي عالجتها صحف الدراسة .

1- تحليـــل الخطـــاب:

وذلك لتحليل قضايا حقوق الانسان المدنية والسياسية من خلال مدخل تحليل الخطاب ، لرصد وتحليل مدى حضور أو غياب الاطروحات الرئيسية لقضايا حقوق الانسان المختلفة التي تنشرها الصحف عينة الدراسة، وقد وظف الباحث خمسة عناصر بحثية هي:

أ- مسارات البرهنة :

أي دراسة الطرق المختلفة التي يلجأ إليها الصحفي للتدليل على صحة أفكاره، وتضم الحجج والبراهين، لتقريب الصورة إلى ذهن المتلقي ، بإعطاء أمثلة معينة حول قضايا حقوق الانسان ، وهو ما يكشف نمط الخطاب ، والتوجه الذي تتبناه صحف العينة تجاه

قضايا حقوق الانسان، وقد تم تحليل مسار البرهنة من خلال رصد الاطروحات والحجج الموجودة في النص.

ب-**الاطروحة:** هي تجسيد فكرة ما ترتبط بسياق وأهداف النص أو تخرج عنه، فشروط كونها أطروحة أن يكون لها دور في بناء المنطق الداخلي للنص، وتسعى لتحقيق أهدافه ، بغض النظر عن كونها وردت في جملة ، أو فقرة، أو يصاحبها برهان، أو عدة براهين ، أو قد لا تحتوي على براهين، حيث لا يشترط أن تصاحب كل أطروحة برهان معين.

ج- **البرهان** : هو الحجة والدليل الذي يستشهد به الكاتب أو المتحدث للتدليل على صدق ما يقوله لإقناع المتلقي والتأثير فيه، ووظيفة هذه البراهين أنها تعطي نوع من المنطق للأطروحة وهذه الأدلة قد تكون سياسية، أو تاريخية ، أو اقتصادية، أو اجتماعية ، حسب أطروحة الخطاب الذي يحتويها.

د- **القوى الفاعلة:** وهي عبارة عن تحليل تصور خطاب محدد لمجموعة من الفاعلين والاطراف المؤثرة في مجال حقوق الانسان، كما تعكسها المواد المنشورة في صحف العينة، لرصد الافعال والادوار (سلبا أو ايجابا) من وجهة نظر الخطاب ، بهدف التعرف على الفاعل (حكومة، حزب سياسي، نقابات، جمعيات، أو منظمات جماهيرية، جمهور عام).

هـ- الاطر المرجعية: وهي المنطلقات الفكرية المتباينة لانطلاق الخطابات الصحفية التي تستند إليها الصحيفة أو الكاتب في عرض الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الانسان، لاستكشاف المرجعيات الفكرية المختلفة المتبناة من قبل الصحف ، وكيفية توظيفها داخل الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الانسان ، ومعرفة مواقف واتجاهات الصحف عينة الدراسة إزاء القضايا المدروسة.

وهي تصبغ خطاب كل صحيفة بحسب القوى السياسية والتيارات التي تعبر عنها كل صحيفة.

2- استمارة تحليل الخطاب:

قام الباحث بتصميم استمارة تحليل لاستخراج الاطروحات والحجج تشمل: تاريخ العدد، وتسلسل المادة، ورقم الصفحة، وعنوان المادة، واسم الكاتب، والشكل الصحفي، بالإضافة إلى مضمون الاطروحات والحجج، ووصف الفاعل ودوره، وسمات هذا الدور، بالإضافة إلى الاطر المرجعية، وكيفية توظيف الخطاب لها، كأداة قام من خلالها الباحث برصد وتحليل قضايا حقوق الانسان ، ومعرفة اتجاهات صحف الدراسة ، ومسارات البرهنة التي اعتمدت عليها صحف العينة .

وتأسيسا على ماسبق من بين أهم القضايا التي برزت في التحليل كالتالي:

1-الحق في اجراء انتخابات حرة ونزيهة:

هي حق التصويت الذي يمنحه الدستور أو قانون الانتخابات للمواطنين. ونقصد بها في دراستنا إجراء الانتخابات بكل حرية ونزاهة بعيدا عن التزوير.

2-حق المشاركة في العملية الانتخابية:

هي نسبة الناخبين الذين اقترعوا فعلا، في استحقاق انتخابي قياسا على عدد الناخبين المقبولين للاقتراع. ونقصد بها في دراستنا مشاركة الافراد أو الاحزاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في العملية الحكومية.

3-حق الترشيح في الانتخابات :

ونقصد بها في دراستنا الاطروحات التي تتعلق بحق الافراد في الترشيح في الانتخابات وما يرافق ذلك من جدل عند تطبيق شروط الترشيح أو أثناء الحملات الاعلامية المصاحبة للمرشحين.

4-حق التداول السلمي للسلطة:

ونقصد بها الاطروحات المتعلقة بالحق الذي تسعى إليه الاحزاب السياسية، من أجل الوصول إلى الحكم سلميا، عن طريق الانتخابات.

5-التعددية السياسية: الحق في تكوين الاحزاب السياسية بشكل إرادي وطوعي خارج نطاق الجهاز الحكومي أوالدولة، وكذلك الحق في تكوين التنظيمات

الطوعية غير السياسية من جمعيات ونقابات واتحادات وغيرها من الهيئات، على نحو يجعل من التعددية غاية لتجسيم الحريات الاساسية، التي هي حق للفرد والجماعة، ووسيلة للقيام بدور فعال ومنظم، يحقق إمكانية التداول السلمي للسلطة، وممارستها أو التأثير في مجريات قراراتها ، ونقصد بها في دراستنا الاطروحات المتعلقة بإنشاء وتأسيس الاحزاب والتنظيمات الطوعية، وكذا ممارسة الاحزاب لأنشطتها السياسية بكل حرية دون مضايقات.

الحدود الزمنية للدراسة :

الدراسة تتناول في شطرها التطبيقي الاول الصحافة الحزبية بالجزائر بدراسة وضعيتها والصورة التي بلغتها بعد أكثر من 20 سنة من إعلان قيام التعدديةالحزبية والإعلامية في الجزائر من خلال المقابلات التي اجريت مع قيادات صحف احزاب الدراسة لسنة 2014.

اما الشطر الثاني الخاص بتحليل الخطاب لصحف الدراسة التي تناولت قضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية فامتدت العينة الزمنية للدراسة من الفترة **2014/04/18 وهو تاريخ اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية إلى 2014/10/20م اي لمدة 6 اشهر من اعلان النتائج** ,لأسباب موضوعية تتعلق بالفترة الحرجة الموالية مباشرة للانتخابات الرئاسية الاخيرة التي دشن بها عبد العزيز بوتفليقة عهدته الرابعة ، وما تلتها من اصوات واحتجاجات مناهضة لترشح الرئيس للمرة الرابعة على التوالي, و تزايد الاهتمام بحقوق

الانسان، من خلال ما سمي بالإصلاحات السياسية والاجتماعية التي قام بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في السنوات الاخيرة من عهدته الانتخابية الثالثة , بالإضافة إلى الأحداث والمتغيرات الدولية والاقليمية التي حدثت خلال هذه الفترة، مثل" احداث الربيع العربي والتدخل العسكري في مالي ، وازمة ليبيا , والانقلاب العسكري في مصر , وتطور الازمة في سوريا , والعديد من الاحداث التي جرت على المستوى الاقليمي والعربي

المجـــال الجغـــرافي للـــدراســة:

لقد تمت الدراسة في جانبها الميداني بالجزائر العاصمة، ودامت خمسة عشر يوما بحجم ساعي في العمل يقدر ب 07 ساعات يومياّ.ولقد اخترنا المكان هذا وفق الشروط التالية:

- وجود المقرات المركزية للأحزاب وللصحف الحزبية (الأربعة) بالعاصمة.
- قرب الأساتذة من الميدان, بحكم أنهم يدرسون في كلية العلوم السياسية والإعلام وما يملكونه من معارف أكاديمية وسياسية حزبية، فمنهم المتحزب ومنهممن يعمل او يكتب في هذه الصحف الحزبية.فكان مكان هذه الدراسة ملائما جدا لإجرائها.

الـــدراســة الاستطـلاعيــة:

_ قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية على عينة من الأحزاب من اجل معرفة الصحف الحزبية الموجودة في الساحة الإعلامية حيث تساهم هذه العملية في صياغة إشكالية البحث, وترجع أهمية الدراسة الاستطلاعية كما يقول محمد زيان عمر أنها "تساعد على

الحصـول علـى معرفـة شـاملة تبصـرالباحث لمتغيـرات جديـدة كمـا تعينـه عـلـى استبصـار المتغيرات المتداخلة في الموقف"[3].

وفيهـذا الصـدد قمنـا بدراسـة استطـلاعية حـول الصحـف الحزبيـة الموجـودة فـي السـاحة الإعلامية فتوصلنا إلى:

- أنالأكشـاك العموميـة لاتحويـأي عنـوان لأي صـحيفة حزبيـة باسـتثناء جـريدة "صـوت الأحرار" التابعة لحزب جبهة التحريرالوطني والتي تسجل حضور يوميا لكن بتوزيع منخفض على المستوى الوطني.
- أن هـناك عناويـن لصحـف حزبيـة أخـرى تابعـة لأحـزاب غيـر متـوفرة فـي السـاحة الإعلاميـة اي "لا تبـاع فـي الاكشـاك" مقارنـة بالصـحف الاخباريـة الخاصـة "كصـحيفة الخبر ,الشروق ليبرتي .... "وهي جريدة " **المجاهد الأسبوعي جريدة أسبوعية حزبية ناطقة باللغة العربية لسان حـــزب جبهة التحرير الوطني**" "**جريدة الأخوة وهي جريدة حزبية نصف شهرية ناطقـــة باللغة العربيـــة والفرنسية لسان حال حزب العمال**" .

مجلة النبأ وهي مجلة شهرية حزبية ناطقة باللغة العربية لسان حال حركة حمس وكانت قبـــل هذه المجلة عبارة عن صحيفة نصف شهرية".

[3] محمد زيان عمر , **البحث العلمي ومناهجه وتقنياته**, الهيئة المصرية العامة للكتاب,القاهرة2002 ,ص131_132

- أن هناك عزوف تام من طرف الأحزاب خاصة تلك الاحزاب المعروفة على الساحة السياسية والتي لها قاعدة جماهرية واسعة على المستوى الوطني في إنشاء صحف خاصة بهامثل" حزب التجمع الوطني الديمقراطيRND, الجبهة الوطنية الجزائرية.FNA..".
- حرص بعض الأحزاب السياسية على عدم إنشاء صحف خاصة خوفا من زيادة أعباء إضافية على عاتق الحزب خاصة مع وجود صحف موالية تعمل على نشر أفكارها وأيديولوجياتها.
- انتهاكات حقوق الانسان التي اصبح يعيشها المجتمع الجزائري والمتمثلة في عدم القدرة علي الترشح في المناصب العليا في السلطة من خلال اقرار بعض القوانين التي تحول والوصول الي مثل هذا الحق.
- تصاعد الاصوات المنددة بعمليات التزوير في الانتخابات خاصة في الانتخابات الرئاسية الاخيرة , وما شهدته من انتقادات في اوساط السياسيين خاصة والمجتمع بصفة عامة.

الدراســـــات الســـــابقة:

هناك عدة دراسات اكاديمية والتي لها علاقة بموضوع دراستنا ، نذكر منها :

أولا _ الدراســـــــات الجـــزائـرية:

1 _ **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن**[4]: تهدف هذه الدراسة الي رصد وفهم العلاقة بين ممثلي الاحزاب في البرلمان بغرفتيه والكتاب الاعلامين الجزائريين من خلال الصحافة الجزائرية ممثلة في صحيفتي الشروق والوطن في اشكالية مفادها مدي تأثير الكتاب الاعلامين الجزائريين علي النخب السياسية في الجزائر نموذج "**نواب البرلمان**" معتمدة في تحليلها علي اداه تحليل الخطاب , وقد تناولت في شق فصلها الثاني تطور الصحافة الجزائرية بصفة عامة تطور الصحافة الحزبية الجزائرية وقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج اهمها :ان اولويات الكتاب الاعلامين الجزائريين من خلال صحيفتي الشروق والوطن كانت بالقضايا الوطنية وهي نفس الاولويات التي كانت موجودة لدى النخب البرلمانية ,كما ان هذه الأولويات تختلف من جريدة الي اخرى وهذا راجع الى الخط الافتتاحي لكل من الصحيفتين , بالإضافة الى الخلفيات التي استند اليها منتجو الخطاب في كتابتهم من خلال الحجج والبراهين التي استندوا عليها في كتاباتهم في مختلف القضايا .

2_ **الخطاب الايديولوجي عبر الصحافة الجزائرية باللغة العربية من 1962الى 1988**[5]: عنيت هذه الدراسة بأشكال واطوار الخطاب السياسي الجزائري من خلال جريدة " المجاهد "الحزبية و جريدة"الثورة والعمل " النقابية وجريدة " الشعب " العمومية , خلال فترة 1962 الى غاية 1988 ومن بين اهم النتائج التي توصلت اليها نذكر : ان الخطاب السياسي

[4]الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م

[5]احمد حمدي,**الخطاب الايديولوجي عبر الصحافة الجزائرية باللغة العربية من 1962الى 1988,دراسة تحليلية** , رسالة دكتوراه غير منشورة , معهد الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر ,1999.

الجزائري في تلك الفترة كان يهدف الي منح الشرعية الثورية للنظام السياسي السائد والتأثير علي الجمهور من خلال اهتمامه بالقضايا اليومية والهوية وهذا مانتج عنه قصر البعد الفكري للنظام السائد.

3_ صحافة القطاع العام ومفهوم الخدمة العمومية في عهد التعددية[6]:تهدف هذه الدراسة إلى رصد مختلف الأطوار التي مرت بها صحافة القطاع العام ومفهوم الخدمة العمومية في عهد التعددية بالجزائر والذي تناول في الفصل الثاني لدراسته التطور الديمقراطي الذي شهدته الساحة السياسية وخاصة الإعلامية منذ إعلان التعددية من خلال دستور 1989 وابرز ما توصلت إليه: أن الأحداث التي مرت بها الجزائر عام 1988 ماهي إلا محصلة وتعبير عن أزمات عانى من تبعاتها النظام السياسي بالإضافة إلى المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي والنظام الفرعي للمغرب العربي زد على ذلك ظاهرة عدوى الديمقراطية التي شهدتها أوروبا وكثير من دول العالم فرضت على قادة الجزائر فتح الحرية السياسية للمعارضة تحت شعار الديمقراطية والتعددية من اجل الحفاظ على مصالحها.

4_ الاتصال السياسي في ظل التعددية السياسية والإعلامية[7]:تهدف الدراسة إلى التوصل إلى حقيقة الاتصال السياسي في ظل التعددية السياسية والإعلامية بالجزائر ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

---

[6] جمال العيفة,**صحافة القطاع العام ومفهوم الخدمة العمومية في عهدالتعددية,دراسة تحليلية تطبيقية لصحافة القطاع العام**,رسالة ماجستير غير منشورة,جامعة الجزائر,1999.

[7] إسماعيل مرازقة, **الاتصال السياسي في ظل التعددية السياسية والإعلامية**, رسالة ماجيستر غير منشورة,جامعة الجزائر, معهد علوم السياسية والإعلام,1990.

إن استقلاليــةوحرية العمل الإعلامي هو رهن للسياق الاجتماعي والسياســي الذي لا يتيــح المشاركة إلا فـي إطــار محدود واستثنائي ومنـه يستحي المساس بالسلطةوالتي تختزل فـي النخبــةالحاكمــة,كمــا أنهــذهالسلطة ترى بان النقد الإعلامي لها يعد تطاولا على مؤسسات الدولة و المصالح العليا للبلاد بالإضافةإلى أنها تــروج لخطاب كونها تمتلك حـق الكلام ومصادرة كلام الآخـرين و أنها الوحـيدة المـخول لــها صناعة الحقيــقة الإعــلامية بكل أجهزتهـا وهـذا مـابين هيمنـة السـلطة علــى الصـحافة المسـتقلة متبعـــة أسـلوب الـردع المباشـر"اعتقال الصـحفيين, اقتحـام مقرات الصـحف. ...." ضـاربين المـادة36مـن دسـتور 1989 عرض الحائط تحت شعار الأمن العام وعدم المساس بالمصـالح العليا للبلاد لكن الحقيقة هي استمرار حرمان المواطن من حقوقه وحرياته الأساسية.

5_,واقـع التعدديــة السيـاسية فـي الجزائـر وأثرها علـى التعدديـة الإعلاميـة"[8]:تهدف هذه الدراسـةإلى معرفــة واقـع التعدديـــة السياسـية وتأثيرهـا فـي ظهـور التعدديـة الإعلاميـة فـي الجزائــر حيثخلصــت الدراســة إلــى نتــائج منهــا:أن الفضــل الأكبــر فــي ظهــور التعدديــة الإعلاميـة وفتـح المجـال الإعلامـي المكتـوب أمـام الخـواص والأحـزاب بـالجزائر يعـودإلى أحداثأكتوبر 1988 والتي فرضت على السلطـةإقرار دستـور جــديد عام 1989 والذي جاء بموجبه فتح مجال إنشاء أحزاب وجمعيات بعيدا عن الأحادية التـي كبتــت الحريــة وفرضت

[8]تويتة بلقاسم, **,واقـع التعدديـة السياسية فـي الجزائر وأثرها على التعددية الإعلاميـة**, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاجتماعية , قسم علوم الإعلام والاتصال, جامعة مستغانم, 2009.

خطابهاالسلطـــوي لسنيـن طويلـة, كـما حمـل دستـور 1989 فـي طياتـهالحريـة الإعلاميـة وحـق إنشـــاء الصحـف والمجـلات فقـد لعبـت التعدديـة السياسـية دورا هامـا فـي ظهـور تعدديةإعلامية سـواء من طــرف الاعلامين الذين كانوا يعملون فـي القطـاع العام وانفصــوا عنـه أو الذيـن دخلـــوا الساحـــة الإعلاميـــةكمنافسيـن جـدد زد علـى ذلك أن العديد إن لـم نقل كـل الأحـــزاب السياسية التـي ظهـــرت فيتلـك الفترة أصبــح لـديها صحيفــة أو أكـثر خاصـة بها وهذا نتيجة لما جـاء به دستور 1989 وظهــور التعدديـــة السياسية.

6_ **الاعلام الحزبي الجزائري بين الواقع والمأمول**"[9]:تهدف الدراسة إلى رصد نسبة انتشار وحجم توزيـــــع جريدة الأخوة" لسان حـــال حزب العمـــال والدور النضالـــي الذي تقوم بـه في نشــر أفكــار الحـــزب وإيديولوجياتهومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن انتشار جريـدة"**الأخـوة**" وتوزيعهـا محـدود جـــدا فـي أوسـاط عامـة المـواطنين هـذا إضـافةإلىأن هـذه الجـريـدة لاتــوزع فـــي الأكشـــاك العامـة وإنما يقـــوم المناضلون من الحزب بتوزيعها بمبلـغ "15دج"تصدر مرتين في الشهربنسخة واحدة مقسمـة مناصفـةباللغتيـن العربيـة والـفرنسيـة زد عـلـى تكاليف الطبع المدعومـة من طرف الحـزب غير كافية وهــذا مـااضعف انتشار هذه الجريدة بشكل كبير في أوساط العامة خاصة وأنها تحمل اللون الأسود والأبيـض في وقــت أصبحت الألوان لها دور كبير بل أصبحــت الطابع التجاري لأي جـريـدة هـذا إضـافةإلىأن

[9] بن شهيدة حنان, **الاعلام الحزبي الجزائري بين الواقع والمامول , دراسة تحليلية ميدانية عن جريدة "الأخوة" الحزبية لسان حال حزب العمال** ,رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية العلوم الاجتماعية , قسم علوم الاعلام والاتصال ,جامعة مستغانم,2009.

الجريدة تحمل في محتواهابرنامج وإيديولوجية الحزب أي لا تهتم بهموم المواطن وهذا ماأدى أيضا إلى عزوف المواطنين عن اقتنائها والاهتمام بها كأي جريدة خاصة.

ثانيا _ الـــــدراســات الاجنبيــة :

1_ صحافة الاخوان المسلمين[10]: تهدف هذهإلى دراسة في نشأة ومضامين صحف الاخوان المسلمين في مصر منذ نشأتها عام 1933 الى غاية سنة 1945 والاحاطة بكل المراحل التاريخية التي مرت بها واهم العقبات والتحديات التي واجهتها خلال مسارها التاريخي من خلال الوصف المنهجي لمحتوى هذه الاخيرة ومدى تعبيرها عن واقع المجتمعات الاسلامية من خلال الانماط الصحفية المعتمدة في تحرير المضامين الصحفية.
كما ان هذه الدراسة تتقاطع ودراستي في ان كلاهما يعالج الصحافة الحزبية من خلال مضامينها الموجهة الي الجمهور والتطور التاريخي "النشأة والتطور " وقد توصلت الي نتائج اهمها : ان صحافة الاخوان انبثقت نتيجة الواقع المصري المعاش في تلك الفترة ,كما ان صحافة الاخوان هي من اوائل الصحف الحزبية التي اهتمت بالقضايا السياسية لمصر والمجتمعات الاسلامية ,كما اهتمت بالقضايا الاجتماعية وقضايا المرأة وساهمت في انشاء الجمعيات لتوعية الامة الاسلامية وهذا تطبيقا لأفكار "**جسن البنا**" الذي تأثرت به صحافة الاخوان التي كانت كثيرة لكن لفترات قصيرة ,وهذا يدل علي اهتمام الاخوان المسلمين بوسائل الاعلام في وقت مبكر.

2_ الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية في الصحافة اليمنية[11]:
تهدف هذه الدراسة الي رصد الخطاب الاعلامي في اليمن من خلال الصحف اليمنية الموالية والمعارضة للنظام السائد في تلك الفترة 2006 اليغاية 2008 من خلال المعالجة

---

[10] شعيب الغباشي, **صحافة الاخوان المسلمين ,دراسة في النشأة والمضمون**, رسالة دكتوراه منشورة ,قسم الاعلام, جامعة الازهر ,القاهرة مصر 2000م .

[11] علي حسين حسن العمار ,**الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الانسان السياسيةوالمدنية في الصحافة اليمنية , دراسة في المضمون والقائم بالاتصال** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام ,جامعة القاهرة , 2008م.

الاعلامية لمضامين للصحافة اليمنية من خلال القائم بالاتصال والمتعلقة بقضايا حقوق الانسان السياسية والمدنية وقد توصلت هذه الدراسة النتائج نذكر منها : ان وضعية حقوق الانسان السياسية والمدنية سواء فيما تعلق بالحق في اجراء انتخابات حرة ونزيهة او فيما تعلق بالحق في الترشح او بالحق في العيش الحر والامن وحرية التعبير هي شبه منعدمة في اليمن وهذا راجع الى طبيعة نظام الحكم السائد خاصة وانه مارس كل انواع التسلط والتزييف والتزوير لحرمان من يحاول الوصول الى السلطة او استخدام هذه الحقوق لمعارضة والوقوف في وجه النظام ,ويوضح الصورة الحقيقة الانظمة الدكتاتورية الموجود في دول مثل اليمن.

3_ دراسة تطبيقية مقارنة حول الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحف القومية والصحف الحزبية في ظل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية تمثل منعطفا مهما لمصر خلال ق 21وقد اعتمدت الدراسة:[*] في شقها المتعلق بدراسة القائم بالاتصال من خلال الممارسة الإخبارية في الصحف الحزبية على العناصر والمتحكمات التالية:

أ- إعداد وتدريب القائم بالاتصال.

ب-تأثير التقدم التكنولوجي على الممارسة الإخبارية

ت-الضغوط المفروضة على الصحفي

ث-الرضا الوظيفي وتأثير الانتماء الحزبي على الممارسة الإخبارية

[*] **دراسة تطبيقية مقارنة حول الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحف القومية والصحف الحزبية في ظل أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية تمثل منعطفا مهما لمصر خلال ق 21**,هذه الدراسة منشورة في كتاب: عبد الله زلطة، **القائم بالاتصال في الصحافة: دراسة نظرية وميدانية**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1 ,2007- مصر، للاستزادة أكثر انظر, ص 637_ 786.

ج-المصادر الإخبارية للصحفي

ح-معايير التحرير الإخباري في الصحف الحزبية

خ-علاقة القائم بالاتصال والجمهور

* وأهم النتائج التي توصل إليها نعرضها كما يأتي:

1- لم يؤيد التأهيل الجامعي في الإعلام سوى 41.3%من إجمالي العينة.

2- مسايرة الصحف الحزبية للتقدم التكنولوجي أخذت مساحة 81% من اهتمامات العينة

3- احتلت الضغوط النفسية، وضغوط المعيشة مركزا متقدما في الترتيب التنازلي بهذه الدراسة.

4- ذكر 38.1%من إجمالي العينة أنهم راضون عن أداء عملهم

5- كان ترتيب مصادر الأخبار على النحو التالي(حسب الدراسة):

* المؤتمرات الصحفية * الوزراء وكبار المسؤولين * وكلاء الأنباء

6- 81% من أفراد العينة يروا أنهم أكدوا عن قناعاتهم بوجود معايير علمية في تحرير الأخبار الصحفية.

7- 81%من وحدات العينة يروا أنهم يهتمون في الصحف الحزبية برغبات الجمهـــور في نشـــر الأخـــبار.

4- دور وسائل الاعلام الاردنية في تغطية قضايا حقوق الانسان في الاردن[12]:وقد استهدفت الدراسة معرفة مقدار الحرية المتاحة للتعبير في الصحافة الأردنية، ومدى قدرة وسائل الإعلام الأردنية في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وذلك من خلال تحليل مضمون ست صحف يومية هي: (الرأي، الدستور، العرب اليوم، جوردان تايمز، أراب ديلي) لمدة أسبوعين، وكذلك تحليل مضمون ثلاث صحف حزبية هي: (السبيل، المجد، الأهالي)، وثلاث صحف مستقلة هي (شيحان، البلاد، الحدث) لمدة أسبوعين في شهر أكتوبر 1999.

وخلصت النتائج إلى أن وسائل الإعلام الأردنية تقوم إلى حد ما بتغطية قضايا حقوق الإنسان خاصة في الخمس السنوات الأخيرة من العقد الفائت، وأشارت هذه الدراسة إلى أن الصحافة تغطي طيفا واسعا من قضايا حقوق الإنسان، وتعكس أجواء التعددية السياسية وحرية التعبير في الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة إلغاء ملكية الحكومة في أسهم الصحف الرئيسة (الرأي والدستور) تنفيذا لما ورد في قانون المطبوعات لعام 1993م.

5 – معالجة الصحافة المصرية لقضية حقوق الانسان من خلال صحفتي الاهرام القومية والشعب الحزبية[13]:وقد استهدفت الدراسة استخلاص طبيعة الدور الذي تؤديه وسائل الاعلام المصرية في تناول قضية حقوق الانسان، ومدى قدرتها على التأثير في مسار الأحداث ، ومدى مساهمتها في نشر الوعي بقضايا حقوق الانسان، ومقدار نجاحها

[12]سليمان صويص, **دور وسائل الاعلام الاردنية في تغطية قضايا حقوق الانسان في الاردن ,دراسة في تحليل المضمون** ,رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام , قسم الصحافة ,الجامعة الاردنية ,عمان ,2000م.

[13]محسن عوض, **معالجة الصحافة المصرية لقضية حقوق الانسان من خلال صحفتي الاهرام القومية والشعب الحزبية** ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,كلية الاعلام ,جامعة القاهرة , مصر,2000م.

في تحقيق ذلك مع التركيز على حرية التعبير ومدى معالجتها لقضايا الاعلام، وقد قام الباحث بإجراء تحليل مضمون لصحيفتي " الأهرام" كنموذج للصحف القومية وصحيفة "الشعب" كنموذج للصحف الحزبية المعارضة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف وسائل الاعلام في معالجتها لقضايا حقوق الانسان، وأشارت هذه النتائج إلى تدني مستوى تناول قضايا حقوق الانسان في الصحافة المصرية خاصة في جانب التوعية في هذه القضايا.

6_الخطاب الصحفي للأحزاب السياسية المعارضة من خلال جريدتي " الوفد والاهالي " أثناء الانتخابات التشريعية في مصر, [14]:وقد سعت هذه الدراسة لمعرفة الخطاب الصحفي للأحزاب السياسية المعارضة أثناء الانتخابات التشريعية، وذلك عن طريق تحليل ما نشرته الصحف الحزبية المعارضة موضوع الدراسة عن الانتخابات التشريعية لعام 2000م، وكذلك رصد مفردات الخطاب الصحفي لأحزاب المعارضة، والتعرف على مرجعيته، والأنماط الصحفية التي اعتمد عليها ووسائله في التأثير على الجماهير.

وذلك من خلال تحليل الكتابات الصحفية لعينة من الصحف التي تصدرها أحزاب المعارضة والمتمثلة في صحيفتي (الوفد والأهالي)،للتعرف على السمات العامة للخطاب الصحفي الانتخابي للأحزاب السياسية المعارضة، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الخطاب، ومدى اتفاقها أو اختلافها مع أهداف الحزب الذي تعبر عنه الجريدة وتوجهاته.

---

[14] سلام احمد عبده,**الخطاب الصحفي للأحزاب السياسية المعارضة من خلال جريدتي " الوفد والاهالي " أثناء الانتخابات التشريعية في مصر, دراسة تحليلية**, رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام , جامعة عين شمس , القاهرة ,2004م.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الخطاب الصحفي لأحزاب المعارضة في حشد وتعبئة الجماهير خلف مرشحي الأحزاب وأكدت الدراسة ضعف الخطاب الصحفي الانتخابي المعارض وانطلاق الخطاب الصحفي لجريدتي (الأهالي والوفد)من المرتكزات الفكرية والايديولوجية ، وقد اتسم الخطاب الصحفي بالتناقض في جريدة (الاهالي) في بعض جوانبه.

7_ **دراسة الطاهر بصيص**[15]:تهدف هذه الدراسة في فصلها الثاني إلى رصد تطور الصحافة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال(فترة الحزب الواحد(1962 __1990)إذ خصصت المبحث الثاني من هذا الفصل لتطور الصحافة الحزبية في زمن التعددية حيث خلصت الدراسة إلى نتائج منها: أن الصحافة في الجزائر مرت بمراحل رئيسية تميزت بتداخلات كل مرحلة بمتغيرات الأوضاع السياسية آنذاك حيث تميزت الحرية الإعلامية الممنوحة بالمحدودية كهامش يتحرك من خلاله الفعل الإعلاميالذي يعبر عن قدر معين من الحرية المتاحة ضف إلى ذلك أن قانون الإعلام 1990كان قريبا وشاملا للصحافة كمهنة قائمة بذاتها عكس سابقه "1982" حيث كانت المؤسسات الإعلامية غير قادرةعلى أن تنهض بخطاب صريح ومسؤول ينبذ الأحادية والإقرار بوجود فضاء متعدد والدعوة إلى الخروج من المنظومة الفكرية للحزب الواحد لان ما حملته التعددية

[15]الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى لثانية, دراسة تحليلية مقارنة بين الصحف الحكومية والصحف المستقلة"من2000/09/28 إلى 2003/04/30"**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسم الصحافة, 2007.

الإعلامية اثر في تطور العمل الإعلامي من حيث الكم والكيف وأصبح يلامس حاجيات الجماهير المتعطشة لمعرفة الحقيقة .

دراســـــة نقـــدية للـدراســات الســابقــة:

ـ لاحظ الباحث من خلال الدراسات السابقة التي تطرق إليها أن هناك بعض الدراسات غلب عليـــها الطابع السلبي في تناولها للصحافة الحزبية بصفة خاصة والتعددية بشقيها السياسية والإعلامية وهذا ما قد يؤثر بطريقة أو بأخرى على نتائج البحث.

_ هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع الصحافة الحزبية معتمدة عـلى أسلوب الحالة في حين انها والـذي يقتصر على المستوى الظاهري فقط مما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة.

_ كما ان هناك البعض من الدراسات غلب عليها الطابع الذاتي في تناولها موضوع الصحافة الحزبية وهذا مانلمسه في بعض الدراسات التي يظهر لنا من خلال النتائج المتوصل اليها واعطاء احكام مسبقة ايجابية كانت ام سلبية وهذا يؤدي إلـان نتائج الدراسة تكون غير علمية بعيدة عن مصداقية البحث العلمي.

_ وقد لاحظنا ان بعض البحوث ركـزت على الجانب الميداني أكثر من الجانب النظري ,علما أن هناك دراسات أضافت بحوثا تعتبر تدعيما للبحث العلـمي .

مـدى الاستفـادة مـن الـدراسـات السـابقـة:

_تـعد الدراسات السابقة بمثابـة الدليـل الحقيقي والمفتـاح الرئيسـي باعتبارها احد الانسـاق الفرعيـة لهـذه الدراسـة إذأن هاتـه الدراسـات أعـطت الباحـث أفكـارا لـم يكـن يعلمهـا مسـبقا, خاصـة فيما يتعـلق بالتبايـن الذي تتميز بـه المؤسـسات الاعلاميـة فـي الجزائر من حيث نمط الملكيـة حزبيـة, حكومـية, خاصـة و المحسوبـة علـى بعـض الاحزاب", بالإضـافة الـى توجيهـه نحـو العديـد مـن المراجـع والدراسـات التـي تناولـت هـذا الموضـوع بشكـل صريـح مباشـر او بأسـلوب غيـر مباشـر كـماانهـا ساعـدت الباحـث فـي ضـبط المشكلـة البحثيـة وتسـاؤلات الدراسـة,وسهلت عليـه تفتيـت مختلـف الظواهـر,الاجتماعيـة والسياسيـة والاقتصـادية,التي تحكمـت فـي سـيرورة التطـور التاريخـي لهـذا النـوع مـن الصـحافة فـي الجزائر خاصـة فـي عهدالمستعمر بالإضـافة الـى اكتشـاف الوضـعية التـي عاشـتها الصحـافة الجزائرية المكتوبةخاصـة, وقطـاع الاعـلام عامـة فـي الجزائر اثنـاء وبعد حكم النظـام الواحد, كمـا ساهـمت هاتـه الدراسـات فـي وضـع وضـبط خطـة الدراسـة التـي مكنـت الباحـث مـن الانطـلاق في الدراسة التـي ستكون موسومة" الصحافـة الحزبية المكتوبة في الجزائر" .

التحـــديـــــــــــد الاجرائي للمفـــــــــاهيم:

تعتبر الصحافة الحزبية نوع من الصحافة المكتوبة تختلف في مضمونها عن الأنواع الأخرى،فهي صحافة ذات بناء أيديولوجي خاص يجعلها تحمل التباين عن غيرها من الصحف على أساس الأهداف والمرجع فهي ترجع في وصايتها إلى حزب سياسي معين، مما يجعلها يطغى عليها الطابع التوجيهي الإعلامي السياسي.وسنتناول بعض التعاريف الخاصة بمفهوم الصحافة الحزبية ومنها:

التعـــريف الإجـــرائـــي:

اولا–الصحيفـــة الحـــزبيـــة:هي كل صحيفة تصدر عن حزب سياسي معتمد في الجزائر ، وهي لسان الحال النطق باسمه ، تجسد الرابطة الوسطية التي تحمل مضمونا مطبوعا إلى القراء، بالاعتبار أنها وسيلة من الناحية المادية ورسالة من الناحية الرمزية الضمنية.

ثـــانيـــا – الـــوضعيـــة: هي الحالة التي توجد عليها الصحافة الحزبية الجزائرية في الفترة الحالية واهم المراحل التاريخية التي مرت بها منذ ظهورها خاصة بعد إعلان التعددية السياسية والإعلامية بموجب دستور 1989 وقانون الإعلام المنظم لها في عام 1990 .

ثـــالثـــا –حقـــوق الإنســـان: هي الحقوق التي ينبغي أن يحوزها كل إنسان بوصفه إنسانا قبل الحقوق المدنية والسياسية التي يكفلها قانون أو دستور أو شرعية المجتمع الذي ينتمي إليه المواطن، فهي حقوق طبيعية للإنسان – بصفة المجردة تلك– وبصرف النظر عن انتمائه القومي أو الوطني أو جنسيته أو عرقه أو دينه أو لغته أو جنسه.

رابعـا –حقــوق الإنســان المدنيـة والسيــاسية: هي تلك الحقوق التي تتعلق بممارسة الإنسـان لحياتـه فـي مجتمعـه بطريقـة تحفـظ لـه كرامتـه وتصـون لـه حريتـه السياسـية والتشريعية والقضائية والمجتمعية، ونعني بها القضايا محل الدراسة. الحقوق السياسية: هـي الحقـوق التـي يتمتـع بهـا الإنسـان لجهـة المشـاركة فـي شـؤون البلـد، بمـا فيهـا حـق الاقتراع، والحق فـي ان يترشـح وأن ينتخـب ، ويمكـن أن تشـمل هذه الحقوق كذلك حريـة التعبيـر والانتقـال والاجتمـاع, ونقصـد بهـا فـي هـذه الدراسـة قضـايا (المشـاركة السياسـية وحرية الرأي والفكر ومنظمات المجتمع المدني).

القســـم النظـــري:

الاتصــال السياســي والصــحافة الحزبيــة : نشـرع فـي القسـم النظـري بالاتصـال السياسـي وعلاقتـه بالصـحافة الحزبيـة وذلـك مـن خـلال الثلاثـة فصـول الاتية :

1- **الفصـل الأول: الاتصـال السيـاسي النشـأة المفـهـوم والتطـور.**

2- **الفصـل الثـاني : الصحـافة الحزبيـة فـي الـوطن العـربي.**

3- **الفصـل الثـالث : الصحـافة الحزبيـة فـي الجـزائـر .**

الفصـــــل الاول : الصحافة الحزبية في ظل التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر

1- المبحث الأول: وضعيــة الصحــافة الحـــــزبية فـــي الجـزائر.

2- المبحث الثاني: الاطـر المؤثرة فــي وضعية الصحافة الحــزبية .

3- المبحث الثـالث: المعادلات الأساسية الغائبة عن الحركة الحزبية في الجزائر.

الفصـــــل الاول : الاتصـــال السيـاســي المفهـوم النشـــأة والتطـــــور

تمهيـــــــد :

لقد أدركت السلطات والحكومات منذ القرون الماضية أهمية الاتصال ووسائله ، مما دعا بعضها إلى سن قوانين أتاحت من خلالها مراقبة هذه الوسائل ونتاجها. بل أن بعض الحكومات تقبع وسائل الاتصال الجماهيري التابعة لها تحت إشرافها المباشر وتسمح لها بالعمل ضمن احدود التي يرسمها القانون والخط الافتتاحي ، فالحكومات الحديثة تعلم أنها بحاجة للاتصال مع أفراد شعوبها بسرعة ولأسباب متباينة لإحاطتهم وإبلاغهم ، أو لمعرفة ردود فعلهم على سياساتها أو تعبئتهم وحشدهم نحو هدف واحد وقضية واحدة[16]، وسنتطرق في هذا الفصل للاتصال السياسي من خلال المباحث الاتية :

1 – المبحث الأول : تاريخ ظهور مفهوم الاتصال السياسي.

2– المبحث الثاني : الاتصال السياسي عناصره ووسائله.

3– المبحث الثالث :دور وسائل الاعلام في حماية الحق الانساني.

[16] عصام سليمان الموسى، **المدخل فيس الاتصال الجماهيري**، ط6، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 32.

المبحث الأول : تاريخ ظهور مفهوم الاتصال السياسي

ان اختلاف النظم السياسية نتج عنه اختلاف في السياسات المطبقة على وسائل الاعلام لتمكين السلطة السياسية في الاعتماد على هذه الوسائل كآلية رئيسية في تمرير الخطاب السياسي ضمن منظور الاتصال باعتباره سلوكا انسانيا للفرد والجماعة الانسانية

إلا أن الاهتمام بالاتصال السياسي كعلم له نظرياته، لم يبدأ إلا حديثا والملاحظ لسيرورة تطور الفكر السياسي يلحظ أن أراء المفكرين والفلاسفة للموضوعات اختلفت باختلاف ظروف الفترة التي عاشوا فيها.فمنذ الفكر اليوناني القديم ارتبطت المعرفة السياسية بالاعتبارات الفلسفية والأخلاقية ، حيث كان المفكرون السياسيون ينظرون إلى المجتمع على أساس نظرة مثالية دون الاهتمام بالواقع ، من زاوية الموضوعات انصب اهتمامهم على دراسة أنواع الحكومات والنظم السياسية التي يعمل في فلكها وقد تطرق هؤلاء الفلاسفة في بعض كتاباتهم إلى مواضيع ذات صلة بموضوع الاتصال السياسي.

فقد ربط أفلاطون بين السلوك السياسي والاستعداد الطبيعي للفرد حسب الطبقة التي ينتمي وإليها ولاحظ أن كل فرد لابد من وضعه في المكان الذي يتناسب مع استعداده وقدراته الفطرية طبقا لطبقته الاجتماعية ، فالسياسي عند أفلاطون كان هو المؤهل بمعرفته لفن السياسة لتولي الحكم والقدرة على الاتصال السياسي بأفراد المجتمع ، حتى إن لم يتوله بالفعل، وبالتالي فإن الحكومة الفاضلة كانت في نظره حكومة الذين يعلمون"[17]

[17] سعد بن سعود بن محمد، **الاتصال السياسي في وسائل الاعلام وأفراد المجتمع السعودي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام كلية الدعوة والإعلام جامعة محمد بن سعود الاسلامية، 2006، ص37

هذا العصر الذي شمل القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، والذي بدأت فيه أوربا الخروج من سنين الظلام حيث كانت تقبع تحت نظام إقطاعي من جهة وسلطة بابوية من جهة أخرى ، ويعد هذا العصر بمثابة نهضة عصرية أدت إلى بروز الرأسمالية التي تطورت ونمت بفضل حركية الاكتشافات ..... وما تمخض عنها من تنشيط للتجارة الدولية بفضل تسابق القوى الأوربية على استعمار مناطق واسعة من العالمين الجديد والقديم ونهب ثرواتها ، وقد نجم عن ذلك بروز المدن التجارية في ايطاليا وانجلترا وهولندا وانتعاشها على جميع الأصعدة. وتشكلت في تلك المدن اللبنة الأولى للطبقة البرجوازية من حرفييها وتجارها، أما المجتمع الريفي فبقي معقل النبلاء الإقطاعيين ومرتعهم[18]، إذ شهدت هذه الفترة أيضا تشكل الدول القومية المركزية، وظهور ما يسمى بالملكية المطلقة المدعومة من قبل البرجوازية بغية الحد من همجية وسيطرة النبلاء والإقطاعيين ، وتسهيل عملية التجارة الداخلية التي كان يعيق حركتها هؤلاء ولا عجب إذن أن يصبح الملك رمزا لوحدة الوطن[19].

بدأت مرحلة جديدة في طبيعة الفكر السياسي مع بداية عصر النهضة ويتجلى ذلك من خلال أطروحات الفلاسفة والمفكرين عن التغيرات السياسية والاجتماعية وحتى المعرفية الجديدة وخاصة أوربا التي تستند في أساسها على مبادئ الديمقراطية والحرية والمساواة وتتمثل في العناصر التالية[20]:

- **التغيرات الاجتماعية:** ويتجلى في انتقال أوربا من التنظيم الاقطاعي للمجتمع إلى التنظيم الرأسمالي وظهور الطبقة البرجوازية الجديدة
- **التغيرات السياسية:** ويظهر ذلك من خلال بروز الدولة القومية التي حلت محل الدولة الكوزموبوليتية، الأمر الذي أدى إلى تفتت وتصدع سياسي وإقطاعي

[18] أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسنز إلى هبرماس، ترجمة محمد حسن غلوم، مراجعة محمد عصفور، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أبريل 1999، ص9.

[19] أيان كريب، مرجع سابق، ص9. الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م

[20] سعد بن سعود بن محمد، مرجع السابق، ص38.

- **التغيـرات الدينيـة:** ويظهـر ذلـك فـي حركـة الاصـلاح الـديني التـي أعـادت تشـكيل العلاقة بين العابد والمعبود وبالتالي أثرت في الاتصال السياسي والاجتماعي
- **التغيرات المعرفية:** ويظهر ذلك من الثورات العلمية والفلسفية وأثر تطور المعلومات والمعارف على علاقة السلطة بالمجتمع

هذا وقد ساهمت مجموعة من العوامل في وضع أسس الفكر الغربي الحديث يلخصها **أيان كريب** في الآتي:

- النزعـة الانسـانية التـي كانـت تمثـل حركـة لإحيـاء التـراث الكلاسـيكي" اليونـاني والروماني"وهو وهو تراث عقلي بمجمله، يتعارض في كثير من مناحيه من تعاليم الكنيسة التي كانت تعتبر هذا الفكر وثنيا وعبادة الأصنام
- حركـة الاصـلاح الـديني البروتسـتانتي التـي قـاده الراهـب الألمـاني مـارتن لـوثر (1483–1546) وفـي 1517 والتـي قوت فـي جانـب منهـا النزعـة الفرديـة بجعلها فهم الفرد مقياسا لتفسير الكتاب المقدس، واعتبرت في جانب آخر وخاصة في مذهب كالفن – أن العمل عبادة– وأن النجاح الدنيوي علامة على رضا الخالق ، ونبـذت الاسـراف فأرسـت بـذلك الأرضـية العقائديـة والأخلاقيـة التـي تمـت عليهـا الرأسمالية[21] . إلـى جانـب ذلـك كلـه نجـد الاكتشـافات العلميـة وقيـام المنهـج العلمـي ولعل أبرز إكتشاف زلزل العقول نظرية كوبر نيكوس البولندي (1473–1543) التـي تشـير فـي مضـمونها إلـى أن دوران الأرض والكواكـب حـول الشـمس، علـى عكس الرأي الذي كان سائدا آنذاك وهذه النظرية جاءت كنقيض لما كانت تقره وتعتقده الكنيسة.

للتـذكير نجـد فـي أواخـر هـذا العصـر أيضـا تأسـس المـنهج العلمـي بشـقيه التجريبـي والاستقرائي المعتمد على الملاحظة والرصد الدقيق للوقائع، ويرجع الفضل في ذلك

[21] أيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسنز إلى هابر ماس**، ترجمة محمد حسين غلوم، مراجعة محمد عصفور، مرجع سابق، ص 10.

إلى فرنسيس بيكون (1561-1626) إضافة إلى الشق الثاني الذي كان على يد رنييه ديكارت (1596-1650) الذي اعتمد المنهج الرياضي الاستنباطي المعتمد على العقل[22].

وما إن دخلت أوربا عصر التنوير زاد الاهتمام أكثر بدراسة الظواهر طبقا للأصول العلمية التي أخذت تسود ذهنية النظام الأوروبي.

ويمكن القول أن أهم ما ميز هذا العصر هو ذيوع وانتشار النظرة العلمية التي كانت مزيج بين نظرة الفلاسفة التي سبق وأن تطرقنا إليها سالفا، والتي تتأرجح بين النظرة التجريبية الاستقرائية والرؤية الرياضية الاستنباطية التي دعا إليها كل من فنسيس بيكون ورنييه ديكارت ومن بين النتائج التي ركز عليها هؤلاء:[23]

- إخضاع هؤلاء الفلاسفة جميع مظاهر الحياة الأخلاقية والاجتماعية الفاسدة إلى النقد العلمي.
- أكدوا أن المجتمع يخضع إلى قوانين تشبه قوانين الطبيعة التي سبق وأن إكتشفها نيوتن وذلك وفقا للملاحظة.
- اضافة إلى ذلك المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية التي تمثلت في شيوع نظريات العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية لمؤلفها روسو.

كما أسهمت نظريات الحق الطبيعي منذ غروتيوس حتى روسو ومرورا بهوبز وسبينوزا ولوك في تحريك الحقل السياسي ذاتيا، مقارنة بالحقل اللاهوتي تحريك المجتمع "المجتمع المدني" مقارنة بالسلطة السياسية تقليديا على الوحي الديني.

وانطلاقا من رؤية الواقع الاجتماعي من هذه الزاوية الجديدة لم نجد علاقات سلطة بين الأفراد تسبق للعقد الاجتماعي بوضعه إرادة مكونة للمجتمع، ولم يعد من

[22] المرجع السابق نفسه،

[23] المرجع نفسه، ص10-11.

وجود إلا لعلاقات المساواة الطبيعية لا يمكن للفرد إقامة رباط فيما بينهم إلا بمحض رضاهم وإرادتهم ، وأصبحت "الروح " الجماعية السيد الوحيد والأول والفعلي مع **هوبز وسبينوزا وروسو**، نجد أن الحق أو القانون قد تحرر من النفوذ اللاهوتي التي تجعل من العصور الوسطى، أو بشكل خاص من النظريات التي تجعل الرابط الاجتماعي قائما على الدين.

إن الفكر الفرنسي والانجليزي في العصر الكلاسيكي الذي تأثر بوضوح بنظرية الأصل الاجتماعي للعالم، قد مهد وبشكل مباشر لروح الأنوار هذا الأخير أتاح بدوره الاسهام في ولادة الايدولوجيا الحاضرة[24]. ويعد ظهور النظرية الليبرالية لفلسفة وأسلوب حياة يقصد بها الإشارة إلى التطور الفكري الذي حدث في القرن السابع عشر والثامن عشر في غرب أوروبا، حيث وضعت الطبقة البرجوازية أسس تتضمن حقها الكامل في إدارة الدولة.

وقد كان إيمان الفلسفة الليبيرالية بحرية الفرد هو الذي دفعها في المجال السياسي إلى الدعوة إلى الانتخاب العام، وبأن يكون البرلمان مسؤولا أمام الناخبين، لذلك فقد ناصرت الليبيرالية النظم البرلمانية والحريات المدنية وحرية الكلام وحق الاجتماع وحرية التعبير ...[25] .ففي السياق نفسه يرى لوك في بنائه لنظرية العقد الاجتماعي على الحقوق الطبيعية وهي الحقوق التي لا تزول بقيام الدولة المدنية فالبشر من وجهة نظره هم أحرار ومتساوون ويمتازون بالاستقلالية[26]. حيث يستمر هؤلاء الأفراد على هذه الطبيعة حتى يصبح بإجماعهم ورضاهم أعضاء في المجتمع السياسي، ويرى أن القانون الطبيعي يتضمن الحقوق الطبيعية فلكل فرد الحق في حماية نفسه والدفاع عنها كما له الحق في حريته... ويلخص لوك من خلال هذا

[24] جيرار ليكرك، **سوسيولوجا المثقفين**، ترجمة الدكتور جورج كتورة، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008)، ص32.
[25] فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط2، (القاهرة: عالم الكتب، 1997)، ص91.
[26] نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، ط3،(الجزائر: دار الأمة،2012)، ص285.

الطرح أن المجتمع السياسي، وكذا الدولة يتأسس على أرضية منطقية وان المبدأ في استمرارية هذا المجتمع ، قيامه على مبدأ الإجماع والرضا من طرف الأتباع[27].

ويركز لوك على الفصل بين السلطات ، ويطرح رؤية مفادها أن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من المفروض عدم الاجتماع في أيدي واحدة حيث يقول إن السلطة التشريعية هي الأساس، وقد وصفها بالروح التي تعطي للجسد الشكل والحياة والوحدة للدولة فهي محددة بالحقوق الطبيعية تفرز سلطة الحرية مخرجاتها السعادة أنها حرية السعادة بواسطة العقل فالأساس الذي يصبوا إليه لوك من وراء ذلك أن كل سلطة لكي تكون سياسية يجب أن تتسم بالعدالة[28].

ويعد النظام الليبيرالي للصحافة آليات الاتصال السياسي حيث يقول الدكتور فاروق أبو زيد في هذا السياق قائلا: " يدين لأفكار وفلسفات العديد من المفكرين والكتاب مثل **جان جاك روسو، ومونتيسكيو، وفولتير ، وجون لوك، ستيوارت ميل، جون ملتون، وتوكفيل** من الولايات المتحدة الأمريكية[29]. هذا ويرجع الفضل إلى **جون ملتون** في وضع مفهوم " السوق الحرة للأفكار حيث يكون لجميع الأفراد الحرية المطلقة في التعبير عن أفكارهم، وكان على الثقة التامة بأن عملية طرح الأفكار سوف تؤدي إلى ظهور الحقيقة وتمحو الزيف الباطل، ويبرز صدى هذه الكلمات في عالم اليوم لدى من يطالبون بحرية تقديم كل الأفكار من خلال النشر... التي تتيح للمتلقي الوصول إلى الحقيقة بنفسه[30].

وقد أكدت الأطروحات هؤلاء الكتاب والفلاسفة في سياق النظرية الليبيرالية على حرية التعبير والاتصال والمشاركة السياسية عبر قنوات الاتصال المختلفة،

---

[27] عزيز لعبان، **محاضرات في مدخل علوم الاعلام والاتصال**، السنة الأولى، علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، للسنة الدراسية 2003-2004, الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م

[28] نور الدين حاروش، **مرجع سابق**، ص 283

[29] فاروق أبو زيد، **مرجع سابق**، ص91-92.

[30] حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الاعلامي**، ط1، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1994)، ص47.

ورفض احتكار النظام السياسي في كافة مجالاته ... وخاصة على الصعيد الاجتماعي والسياسي. إن السيرورة التاريخية في البناء الاجتماعي والاقتصادي التي شهدتها المجتمعات الغربية قد مهدت لظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية[31].

فتأثير الدراسات السياسية كغيرها من الدراسات الانسانية منذ عصر النهضة بالنزعة التحررية، والاتجاه نحو التجريب والمنهج العلمي ...والابتعاد عن التأملات الفلسفية المثالية الميتافيزيقية، مهدت لوجهات نظر وآراء المفكرين في عصر النهضة للاهتمام أكثر بدور الانسان في المجتمع والحياة السياسية، ولفتت الانتباه إلى موضوعات عدة كالحرية والديمقراطية، وتبين ذلك أثره الواضح من خلال الاهتمام بالاتصال السياسي، وهو ما اتضح فيما بعد في آراء كل من **كانط وهيجل وماركس** وغيرهم من المفكرين الذين كانوا من الذين ساهموا في وضع الأسس للديمقراطية الحديثة، مشيرين إلى أهمية العلاقة بين السياسة والمجتمع ، إذ شهد القرن الثامن عشر ميلاد العديد من الأفكار والأطروحات التي كان لها بالغ الأثر في الفكر الاجتماعي والسياسي نتيجة للمتغيرات التي نمت بفعل الثورة الصناعية وما أحدثته من تطورات على جميع الأصعدة، وعلى وجه الخصوص وسائل الاتصال الجماهيرية[32].

المبحث الثاني : الاتصال السياسي عناصره ووسائله

كان للتيارات الفكرية التي انطلقت في القرن العشرين ، حيث شهد تحولات جذرية ، تمثلت في كافة المجالات وبروز العديد من الاتجاهات والأنشطة الإنسانية ومن بينها الاتصال السياسي ، وتغير النظرة إلى الانسان ودوره في الحياة السياسية نتيجة سيادة وانتشار مفاهيم الديمقراطية إلى جانب تداخل العلوم والاجتماعية وتأثر علم السياسة بكل من الاجتماع وعلم النفس وبالتالي فقد توصل علماء الاتصال

[31] سعد بن سعود بن محمد،**الاتصال السياسي في وسائل الاعلام وتأثيره في المجتمع السعودي، مرجع سابق**، ص39.
[32] عبد ربه صابر، **الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي**،(الاسكندرية: دار الوفاء الدنيا الطباعة والنشر، 2002)، ص37.

السياسي ، والتعريف بأساليب وأدوات الاتصال الهادف والمؤثر في أفراد المجتمع والحكومات ، بعد أن ظهرت محاولات التنظير لما يسمى بالاتصال السياسي عام 1956 وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الأنظمة السياسية الحاكمة والسلوك السياسي للأفراد وذلك بتتبع تجارب هذه الأنظمة في التأثير على سلوك الناخبين ، وتحديد دور الجماعات الناشطة العاملة في المجتمع. وبعد أن كان الفكر السياسي يفصل بين نشاط السلطة ونشاط الأفراد، أدى إلى اتساع مفهوم السياسة واتساع وظائف الدولة الحديثة إلى الاهتمام بالرأي العام وبروز دور جماعات الضغط والأحزاب السياسية التي تعمل على تشكيل الحياة والعلاقات السياسية[33]. وإذا تأملنا في الدراسات التي أجريت في هذا المجال حول الميادين والأساليب الرئيسية للاتصال السياسي نجد أنها بحثت في أثار وسائل الاعلام في الانتخابات السياسية ... وأثار الدعاية واللغة السياسية ، في عام 1972 أعد الباحثان Sanders, Hirsch, and Pace الكثير من المواد التي حفرت في هذا الحقل تتعلق بالبحث في الاتصال السياسي بالإضافة إلى اسهامات وكتابات Sanders, Kaid, Hirsch التي تبحث في الاتصال السياسي للحملة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، ومن بين مجالات البحث الراهنة العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام الرأي العام، الحملات الانتخابية، الاعلان السياسي ... ويستخدم الباحثون عدد من المداخل النظرية ومنها نظرية ترتيب الأولويات[34].

ومع ذلك فإن جذور الاتصال السياسي ترجع بالدرجة الأولى عندما قرر الجمهوريون في الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء لوكالة متخصصة في العلاقات

---

[33] سعد بن سعود بن محمد، **الاتصال السياسي في وسائل الاعلام وتأثيره في المجتمع السعودي**، دراسة تحليلية على عتبة من وسائل الاعلام وأفراد المجتمع السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام كلية الدعوة والإعلام جامعة محمد بن سعود الإسلامية، 2006، ص39- 40, **نقلا عن** الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م

[34] أحمد بن راشد بن سعيد، قوة الوصف، **دراسة في لغة الاتصال السياسي ورموزه**، مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، يوليو- سبتمبر، 2003، ص212.

العامة والإعلان وذلك بغية تولي أمر ترشيح **الجنرال ازنهاور** (BBDO)- Batten Barton Dursten Osbor ne- وهي شركة كما لجأوا أيضا إلى Thobasrosser reeves من وكالة Tedi Bates ولأول مرة قرر الحزب تخصيص ميزانية خاصة لشؤون الاتصال السياسي (أي التسويق السياسي)[35]. وهي الفكرة التي أخذها بدقة الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي من أكثر الرؤساء الأمريكيين الذين لجأوا لوسائل الاعلام لاستقطاب والتقرب إلى الشعب حيث يرى أنها أكثر الوسائل نجاعة للاستقطاب. لينعم بالشعبية التي تساعده وتمكنه من الفوز على منافسيه، إذ أهم ما ميز هذا الحدث هو كثرة الظهور على شاشات التلفزيون المر الذي أدى في نهاية المطاف لإلحاق الهزيمة بمنافسه نكسون. ولذلك فإن الكثيرين يعتبرون سنة 1960 بمثابة ميلاد للإعلام السياسي الحديث، أما في 1976 تم التوصل إلى الشكل النهائي للتسويق السياسي عن طريق التلفزيون الشيء الذي وضع وصنف التلفزيون في مكانة عالية فقد واجه المرشح لرئاسة الولايات المتحدة جيمي كارتر المرشح المنافس له جيرالد فورد من خلال ثلاث مواجهات متلفزة خلال عام 1976 من هنا يمكن القول أن هذه الفترة هي مرحلة نضج لتجربة الاعلان السياسي الأمريكي من خلال عملية تسويقية متكاملة العناصر يكون فيها شريكا[36]

فبعد التطور والتنوع في موضوعات البحث في مجال الاتصال السياسي ... بلغت الذروة في اهتمام الباحثين والمتخصصين بها وبخاصة في حقل الاتصال والعلوم السياسية حيث لم تعد هذه الدراسات مقتصرة فقط في البحث عن موضوع الاتصال السياسي كأحد المتغيرات التي تشخص العلاقة بين الحكومة والمجتمع فحسب، بل تعدت ذلك لتشمل موضوعات متعددة ومتنوعة مثل اللغة السياسية، الاعلان السياسي

[35] محمد حمدان المصالحة، **الاتصال السياسي، مقترب نظري تطبيقي**، (عمان: دار وائل للنشر، 2002)، ص 20.
[36] إيمان نعمان جمعة، **تسويق الشخصيات السياسية في الديمقراطيات الغربية**، مجلة البحوث الإعلامية جامعة الأزهر، العدد التاسع، يوليو 1998، ص 243-246.

، الحملات الانتخابية الرأي العام، السياسة العامة للدول والحكومات، الحركات السياسية والعلاقة بين الحكومة ووسائل الاتصال[37].

فالثورة التكنولوجية والتغيرات العالمية والمعاصرة أصبح بفضلها الاتصال السياسي حقلا دراسيا له أهميته وأسسه وميادينه وموضوعاته حيث يتناول تلك المادة المنظمة أو الرابطة لمكونات وأطراف العملية السياسية من خلال المفردات والرموز السياسية، إذ أنه يربط الجماهير والمؤسسات والجماعات والحكومات والأحزاب من خلال تلك الرموز، ويستند إلى تقنيات تطورت بشكل هائل ليس فقط من خلال وسائل الاتصال الجماهيري المعروفة بل عبر الفضائيات والشبكات الاتصالية الأخرى[38].

اولا: معنى الاتصال السياسي:

إن مفهوم الاتصال السياسي Political communication :" هو النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الاعلاميون أو عامة أفراد الشعب والذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة"[39].

وفي هذا السياق يعرفه أحد الباحثين بأنه " يشير إلى أطراف فاعلة في مسرح الحياة السياسية وتفاعل بينها وفقا منطق وأسس وقواعد للعبة السياسية حيث تشكل هذه الأطراف التفاعلات والمنطق وقواعد اللعبة إذ يعد البنية الرئيسية التي يمكن البناء عليها في سبيل تحقيق التحولات والإصلاح الديمقراطي[40].

[37] محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ط1،(الرياض، مكتبة العبيكان، 1997)، ص 23-24.
[38] عبد الغفار رشاد القصبي، **الاتصال السياسي وأجندة التحول**، الكتاب الأول،(القاهرة: مكتبة الآداب، 2007)، ص45.
[39] زكرياء بن صغير، **تكنولوجيا الاتصال والحملات الانتخابية**، دراسة مقارنة لاستخدامات وتأثيرات الصحافة المطبوعة والأنترنيت في الانتخابات الرئاسية 2004، بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 20، (الجزائر: منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة،2010) ص 166.
[40] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص23.

ويعرفه الدكتور محمد بن سعود البشر قائلا: " إن الاتصال السياسي هو النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الاعلاميون أو عامة أفراد الشعب والذي يعكس أهدافا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الحكومة أو الرأي العام أو الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة[41].

من خلال ما تقدم نكتشف أن هذا التعريف يتضمن مجموعة من على العناصر التالية:

1-**النشاط السياسي:** والذي بدوره يتضمن محتوى العملية الاتصالية السياسية.
2-**الوسيط:** وهم الاعلاميون والساسة أو عامة أفراد الشعب.
3-**الهدف:** وهو الذي يتضمن الأثر المقصود من الخطاب الاتصالي سواء أكان متعلق بوظيفة التأثير في الرأي العام أو في عملية التنشئة السياسية.
4-**الوسيلة:** وتتمحور في كل وسيلة اتصالية تجسد النشاط الاتصالي الذي يمارسه الاعلاميون والحكومة أو أفراد الشعب.

وتتنوع تعريفات الاتصال السياسي وذلك باختلاف التيارات الفكرية والعلمية حيث نجد الاختلاف من مفكر إلى آخر، إذ نرى أن إشكاليات مفهومه تحدد أساسا في طبيعة المفهوم ذاته.

ويرى الدكتور عبد الناصر فتح الله أن إشكالية التعدد المفاهيمي وضعت مجموعة من الباحثين في جدل وخلاف حول الاتفاق عن مجال واضح يوحي من جديد بنسبية الدقة العلمية في مجال العلوم الانسانية.

وهذا ونجد أن المدرسة الفرنسية لوحدها تعرض مجموعة من التعريفات عديدة ومتباينة **فجيريستلي** يعرف الاتصال السياسي بأنه تقنيات وأساليب يستعملها الفاعل السياسي لإغراء الرأي العام، في حين يرى دومنيك فولتون أنه ذلك المجال الذي تتبادل

[41] محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 1997)، ص18.

فيه الخطب المتناقضة للفاعلين الثلاثة الذين لديهم مشروعية التعبير السياسي العلني وهم السياسيون والصحافيون والرأي العام. في حين يرى جون ماري كوتري بأن الاتصال السياسي هو تبادل للمعلومات والأفكار بين الحكام والمحكومين بوسائل رسمية وغير رسمية، إما للتمكن من السلطة أو ممارستها[42] .

في نظر **دنتون و ودورد**" اللذان يعرفان الاتصال السياسي باعتباره علاقة لتبادل الآراء والحجج، أو ما يطلقان عليه "مناقشة عامة حول توزيع الموارد العامة، والسلطة الرسمية، ومن يمثلونها ممن يملكون صلاحيات إصدار قرارات تشريعية وتنفيذية وقانونية. المكافآت للرعية.أو العقوبات التي تقرها الدولة في شكل أو آخر[43]"وفي كلماتهما فإن الاتصال السياسي يعني:

« public discussion about the allocation of public resources, Official Authority, and Official Sanction » .

وهذا التعريف يراه عبد الغفار يتضمن عمليات الاتصال السياسي المكتوبة والشفهية، أي من خلال اللغة. لكن التحفظ الذي يراه يفتقد للاتصالات ذات الطبيعة الرمزية وما تحمله من معاني قد تكون رئيسية لفهم عملية الاتصال ذاتها ككل، حيث يلاحظ أن هذا التعريف لا يبحث كثيرا مضمونها ومغزاها، بمعنى قصد المرسل من ورائها أي أن ما يمنح الاتصال طابعه السياسي هو أن يكون قصد القائم على إرسال رسالة التأثير في المجال السياسي وما تحمله البيئة السياسية أي أن ما يمنحه هذا الطابع هو فحوى الخطاب وهدفه الرئيسي[44].

[42] عبد الناصر فتح الله، **إشكاليات الاتصال السياسي المعاصر، محاضرة في إطار أنشطة اللجنة الثقافية لكلية الآداب بجامعة البحرين**، على الموقع الالكتروني الآتي:
http//nasserfettahallah.blogspot.com/2011/07/blog-post_08.hmtml بتاريخ 2012/22/30 على الساعة العاشرة مساءا.
[43] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص 28.
[44] **المرجع السابق**، ص28.

واستنادا لما سبق إذا يكتسي الخطاب صبغته الخاصة التي تميزه عن بقية الخطابات الأخرى، من خلال الخلفيات السياسية والاجتماعية والفكرية التي ينطلق منها منتج الخطاب، والتي صبغت قناعاته وفقا لمنطلقاتها وهو ما يشكل الخاصية الحركية المتغيرة للمؤسسة الاجتماعية أو الاعلامية. فالبيئة السياسية والسياق السياسي القائم والبيئة الاجتماعية والثقافية والقيمية لها تأثيرها البارز في عملة إنتاج الخطاب داخل المؤسسة حيث تؤدي طبيعة العلاقة بين المؤسسة الإعلامية والنظام السياسي دورا فعالا في تشكيل السمات التي تميز الخطاب، فاستقلالية المؤسسة عن النظام تنعكس إيجابا على حرية الرأي عما يختلف فيه الطرفان من خلال صياغة الخطاب تجاه قضية ما، وفي المقابل تلتزم المؤسسة الإعلامية التي يتقاطع خطابها وطبيعة النظام السياسي القائم بالطرح الإعلامي الصادر عنه باعتباره الموجه الحقيقي للخطاب ككل، يشكل الإطار العام الذي يصاغ في إطاره تفاصيل وحيثيات الخطاب .

يعرف جون ميدو Medow. بأنه الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية في تشكيل السياسة، وهي الفكرة التي يؤكد عليها "برين ماكنير " Brian McNair" أهمية تعريف دنتون، وودورد ويستند إلى هذا التعريف في صياغة مفهوم الاتصال السياسي، باعتباره اتصالا .... يتصل بالشأن السياسي ، ويتضمن طيفا واسعا في أشكال الاتصال لعل أهمها ثلاث مستويات في أشكال الاتصال يحددها ماكنير على النحو التالي[45]:

1-إن رجال السياسة والفاعلون السياسيون لتحقيق الأهداف المنشودة يوظفون كل أشكال الاتصال.

2-الاتصال الذي يقوم به الفاعلون السياسيون مع الأطراف التي يرونها داعمة مثل قادة الرأي أو كتاب الأعمدة في الصحف .

[45] Brain McNair, **An Introduction to Political Communication** (New York: Routledge 1999) pp. 3-15

3-يضاف إلى ذلك كافة أشكال الاتصالات التي تتم بشأن هؤلاء الفاعلين وما يمارسونه من أنشطة اتصالية بما في ذلك التقارير والمحررين وغير من حوارات ومناظرات تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرية حول الحياة السياسية العامة .

إن المضامين التي تحمل هدف التأثير عن السياق السياسي تمثل نوعا من الخطاب السياسي بوصفه مادة للاتصال السياسي ففرق مضامين ليست بالضرورة مكتوبة ..... بل قد تكون رمزية، كل هذه تدخل ضمن عملية الاتصال السياسي ، بحيث تشكل في النهاية بما يسمى " بالصورة " المعاينة تساعد صياغة الهوية السياسية[46].

ثانيا: عناصر الاتصال السياسي

يرى أن عملية الاتصال السياسي تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية وهي تتبادل الاعتماد فيما بينها حيث تؤثر وتتأثر كل منها بالآخر ، وهي على النحو التالي:

أن أهم عناصر عملية الاتصال السياسي ويعرفهم البعض على أنهم أولئك الأفراد الذين يطمحون من خلال وسائل مؤسسية تنظيمية إلى التأثير في عملية صنع القرارات حيث يحاول هؤلاء إحراز قوة سياسية، مؤسسية تنظيمية للتأثير داخل الهيئات السياسية من الفاعلين السياسيين حيث يمثل هؤلاء الفاعلين. والمؤسسات المختلفة في اتجاه تحقيق السياسات التي يفضلونها وتحقق مطالبهم، حيث يسعى إلى أن يحتلوا مواقع داخل تلك الهيئات أو المؤسسات فضلا عن محاولتهم التأثير على الأعضاء

[46] OP Cit, p25.

الفاعلين بداخل هذه الهيئات. من أمثلة تلك الجماعات والمؤسسات أطراف علاقات التفاعل في عملية الاتصال السياسي.

وتتكون المنظمات السياسية الفاعلة في المجتمع على النحو التالي[47]:

1-**الأحزاب السياسية:** فهي تعمل على التسويق السياسي لبرامجها السياسية حيث تستخدم وسائل الاتصال بصفة عامة وعلام على وجه الخصوص إذ يقوم بدراسة السوق السياسي بغية تنفيذ تلك البرامج حيث تخلق مناخ أكثر ودية يوفر أمام المواطنين بدائل سياسية عدة ، أما الشق الثاني الذي تعمل فيه جاهدة وأكثر أهمية في الدعاية السياسية، إذ تستخدم وسائل الإعلام من أجل الاقتناع بمشاريعها السياسية.

2-**المنظمات العامة:** فهي تمثل المؤسسات غير السياسية حيث تشمل الاتحادات التجارية والمجموعات والمؤسسات المهنية التي لها خصائص مشتركة لدى الأعضاء من خلال المؤسسات فإن الأفراد يتعاونون فإن الأفراد يتعاونون في حل المشكلات العامة، وهي تتمتع بكيان دستوري مؤسسي، وتستخدم أساليب التأثير في العملية السياسية، ويتجلى ذلك من خلال الاحتجاجات والاعتصام وتنظيم المظاهرات.

3-**الجماعات والنقابات والمنظمات الأخرى** : مضمون هذه الفكرة هو أن يترابط الأفراد مع بعضهم البعض من خلال مواقف مشتركة تجمعهم إذ يقومون بالمشاركة في مجالات تهدف إلى بلورة بدائل معينة بشأن قضايا مثارة أو التأثير على دوائر صنع

[47] مفتاح محمد أجعية بلعيد، **دور الصحافة الليبية في إمداد الشباب الجامعي في ليبيا بالمعلومات حول القضايا السياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2009، ص97, نقلا عن الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م.

القرار ورفع مطالب محددة تلي ما يرونه، وقد يصل الأمر إلى حد ممارسة الضغط ليس فقط من خلال الحملات... أو النقاش بجميع أشكاله المختلفة بل من خلال الاتصال بصانعي القرار. ويتجلى ذلك من خلال تنظيم الاحتجاج كتنظيم المظاهرات والإضرابات وغيرها من أعمال وأدوات قد تطفو على السطح في الحياة السياسية الداخلية.[48]

4-جماعات المصالح: وهي جماعات منظمة أو غير منظمة من الأفراد الذين تجمعهم رابطة واحدة ويسعون إلى تحقيقها وحمايتها من خلال التأثير في مركز القرار لحمله على الاستجابة لهذه المطالب والمصالح . وهذا وتختلف جماعات المصالح باختلاف طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة في المجتمع من حيث كونها مشاركة أو ثقافة نابعة، كما أن تأثيرها يكون ضعيفا عندما يكون عددها كبيرا ومطالبها متناقضة، لأن تأثير قوة بعضها يذهب بتأثير بعضها الآخر المعاكس لها. مما يجعل تأثير كل منها ضعيفا وأحيانا معدوما، حيث أن فعاليتها تتغير بتغير الأنظمة السياسية ... حيث يكون لها بالغ الأثر في ظل الأنظمة الديمقراطية التي يتوفر فيها هامش من الحرية، في حين نجدها في الأنظمة الشمولية فعاليتها مبتورة وناقصة لا تستطيع أن تقوم بممارسة ضغوط مباشرة على الحكومة إذ تسعى جاهدة من أجل البحث عن إمكانية أخرى تتمثل في القنوات الحزبية والنقابية وفق برامج سياسية مرسومة مسبقا[49].

وتستخدم كثير من التنظيمات التي يشهدها المجتمع المدني، فيما يتعلق بمنظور الاتصال السياسي، وهو محور التركيز هنا تقنيات الإعلانات والعلاقات العامة ، وذلك بنفس المنهج الذي تطبقه الأحزاب السياسية ، لكن العائق الذي يقف أمام هذه الجماعات هو افتقادها الكثير من معايير الطابع المؤسسي.

---

[48] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص30.

[49] أحمد ناصوري، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، (دمشق: جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2005)، ص 287.

فبروز جماعات عقائدية أو أيديولوجية ضمن هذا السياق، وقد توصف بالتشدد أو حتى الإرهاب أو العنف وقد تحمل مثل هذه الجماعات مسميات أو أهداف أو برامج مختلفة، بحيث يكون من الصعوبة لمكان تصنيفها ضمن فئة أو أخرى كأن تحمل اسما يشير إلى قيم عليا كالعدالة والحرية، أو حقوق الإنسان... بينما تلجأ إلى أساليب كالاختطاف والاغتيالات والقتل والتنكيل، وتعتمد هذه الجماعات على الضغط والهمجية، تختلف باختلاف الجماعة وتقنياتها، وطريقة تناولها للموضوعات والقضايا المثارة، وباستخدامها للاتصال الجماهيري واهتمامها بعملية الاتصال السياسي، فضلا عن شرعيتها ومدى التزامها أو خروجها عن الشرعية أو خرقها للقوانين والأعراف ومبادئ حقوق الإنسان الأساسية[50] .

ويرى المفكرون والباحثين أن مثل هذه الجماعات تقوى في ظل المجتمعات غير المستقرة ، وخير دليل على ذلك الانقلاب الذي يجري في دولة مالي من خلال ظهور مجموعة من المنظمات التي اعتمدت على الاختطاف والعنف كطريقة وحيدة لتحقيق مآربها السياسية وفي بعض الأحيان تطالب بالأموال كورقة تؤدي بها أدوارا لتحقيق أجندتها في ظل مناخ يسوده نوع من عدم الاستقرار بإمكانهم الاستثمار فيه في كل الأحوال .

وهناك علاقات متبادلة بين كل من الرأي العام والنظام الإعلامي والسياسي فهذه العناصر الثلاثة تربط بينهما علاقة تكامل .

فالاتصال السياسي يسير في إطار النظام السياسي السائد حتى وأن اتخذ عدة أشكال مختلفة، وهو بذلك يأخذ بنظر الاعتبار رد فعل المتلقي ومدى فهمه واستيعابه للخطاب بالطريقة التي قصدها منتج الخطاب الإعلامي لذلك فإن المتلقي إن لم يجد

[50] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص 31.

مصلحة للتعرض للرسالة الإعلامية فإن عملية التفاعل تكون غائبة، حيث نجد المتلقي يتفاعل في إطار مدى اهتمامه بمحتوى الخطاب الإعلامي.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هناك عوامل أخرى مساعدة تؤثر في المتلقي للموقف الاتصالي، ويأتي بالدرجة الأولى عامل المصداقية وكذا الثقة في مصدر الخطاب الإعلامي، لأن المتلقي بطبيعته لا يتجاوب مع أي رسالة إعلامية ما لم يثق في مصدرها. أيضا فإن درجة تعليم الفرد ونوعية وسيلة الاتصال يؤدي دورا على مستوى تفهم المتلقي وعادة ما تخضع الرسائل التي يتعرض لها المتلقي للمقارنة بالرسائل الأخرى القادمة في قنوات أخرى مثل المصادر الخارجية أو الملاحظة الشخصية ، وبناءا على ذلك تأتي قابلية تصديق المصدر من عدمه وهذا يؤثر في التحليل النهائي والمحصلة النهائية للتعرض لرسائل الاتصال بالنظام السياسي[51].

لقد ساعدت الإسهامات الكبيرة التي شهدتها السنوات الماضية سواء على مستوى وسائل الإعلام أو المهارات السياسية الخاصة بالفرد ، إلى نمو المستوى العام للخبرة والحنكة السياسية للجماهير، أو ما يعرف بعملية التعبئة المعرفية الأمر الذي يؤدي بالفرد إلى امتلاك مستوى لا بأس به من المهارات السياسية وبدلا من الاعتماد على النخبة والجماعات المرجعية، حيث أصبح المواطنون الآن أكثر قدرة على اتخاذ قراراتهم السياسية[52].

ثالثا: الصحافة كآلية من آليات الاتصال السياسي:

تعد وسائل الإعلام العنصر الرئيسي من عناصر عملية الاتصال السياسي حيث نجدها تعمل من خلال الأنظمة السياسية للتأثير في عملية الاتصال السياسي والتأثر بها. حيث نجد أن المضامين الإعلامية ... تقوم وتبنى على مجموعة من الخيارات

[51] عزيزة عبده، **الاعلام السياسي والرأي العام**، مرجع سابق، ص21-22.
[52] رحل جيه ولتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة أحمد يعقوب المجدوية، ومحفوظ الجبوري، (عمان: دار النشر1996)، ص 35.

القابلة للنقاش التي تخدم شكلا خطابيا ففيه نجد هذه المواقف تساهم في ترويج وبناء صور ذهنية لدى الأفراد إذ تشكل أدوات لفهم الواقع ... حيث تساهم وسائل الاتصال في تحريك انتقال هذه التصورات عبر العالم الاجتماعي في تنظيم أنظمة القيم والعقائد التي تسود كقواعد ثابتة لجماعات وطنية، محلية، مناطقية[53].

لقد أضحت من بين المرتكزات التي تقرر بشكل فاعل ما الذي يشكل الرأي العام، حيث تزوده بالمعلومات التي من خلالها يتصفح مجريات الشؤون العامة والشخصيات السياسية، ودورها في مناقشة القضايا... فمن خلال تقديم المعلومات بطريقة حرة وصحيحة، تعطي فرصة أكثر للمواطنين للتمتع بحقوقهم، والحصول على معلومات تساعدهم على المشاركة في مناقشة الخيارات السياسية، فالجمهور لا يمتلك قدرة التحكم فيما يقدم له وإنما يستجيب ويتفاعل مع المضمون الإعلامي[54].

لا مجال للمبالغة إذا قلنا بمعزل عن هذه الوسائل لا يستطيع أحد خارج الحلقة السياسية الاطلاع ومعرفة الأحداث والقضايا السياسية ، وتظل هذه الأحداث والقضايا في طي النسيان ما لم تقم وسائل الإعلام

بتغطيتها، فالبيئة السياسية وما لها من أحداث ومعلومات متاحة أو شحيحة تصل إلينا من قبل وسائل الإعلام وهي وحدها التي تعرفنا بالواقع السياسي الذي نعيشه[55].

لذلك فإن وسائل الإعلام تؤدي دورا واضحا في تشكيل وتركيز إدراك الأفراد في المجتمع وذلك لأهمية القضايا المثارة في البيئة السياسية وذلك بناء لما تطرحه من تفسيرات وتحليلات للأحداث ومدى اهتمامها بها، وترتيب أولوياتها حول تلك القضايا، ضف إلى ذلك تأثيرها في الرأي العام السائد إذ تظهر العلاقة بين الرأي العام ووسائل

[53] مي عبد الله، **الاتصال والديمقراطية**، ط1(بيروت: دار النهضة العربية، 2005)، ص96

[54] محمد حمدان المصالحة، **الاتصال السياسي، مقرب نظري تصنيفي**(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002)، ص37.

[55] بسيوني ابراهيم حمادة، **العلاقة بين الاعلاميين والسياسيين في الوطن العربي**، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول والثاني، يوليو – سبتمبر- أكتوبر، 1994، ص60.

الإعلام علاقة متبادلة فوسائل الإعلام تؤثر في الرأي العام وتتأثر به حول القضايا المطروحة في البيئة السياسية التي تعمل فيها وسائل الإعلام[56].

فهي أداة مهمة ومؤثرة ومفتوحة ومسيرة إزاء الجماهير التي يسعى كل من السياسيين والإعلاميين إلى استرضاءه وتقديم الخدمة الجيدة له، حيث نجد العلاقة بين النظام السياسي وهي أيضا متشابكة ومتداخلة إلى حد كبير، حيث نجد أن السلطة السياسية لها دور كبير في التأثير على وسائل الاتصال ، ولوسائل الاتصال دورها هي الأخرى التي تحاول أن تجد لنفسها داخل النسق السياسي الذي تعمل فيه وهذه العلاقة هي علاقة قديمة قدم المجتمع الإنساني، منذ القدم حاول الساسة السيطرة على وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة أطروحاتهم وقراراتهم السياسية .

جدير بالذكر يؤكد أحد الباحثين الأمريكيين قائلا: في كتابه الاتصال السياسي على أن هناك نوعا من التداخل بين سياسات العالم وتقنيات وسائل الاتصال، ويعود لأيام يوليوس قيصر في العصر الروماني القديم، ازدادت أهميته في العصر الحديث، حيث صار من الصعب على الفرد أن يختار حكومته بدون وسائل الإعلام[57]. فقد اهتم علماء السياسة والاتصال السياسي والاجتماعي بدراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي والعملية السياسية بصفة عامة، وأكدوا على أهمية العلاقة الرئيسية بينهما، بل أنهم نادوا بإعارة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال، حيث أن عالم السياسة كيانه مرهون بالاتصال، لأنه حلقة الوصل التي تربط بين الجماهير والنخبة السياسية التي تصنع القرار السياسي[58].

---

[56] Albert. C. Gunther. **The Persuasive Press Inference: Effects of Mass Media on Perceived Public Opinion.** Communication Research, (Vol. 26, N°5, 1995) p486-504.

[57] حنان يوسف، **الاعلام والسياسة، مقارنة ارتباطية، مرجع سابق**، ص61.

[58] بسيوني ابراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صناعة القرارات، دراسة تطبيقية على صانعي القرارات في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 1991، ص 49,نقلا عن الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م.

ويشير **جون ماري كوتري** إلى فكرة مفادها أن وسائل الإعلام أصبحت في جميع بلدان العالم جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية، وهذا من منظور الاتصال السياسي الذي يعرف على أنه " أنه المرور الإرادي للرسالة السياسية من المرسل إلى المتلقي بهدف جلب شخص في اتجاه دون أن يتمكن من تصور اتجاه آخر[59].

والواقع أن الاتصال هو أيضا ... البحث عن رضا أو نسب الآراء والمواقف التي يحصل عليها لنفسه والاتصال ليس بالضرورة البحث عن التفوق والسيادة على أن يكون هناك فقط تبادل, فالتبليغ والقيام بالاتصال لا يفترض دائما البحث عن رقابة أحادية الجانب، ولكن يجلب غالبا علاقة متبادلة[60] .

إن العلاقة العمليتين الاتصالية السياسية علاقة رئيسية على نحو مميز، فلو كان عالم السياسة يقوم على القوة، فإن من يملكون القوة ويميلون إلى ممارستها لا بد منها من نقل رغباتهم إلى من يتوقعون الاستجابة لهم وإذا كان عالم السياسة مبنيا على المشاركة،

فلا بد من ايجاد وسائل لنقل مصالح ورغبات ومطالب المواطنين إلى القادة، ولو كان عالم السياسة يقوم الشرعية فلابد من وجود الوسائل التي تعبر رمزيا عن القيم والمعايير الإجرائية لمثل هذه النظم الشرعية فلابد من وجود الوسائل التي تعبر رمزيا عن القيم والمعايير الإجرائية لمثل هذه النظم وأفعال السلطة يتم الحكم عليها في اصطلاحات عامة وشائعة . ولو كان عالم السياسة يقوم على الاختيار بين البدائل فإنه يكون بحاجة إلى تدفق المعلومات بوضوح الخيارات البديلة[61].

[59] جان ماري كوتري، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ترجمة د. الطاهر بن خرف الله، **المجلة الجزائرية للاتصال**، العدد 4، خريف 1990، ص 121.

[60] جان ماري كوتري، المرجع السابق، ص121.

[61] مفتاح محمد أجعية بلعيد، **مرجع سابق**، ص102.

المبحث الثالث :دور وسائل الاعلام في حماية الحق الانساني

تتمثل المكونات الرئيسية لهذا الحق الانساني في الحقوق التالية:

الحق في الاستفسار والحق في الحصول على المعلومات، والحق في الانتفاع بوسائل الإعلام والحق في الاختيار بين هذه الوسائل ويقتضي بلوغ هذا الحق توافر المواد اللازمة للوفاء باحتياجات الاتصال البشري، والحق في المشاركة في المعرفة من خلال الحوار والمناقشة واحترام التعددية في المواقف والأفكار إضافة إلى الحق في المعرفة بحيث لن يتحقق هذا المبدأ دون ديمقراطية المعرفة وهذه الأخيرة لن تتحقق بمعزل عن ديمقراطية الاتصال والإعلام وهو ما يتطلب انتفاع عامة الجمهور بوسائل الاعلام وأن يتاح للأمم وللقوى السياسية والمجتمعات الثقافية والكيانات الاقتصادية والفئات الاجتماعية مزيد من الامكانات لكي تتبادل المعلومات بدرجة أكبر من المساواة وبدون تمييز بين الأشخاص أو المجتمعات بسبب اللون والجنس أو العقيدة[62].

أولا _ حرية التعبير والرأي:

في ظل التزايد الكبير وخاصة فيما يتعلق بالاهتمام العالمي بهذه الحقوق التي يتصدرها حق الأفراد في حرية التعبير، والتي تعد الأساس في الحق في الاعلام لما لها من دور في التأكيد على ذاتية الأشخاص وحفظ كرامتهم واحترام خياراتهم. فالإعلام لا يستطيع أن يقوم بأية مسؤولية دون أ يتمتع بحقوق الإنسان ، وهي الحق في حرية التعبير[63].

إن الخاصية الأساسية والمقياس المركزي لقياس تقدم الأمم هو حرية التعبير التي تعكس درجة النضج والوعي السياسي... فالمجتمعات الناضجة سياسيا تمارس

[62] فاروق أبو زيد، **الاعلام والديمقراطية**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2010)، ص36-37.
[63] نادية خلفة، **حقوق الانسان في الاعلام، الاعلام الجزائري نموذجا**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011، ص32.

حرية التعبير التي تعكس بدورها بطريقة إيجابية على النضج السياسي، التي وصلت إليه من خلال التحام جميع القطاعات اقتصاديا، تكنولوجيا، عسكريا، وعلميا محققة الارتقاء الحضاري، من خلال ذلك تصدرت قيمة الحرية كل مواثيق المنظمات الدولية .... وحرية التعبير قيمة سياسية تعلو ما عداها بما في ذلك قيمة العدل وقيمة المساواة والتعددية وغيرها من القيم الحضارية[64].

إن دور وسائل الاعلام في تدعيم الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي يرتبط بفلسفة النظام السياسي يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في مجاله وسائل الإعلام ، وبالحرية التي يتمتع بها داخل البناء الاجتماعي. وعلى هذا الأساس فإن وسائل الاعلام يمكن أن تساهم في زيادة درجة الاهتمام السياسي وترتيب أولوياتها الاهتمام بها، وتدريب المواطنين على مهارات المناقشة والمشاركة وهذه الأدوار مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ونظام تدفق المعلومات وحرية الاعلام واستقلالية ونوعية الجمهور[65]. حيث تعد أحد أهم القنوات لتدفق المعلومات ... ونقل مشاكل وقضايا وطموحات الجماهير وتصوراتهم إلى النخبة ، كما تعمل على إمداد الأفراد والجماعات بالمعلومات والحقائق التي تقنعهم بالحاجة إلى التنمية والكيفية التي تحدث بهل التنمية والوسائل المتاحة لحدوثها وما سوف يترتب عليها من نتائج وأثار إضافة لتعميق الاقناع لدى الجمهور بضرورة التغيير وقبول حدوثه[66].

وفقا لما تقدم يمكن القول أن إلتزام الكتاب الإعلاميين ووسائل الاعلام أخلاقيا بحرية التعبير والرأي هو الذي يمكن أن يحول الحماية الدستورية والقانونية إلى واقع، إذ يحول حرية التعبير والرأي إلى آلية تسمح بإدارة المناقشة وطرح أطروحات حرة في

---

[64] بسيوني إبراهيم حمادة، **آراء في الصحافة والسياسة والمجتمع**، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص22.

[65] المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، **الاعلام وتحديث المجتمعات العربية**، الجزء الثالث، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2-4 ماي 2006.

[66] فاطمة قوال، **دور الاعلام في أحداث التغيير السياسي في العالم العربي**، مجلة فكر ومجتمع، العدد السابع عشر، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع- يونيو- تموز، 2013)، ص467.

المجتمع، أضف إلى ذلك أنه من الضروري أن تلتزم وسائل الاعلام كذلك بالدفاع عن هذا الحق، ولكن ذلك ليس صحيحا تماما بل هو نسبي، فكل المجتمعات تقيد هذا الحق والفرق الوحيد هو أن الوسائل المستخدمة لتقييد الحق تختلف بينهما، إذ نجد المجتمعات ذات الطابع الشمولي تقيد هذا الحق بواسطة القانون والقهر ولكن المجتمعات الديمقراطية تشجع دائما هذا الحق ، ولكن ليس صحيحا تماما بل هو نسبي فكل المجتمعات ذات الطابع الشمولي تقيده بواسطة الضغوط الاجتماعية مثل أن يفقد الانسان وظيفته[67].

كما يشير أحد الأساتذة و الأكاديميين من تخصص الإعلام عزي عبد الرحمان، والسعيد بومعيزة في هذا الشأن: أن كل المؤسسات الإعلامية تلك الموجودة في الأنظمة الديمقراطية، غالبا ما تزعم أنها حيادية ، وذلك من خلال توفير فضاء من أجل الخطاب العمومي، وعكس حال الشؤون العامة بصفة مجردة وتقدم فهم رجال الاعلام لتلك الشؤون وحججهم.

لكن مثل هذه الافتراضات في واقع الأمر يكتنفها لبس وغموض، لأن المؤسسات الإعلامية ليست محايدة بالكامل، وهي بالأحرى تعمل كوسيط فعال في بناء الواقع الاجتماعي وفق قيم رجال الاعلام ومعتقداتهم واتجاهاتهم، بالإضافة إلى سياسة المؤسسة التحررية[68].

ثانيا _ حماية الحق في المشاركة السياسية:

لقد أصبح الاعلام يشغل موقعا أساسيا في الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدف تحديث المجتمعات، وإعادة بنائها لمواكبة عصر المعلومات والتطورات

[67]قدري عبد المجيد عبد النبي، **تأثير المعالجة الاعلامية لقضايا حقوق الانسان على معارف واتجاهات الجمهور المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2007، ص 123-124.

[68]عزي عبد الرحمان،السعيد بومعيزة، **الاعلام والمجتمع، رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية الاسلامية**، تقديم الدكتور زهير إحدادن،(الجزائر: الورسم للنشر والتوزيع، 2010)، ص150.

العالمية في كافة المجالات. ويعد الاعلام المتغير الرئيس في تشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمي بين الحكومات والأنظمة، أو على المستوى الحضاري بين الثقافات المختلفة .

ولاشك أن تقدم نظم الاتصال في أي مجتمع يعتمد على مدى التقدم الذي أحرزه المجتمع في مختلف النواحي الأخرى ، ووسائل الاعلام هي انعكاس حقيقي للنظم السائدة في أي دولة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، كما أن النظام السياسي للدولة هو الذي يحدد العلاقة بين الايديولوجية السياسية وفلسفة نظام الاعلام القائم في المجتمع.

إن عملية بناء المجتمع العصري الذي يعتمد على التنمية الحضارية لابد أن يشمل تعلم مهارات جديدة، وقبول أفكار جديدة عن طبيعة العالم والعلاقات الانسانية ، وقبول القيم الجديدة والأفكار المستحدثة وتغير الاتجاهات التي تقرها وتستلزمها عملية التحديث[69].

إذن فحق المشاركة السياسية تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الذي يضمنه الدستور لجميع افراد المجتمع البالغين ... فالمشاركة السياسية تعني حق ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا كل البعد عن مظاهر الضغط والإجبار والإلزام ، بحيث يجب أن تظل في اطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة من واقع الشعور بحرية الفكر والعمل والتعبير عن الرأي[70].

وتمثل وسائل الاعلام حلقة اتصال بين السلطة السياسية والرأي العام حيث يتسنى بموجبها نقل القوانين وشرحها . ويعكس خطابها الاعلامي القضايا التي تهم

[69] المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، **الاعلام وتحديث المجتمعات العربية**، الجزء الثالث، كلية الاعلام جامعة القاهرة، 2-4 مايو، 2006، ص هـ.

[70] قدري علي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 125.

السلطة والشعب ، وتوفر مساحة للنقاش إزاء هذه القضايا. ومن هنا يكون لهذه الوسائل أهمية بالغة في قضية المشاركة ، فعنصر التركيز والكثافة العاليتين من جانب هذه الوسائل اتجاه تلك القضايا. الجدلية، تجعلها محل اهتمام الجمهور، الأمر الذي يؤدي بتحفيزه في المناقشة وتكوين موقف بشأنها، ومن ثم يتخذ السلوك الذي يتسق مع مع اهتماماته وأولوياته، ومن جهة أخرى يقوم الاعلام بمسؤولية توسيع قاعدة صنع القرار في عملية التنمية الوطنية على جميع الأصعدة، لذا من الضروري اشراك عدد أكبر من الجماهير في صناعة القرار من خلال الاتصال في الاتجاهين بغية الوصول إلى التغيير المنشود[71]. لهذا يعد الاعلام من بين العناصر الرئيسية في تزويد الأفراد بالمعلومات السياسية، حيث يسهم في تكوين وتدعيم أو تغيير ثقافته السياسية واستعداده للعمل العام، كما يحقق أيضا اتصالا غير مباشر بين الرأي العام والنخبة الحاكمة أو سلطة الدولة، فينقل مطالب وطموحات الناس إلى أجهزة صنع القرار ... فمن هنا يعطي الاعلام دورا بارزا في عملية الاتصال السياسي[72].

وللإشارة تكمن فاعلية وسائل الاعلام في عملية المشاركة حين تتيح للرأي العام حقه في الاتصال والتعبير بأمانة عن أفكاره واتجاهاته حيث يتشكل رأي عام فعلي وليس رأي عام فعلي وليس عام مزيف حتى يتسنى له مشاركة فعالة في القضايا المختلفة ...[73] وذلك من خلال ما يعكسه الخطاب الاعلامي من اهتمامات الرأي العام حيال القضايا التي تمس بالدرجة الأولى الخارطة التنموية على وجه الخصوص.

وتجدر الاشارة إلى أنه حتى تقوم وسائل الاعلام بدورها في زيادة مشاركة الجماهير لا بد على الخطاب الاعلامي أن يتحرر من أسلوب الخطاب الدعائي الاقناعي الانفعالي التقليدي، بالإضافة إلى الابتعاد عن أنماط الكتابة الصحفية التي

[71] جمال عبد العظيم، **الاعلام والرأي العام والمشاركة السياسية**، المجلة السياسية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الثاني، أبريل- يونيه، 2000، ص 321.
[72] قدري علي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 126.
[73] جمال عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص323.

تميل الى الاثارة والمبالغة والمعالجة الجزئية ذات الطابع السطحي للقضايا والأحداث. زد على ذلك فحوى البرامج المقدمة والتي أدت إلى استهداف وترويض العقل الجمعي وقولبة انماط السلوك والقيم مما أدى في النهاية إلى تزييف الوعي لدى الرأي العام – هذا في الوقت الذي تشهد الصحافة كمهنة وكمهارة نوعية– بحيث أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والتحليل والاستقصاء والحوارات الموسوعية وسائر السمات، التي لاتزال مفقودة وغائبة في الخطاب الاعلامي العربي[74]. الأمر الذي أدى إلى تأخر الاصلاح تحت مبررات ودعاوي الأمن القومي ، حيث أصبح الأمن القومي أهم من حرية الفرد، وكل هذا كان أحد الحجج والمبررات في كثير من الأحيان لحملات العنف وقمع الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان مما أدى إلى اختلال العلاقة بين السلطة والجماهير.

حيث يطرح حافظ أبو سعدة ثلاث بدائل في هذا السياق إما للرفض المبدئي من جانب القوى الشعبية في الممارسة السياسية الايجابية، وإما عن قناعة بعدم قدرة الجماهير على قيادة نفسها ، ومن ثم فلا بد أن ينوب عنها في إدارة شؤون الحكم، وأما عن خوف من القوى الشعبية التي قد تكون ذات اختيارات مغايرة إذا ما أتيحت لها الفرصة[75].

هذا ويبرز أحد الباحثين مجموعة من العناصر التي بفضلها يقوم عليها الاعلام بدوره إزاء زيادة مشاركة الجماهير كالآتي[76]:

- يجب أن تقلل من الأسلوب الدعائي في عملها وتهتم بالأسلوب الاعلامي الذي يعكس حاجات الجماهير وذلك من خلال التقليل من الاشادة بالانجازات ومناقشة السلبيات.

[74] عواطف عبد الرحمن، **الاعلام العربي في ظل العولمة، مجلة الدراسات الاعلامية**، العدد 125،124، (القاهرة، المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والبيئة، يوليو- ديسمبر، 2006)، ص15.

[75] حافظ أبو سعدة، **الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط، الحكم المركزي، الديمقراطية النخبوية، أم ديمقراطية الجماهير؟** المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد14، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص61.

[76] عبد الهادي الجوهري، **المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1988)، ص30.

- عدم التبرير والاهتمام بالتحليل والتفسير والمناقشة والتقليل من التصفيق والاهتمام بالتدقيق العميق في معالجة القضايا.
- كما دعا كذلك ألا تسود ظاهرة المنولوج وإنما يسود الحوار السياسي حتى لايظل الفرد متلقيا وإنما يكون مراسلا ومشاركا

وترصد الدراسات التي أجريت في هذا السياق مجموعة من العوامل التي تتحكم في تحديد الأطر التي يقدم من خلالها الاعلام إزاء القضايا والأحداث التي تؤثر في توجهات الرأي العام إلى خمسة عوامل وهي كالآتي[77]:

- مدى الاستقلال السياسي لوسائل الاعلام
- نوع مصادر الأخبار.
- أنماط الممارسة الاعلامية.
- المعتقدات الأيديولوجية.
- طبيعة الأحداث ذاتها.

وتفترض هذه المقاربة وجود تأثيرات لأطر الرسالة الاعلامية في تناولها للقضايا على أحكام الجمهور وتقييمه للقضايا، فهي تعنى بدراسة وتشخيص المحتوى غير الصريح للرسالة الإعلامية إضافة إلى ذلك تهتم أيضا بكيفية إدراك وتفسير الأفراد للقضايا المعروضة عليهم[78]. وتعمل الأطر كما يؤكد HALLAN على تحديد أو تعريف معنى الرسالة عن طريق تشكيل التأثيرات التي يشعر بها الأفراد، فالأطر تعكس الأحكام التي يصدرها واضعوها[79]. إذ كانت فكرة الأطر التي قدمها جوفمان

[77] Rebecca; Ann**. Lind and Colleen Salo, The Framing of Feminists and Feminism in News and public Affairs Programs in U.S. Electronic Media, Journal of communication**, Vol.52,N°1,Match 2002, PP 212-213 .

[78] صباح عبده هادي الخيشني، **علاقة تقديم المادة الاخبارية في الصحف اليمنية باتجاهات الشباب الجامعي نحو الاحداث السياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعلام، قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2010، ص43.

[79] مرجع سابق، ص 43.

عام 1974 فكرة مثيرة للحيرة آنذاك في أوساط الباحثين المهتمين بدراسات الإعلام ربما واقعا رمزيا للمجتمع بدلا من نقله كما هو بصورة مباشرة.

وعلى الرغم من أن معظم الباحثين قد اختبروا الأطر الاعلامية التي توظفها وسائل الاعلام على المستوى الكلي Macro level (كالتركيز على المقال ككل مثلا كوحدة للتحليل) إلا أن المفهوم الذي يطرحه جوفمان كان وسيلة أخرى لدراسة المضامين الاعلامية عبر مستويات مختلفة من التحليل بما فيها التحليل اللغوي على المستوى الجزئي المصغر[80]. ويوضح المثال الذي ساقه جامسون Gamson 1992 تطبيقا على الحرب الباردة الاطار الذي استخدمته وسائل الإعلام الإخبارية الأمريكية في تغطيتها للأخبار الخارجية حتى وقت قريب، حيث أبرز الاطار الخبري المستخدم بعض الأخبار الخارجية كالحروب الأهلية باعتبارها مشكلات وحدد لها المصدر للثوار الشيوعيين، وقدم مجموعة من التقييمات الأخلاقية لوصف القوى الفاعلة فيها ،(العدوان الكفر والإلحاد)، ثم قدم مجموعة من الحلول منها، تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الجانب الآخر[81].

يقصد بالإطار Frame أو التأطير Framing اصطلاحا الاختيار والتركيز واستخدام عناصر بعينها في النص الاعلامي لبناء حجة أو برهان على المشكلات ومسبباتها وتقييمها وحلولها[82] ، " ولكي تؤطر موضوعا لابد من اختيار بعض أوجه الحقيقة المدركة وابرازها عبر آليات الاختيار السكوت أو الحضور، الغياب

[80] Gadi Wolfsfeld, **Media Monographs**,N^0 127, June 1993, pp 115- 118. **Protest and Political Violence: A Transactional Analysis, Journalism**

[81] Robert,M. Entman, **Framing Toward Clarification of Fractured Paradigm**, Journal of communication, Vol. 43,N°4, December,1993, pp 51-58.

[82] إيمان نعمان جمعه، **أثر الخطاب الصحفي الأمريكي على تناول الصحافة المصرية لقضايا الهوية القومية، دراسة تطبيقية على مشروع الشرق الأوسط الكبير**، المؤتمر العلمي العاشر، الاعلام المعاصر والهوية العربية، جامعة القاهرة، كلية الاعلام، الجزء الأول، 4-6 مايو، 2004، ص 152.

لكلمات أو عبارات، أو صور نمطية، أو مصادر للمعلومات لتقديم مجموعة من الحقائق أو الأحكام عن موضوع يتم تناوله"[83].

كما يقصد بالإطار أيضا اختيار بعض جوانب الواقع وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي وبذلك يمكن اتباع مسار معين يتم من خلال تحديد المشكلة أو القضية، وتقديم تفسير سببي لها ، وكذلك تقييم أخلاقي لإبعادها وجوانبها المختلفة، فضلا عن طرح حلول وتوصيات بشأنها[84].

ويعرف الاطار من خلال المنظور الاتصالي بأنه الحديث عن موضوع أو قضية ما، بطرق تحدد أو تبرز مجالا معينا في هذا الموضوع ، وفي الوقت ذاته تتجاهل مجالات أخرى[85].

وحسب العالم والمفكر جتلن عام 1980 تعد الاطر الإعلامية أنماطا ثابتة للمعرفة، والتفسير والاختيار والتأكيد والاستبعاد. وتمكن هذه الأطر الصحفيين من معالجة عدد أكبر من المعلومات، ووضعها في فئات معرفية حتى تقدم إجابة كافية إلى جمهورها حول القضايا المختلفة[86]. وأشار أيضا إلى أن الأطر تعد سمات فعلية تميز النص الإعلامي كما تعد إستراتيجيات للتفسير ولعملية تمثيل المعلومات لدى الجمهور[87].

[83] محمد حسام الدين اسماعيل، **التغطية الصحفية الغربية لشؤون العالم الاسلامي خلال عقد التسعينيات**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم الصحافة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2001، ص 78-97.

[84] Robert, M.Entman, Op. Cit, pp52.

[85] Laura, E. Drake and William, A. Donohue, **Communicative Framing in conflict Resolution**, communication research, Vol. 23, june 1996,pp 297-303.

[86] Gerald, M. Kosicki, **Problems and Opportunities in Agenda- Setting Research**, Journal of communication, Vol. 43, N° 2, Spring 1993, pp112.

[87] Carol, M. Lieber and Jacob Bendix, Old- Growth Forests On Network News**: News Sources and the Framing of Environment Controversy**, Journal of Mass Communication Quarterly, Vol. 73, N°1, Spring 1996, pp 54.

ويتفق ذلك على ما ذكرها لبرفيسور إنتمان من أنه يمكن تناول الاطر الاعلامية على مستويين[88]:

المستوى الأول: ويتعلق بأطر الأفراد أو بالأسس والأطر المرجعية التي تخزن في ذهن الفرد وتفيد في عملية تمثيل المعلومات.

المستوى الثاني: ويشير كذلك إلى الاطر الاعلامية باعتبارها سمات تميز النص الاعلامي والتي من شأنها أن تشجع المتلقي على تطوير فهم معين للأحداث.

يحدد البرفيسور انتمان **وظائف الأطر الاعلامية** على النحو التالي[89]:

1-تعرف الأطر المشكلات وتحدد ماهية العامل السببي الذي تمارس تأثيره وحجم المكاسب والخسائر والتي غالبا ما تحدد وتقاس وفقا للقيم الثقافية السائدة.

2-تقوم الأطر بتشخيص الاسباب من خلال تحديد القوى الفاعلة والعوامل التي تخلق هذه المشكلات.

3-تشير الاطر إلى التقييمات الاخلاقية لتلك العوامل السببية وتأثيرها .

4-كما تقترح الأطر سبل العلاج حيث تحدد كيفية معالجة المشكلات ، وتتنبأ أيضا بالنتائج المتوقعة.

وللإطار في كل تلك المواقع الأربعة الوظائف ذاتها من حيث الاختيار واستخدام عناصر أو جوانب معينة وإبرازها بهدف إقامة الحجج عن المشكلات ومسبباتها وتقييمها واقتراح الحلول الممكنة لها[90].

كما يشير جوفمان (1974) إلى أن الأطر تعد بمثابة المبادئ والأسس التي نستخدمها لتنظيم الأحداث في الحياة اليومية ، حيث تساعد على تصنيف وتفسير

[88] Robert, M.Entman, **Framing U.S Coverage of international News, Contrasts in Narratives of The Kal and Iran Air Incidents**, Journal of Communication, Vol. 41,N°4, 1991,PP7.
[89] Robert, M.Entman, **Framing Toward Clarification of Fractured Paradigm**, Op. Cit, pp52
[90] Robert, M. Entman , **Op**. Cit, pp52- 53

وإقامة الحجج والبراهين حول الأحداث ، كما تتوافق مع عملية تشكيل المعلومات حيث تحاول أن تقوم بالتوفيق بين المعلومات الجديدة والمعلومات المتضمنة في الأطر القائمة بالفعل، وفي هذه الحالة ينظر للأطر باعتبارها نوع من البني المعرفة أو النماذج حيث تتيح فهم القضايا بطرق معينة وترشد العمل الاخباري،واستجابات الجمهور نحو المحتوى الإعلامي[91] وقد أشار **البرفيسور انتمان** إلى القول أن الأطر الاعلامية لها تقريبا لها اربع مواقع ضمن إطار العملية الاتصالية هي على النحو التالي[92]:

القائم بالاتصال: يقوم عن قصد ووعي أو عن غير قصد بتقديم الأطر والتقييمات لتحديد ماذا سيقول، وهو يقوم بذلك في إطار محكوم من الأطر غالبا مايسمى بالمنظومة أو الأجندة التي ترتب نظام المعتقدات لديه.

النص: يحتوي على الطر التي تبرز وتظهر من خلال وجود أو غياب مجموعة من الكلمات الرئيسية الجمل المفتاحية، الصور النمطية، مصادر معينة للمعلومات، ومقولات تقدم تدعيما فكريا لمجموعة من الوقائع أو التقييمات أو رؤى معينة

المستقبل: حيث ترشد تفكير المستقبل والخلاصة التي قد تعكس الأطر التي يركز عليها النص وتوجه أطر الجمهور نحوى رؤى معينة.

الثقافة السائدة: وهي تمثل ذلك المخزون الذي يحرك معظم الأطر المستخدمة فالثقافة يمكن أن تعرف فعليا على أنها المنظومة الفعلية التي تحكم معظم الأطر التي تظهر في خطاب الأفراد وطرق التفكير السائدة في جماعة اجتماعية معينة.

وتتوحد وظيفة الأطر في المواقع الاتصالية الأربع سالفة الذكر وهي الاختبار، الانتفاء أو التوضيح واستخدام هذه العناصر المنتقاة وإبرازها بهدف إقامة الحجج حول

[91] Gerald, M. Kosicki**, Op**. Cit, pp 115.
[92] Robert, M.Entman**, Framing Toward Clarification of Fractured Paradigm**, , Op. Cit, pp 52- 53.

المشكلات وأسبابها، وتقييمها الأخلاقي وأخيرا الحلول المقدمة لها. وقد وضع (schefeule) نموذجا للإطار يفسر فيه كيفية ممارسة الاطر الاعلامية وتأثيرها على أطر الجمهور حيث فحص من خلال هذا النموذج، أربعة عمليات هي على النحو الآتي:[93]

- بناء الأطر (frame building)
- وضع الإطار (frame setting)
- تأثيرات الإطار على مسستوى الفرد (Individuel level effects of Framing)
- وكذلك العلاقة بين أطر الأفراد والأطر الاعلامية.

حيث طرح SCHEFEULE سؤالا رئيسا في عملية بناء الإطار عن العوامل التنظيمية والهيكلية في النظام الاعلامي والمميزات الفردية للصحفيين التي يمكنها التأثير في تأطير محتوى الأخبار[94]. وفي هذا السياق:" لقد ناقش أحد الباحثين ومنذ فترة مسألة التأطير هذه واعتبروها مهمة لفهم الكيفيات التي يستخدمها الصحفيون ليؤطروا القضايا، لأن مثل هذا التأطير يؤثر على فهم الجمهور ، وبالتالي رسم السياسة أو قرارات التصويت . إن فكرة التأطير هذه لها علاقة أيضا بالصور التي يكونها الجمهور عن المترشحين في الانتخابات، وفي هذا السياق يشير باترسون إلى القول بأن أخبار الصحافة الأمريكية تميل بصفة متزايدة نحو تأطير المرشحين السياسيين بكيفية سلبية، والصحافة المكتوبة أكثر فاعلية في تشكيل الصور"[95].

وتأسيسا لما سبق فإن دراسة طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والمؤسسة المنتخبة للخطاب الصحفي ومع اختلاف العناصر التي قدمها Gadi Wolfsfeld وحدود تأثيرها على توجهات الرأي العام، تظل العلاقة التي تربط المؤسسة الاعلامية

[93] Scheufle .A. Dietram, **Framing as Theory of Média Effects, Journal of Communication**, Vol. N°1, Winter 1999. Pp 114 - 115.

[94] Scheufle .A. Dietram, **Framing as Theory of Média Effects**, Op. Cit., pp 115

[95] عبد الرحمن عزي، السعيد بومعيزة، تقديم زهير إحدادن، **مرجع سابق**، ص122.

بالسلطة السياسية تؤدي الدور الفاعل في تشكيل السمات التي تميز الخطاب، فالسياسة التحررية والفكر التنظيمي ينعكس إيجابا على حرية التعبير عما قد ما يختلف فيه الطرفان ككيفية صياغة الخطاب تجاه قضية ما، كما أن الانتماء باعتباره الموجه الحقيق للخطاب ككل، يشكل الاطار العام الذي تصاغ في إطاره تفاصيل وحيثيات الخطاب، مما ينتج عدة خطابات تصوغ وجهات نظر عديدة حول قضية واحدة، تعكس تحليلات وتعامل الخلفية الإيديولوجية مع تلك القضية, ولا يمكن إقصاء الأثر العميق الذي تخلقه طبيعة الأحداث التي يعالجها الخطاب الصحفي على الخطاب نفسه، وذلك بتحديدها للعناصر الأساسية فيه. من هنا تظهر حدود الدور الذي تؤديه المؤسسات الاعلامية في دفع الجماهير نحو المشاركة السياسية للمساهمة في دوائر صناعة القرار.

ثالثـــا _ حماية حق الجمهور في الحصول على المعلومات:

إذن تعد وسائل الاعلام من القنوات الرئيسية التي تمد المواطن بالمعلومات وعليه فإن الصحفي أو الاعلامي ... يصبح ممثلا لضمير المجتمع ومسؤولا في تسيير حق الحصول على المعلومات والحقائق من خلال الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون، بالإضافة إلى تسيير حقه في الحصول على المعلومات المتصلة بشؤونه الحياتية وبتعاملاته مع أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ... وهناك سعيا دؤوبا من مختلف الشعوب لتطبيق حق المعرفة دون أي استثناءات . وهناك دول كثيرة تتوسع الآن في الالتزام بالوفاء بحق مواطنيها في الحصول على المعلومات من مصادرها الصحيحة وتعطي لهم فرصة النفاذ إلى معلومات والوثائق العامة المتعلقة بالقضايا الاساسية التي تهم صالح المواطنين على المشاركة في الحياة العامة، كما تشكل أداة قوية في الحرب على الفساد، فضلا عن استخدام المواطن لحقه في

المعلومات يؤدي إلى تحسين أداء الدولة والحكومة في مجالات عديدة التي تعكس حاجات المجتمع في كل الأحوال[96].

فقد شهدت السنوات الماضية زخما كبيرا في حجم المعلومات المتدفقة من مصادر عديدة ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحاجة الملحة في عملية تنظيمها، حيث أصبحت تشكل دورا بارزا وحيويا في ديمومة الأفراد والمجتمعات إذ أضحت عنصرا رئيسا لا نستطيع الاستغناء عنه في أي نشاط نريد ممارسته، وأصبحت العمود الفقري الذي تستند عليه البحوث العلمية، المحك الرئيسي لاتخاذ القرارات الصائبة، ومن يملك المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب يملك عناصر القوة والسيطرة في ظل عالم متغير يستند على المعرفة العلمية في كل مناحي الحياة، ولا يسمح بالارتجال والعشوائية التي لا تفي بالغرض المنشود[97].

رابعا : السلطة السياسية والاتصال

إن العلاقة الوطيدة في عملية الاتصال السياسي " السياسيين ووسائل الاعلام وخاصة في الوقت الراهن الذي أضحت فيه وسائل الاعلام أداة مؤثرة ومفتوحة ومتاحة أمام العنصر الثالث من عناصر عملية الاتصال السياسي والجماهير التي يسعى كل من الاعلاميين والسياسيين إلى استرضاء وتقديم الخدمة والموضوعية ولذلك فالعلاقة بين النظامين السياسي والإعلامي هي علاقة مهمة جدا لفهم عملية الاتصال السياسي وهي أيضا متشابكة ومتداخلة إلى حد كبير، فالسلطة السياسية دورها في التأثير على وسائل الاتصال ولهذه الأخيرة دورها هي الأخرى، والتي تحاول أن تجد لنفسها داخل النسق السياسي الذي تعمل فيه، وهذه العلاقة.....قديمة قدم المجتمع الانساني.

[96] لطفي عبد القادر، **حق المعرفة المفترى عليه**، مجلة الدراسات الإعلامية العدد 124- 125، (القاهرة: المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية يوليو- ديسمبر، 2006)، ص 76-77.

[97] حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، ط3، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص27-28.

حيث أن منذ القدم حاول الساسة التحكم والسيطرة في وسائل الاتصال وتسخيرها لخدمتهم في نشر أطروحاتهم وقراراتهم السياسية.

وفي هذا السياق يؤكد الباحث الأمريكي Chaffe في كتابه الاتصال السياسي على أن هناك نوع من التداخل بين سياسات العالم وتقنيات وسائل الاتصال ، ويرجع هذا الأمر لأيام يوليوس قيصر في العصر الروماني القديم، وازدادت أهمية في العصر الحديث، حيث صار من الصعب على الفرد أن يختار حكومته بدون وسائل الإعلام[98]. الأمر الذي دفع بالمفكرين إلى دراسة التفاعل بين الاتصال والنظام السياسي ... وأكدوا أهمية العلاقة الرئيسية بينهما . بل أنهم نادوا بإعادة دراسة وتحليل العلوم السياسية بالاعتماد على نظريات الاتصال فعالم السياسة لا يكون بمعزل عن عنصر الاتصال لأنه يمثل حلقة الوصل التي تربط بين الجماهير والنخبة السياسية التي تصنع القرار السياسي[99].

ويتضح موقع الاتصال في النظام السياسي في ضوء تفسير وتحليل **ألموند**" البنائي الوظيفي" الذي ركز على فكرة الوظيفة .... أن تحليل **ألموند** في وظائف النظام سواء في جانب المدخلات وهي التنشئة السياسية والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح، أو في جانب المخرجات وهي صنع القاعدة وتنفيذ القاعدة والتغاضي بخصوص القاعدة ... وكلها وظائف مترابطة معتمدة على الاتصال ، فكثير من وظائف الاتصال السياسي ترتبط بالنظام السياسي ، ومن بين هذه الوظائف صنع القرارات والسياسات العامة أو ما يعبر عنه بالوظيفة التحويلية، وفي هذا الإطار ينبغي أن يتمعن في مقولة **ألموند** الشهيرة "

[98] حنان يوسف، **الاعلام والسياسة، مقارنة ارتباطية**،(القاهرة: المنظمة العربية للتعاون الدولي، 2005)، ص61.

[99] بسيوني إبراهيم حمادة،**دور وسائل الاتصال في صياغة القرارات، دراسة تطبيقية على صانعي القرارات في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 1991، ص49.

كل شيء في السياسة إتصال[100] Every thing in politics is communication " حيث شبه الوظيفة الاتصالية بالدورة الدموية لجسم الإنسان وذلك لقيامها بوظائفها المنوطة بها.

ثم جاء الباحث **ريتشارد فايجن** ليدعم طرح **ألموند** ويقرر أن كل نشاط اتصالي يعد سياسيا، حيث نتائج النشاط الاتصالي والمتمثلة في الوظائف كالتنشئة السياسية والتعبير عن المصالح.... كلها تؤدي من خلال وسائل الاتصال الجماهيري[101].

وكنتيجة طبيعية أن الاتصال الجماهيري كأداة رئيسية تسير في إطار النظام السياسي وأن يتخذ عدة أشكال مختلفة ومن المفروض أن تكرار العملية الاتصالية يأخذ في الاعتبار رد فعل الجمهور المتلقي Feedback ومدى فهمه للموقف الاتصالي بالطريقة التي قصدها القائم بالاتصال، ذلك أن الجمهور المتلقي إن لم يجد مصلحة في التعرض للرسالة الاعلامية فإنه لن يتفاعل معها ذلك أن الجمهور المتلقي للاتصال الجماهيري يتفاعل في إطار مدى اهتمامه بالرسالة ....بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر في تجاوب الجمهور مع المادة الاعلامية المقدمة وقوتها في جذب الانتباه ويأتي في مقدمة هذه الاعتبارات درجة مصداقيتها[102]، فالمصداقية كأحد عوامل فعالية الاتصال تعد كعامل مهم أيضا في طرح الثقة في مصدر الخطاب الإعلامي لأن المتلقي لا يتجاوب مع أي خطاب لا يعكس اشباع حاجاته.

إن طبيعة العلاقة المتفاعلة بين وسائل الاعلام ورجال السياسة تجعل من وسائل الاعلام ذات دور مهم في عملية التأثير في الرأي العام، حيث نجد أن هذه القوة

---

[100] عزيزة عبده، **الاعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات**، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)، ص20-21.

[101] علي سيد علي، **علاقة الانتماء الحزبي في مصر بالتعرض للمواد السياسية في الراديو والتلفزيون**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الاعلام، 2002، ص120 ,نقلا عن الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م

[102] عزيزة عبده، **مرجع سابق**، ص21-22.

أصبحت مهمة جدا في تشكيل الاتجاهات السائدة نحو قضية معينة من خلال مقدار الاهمية التي توليها وسائل الاعلام لهذه القضية بالتركيز عليها. وقد تطورت العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور، فمن جمهور لا حول ولا قوة إبان الحرب العالمية الثانية ... إلى جمهور نشط وفعال في العملية الاتصالية يشاهد البرامج التي يريد ويسمع يرغب ويقرأ الصحف التي تلبي حاجياته وتشبعها وتعكس تطلعاته[103].

خامسا:_ العلاقة المتبادلة بين الاتصال والسياسة:

إن العلاقة بين النظامين الاتصالي والسياسي في أي مجتمع من المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية أو غيرها علاقة رئيسية إلى درجة يصعب فيها تصور أحدهما دون الآخر ، أو قيامه بوظائفه بمعزل عنه " فالنظامان" كلاهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه وإن كان التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية، بشكل خاص أكبر من تأثير الاتصال على النظام السياسي ... فالعلاقة قائمة مهما كانت طبيعة وشكل كل من النظام السياسي ، والاتصالي[104].

ذلك أن الاتصال المشتغل بالمسائل السياسية يكون عادة، وليس دائما أداة مساعدة للسياسة ينقل سياسات صناع القرارات إلى الشعوب ويبلور اتجاهات ومواقف الشعوب حتى يستفيد منها صناع القرارات، فهو العنصر الحركي للوجود السياسي، الذي يعنى بنقل الرسائل فيما بين أجزاء النظام السياسي، ثم بينه وبين النظام الاجتماعي[105].

إذ كان السياسيون يحتاجون إلى قنوات اتصال جماهيرية تحظى بمصداقية كبيرة ، فإن الاعلاميون يرون أنه لا يمكنهم تأدية مهمتهم على أكمل وجه في الاتصال

[103] زكرياء بن صغير، **تكنولوجيا للاتصال والحملات الانتخابية، دراسة مقارنة لاستخدامات وتأثيرات الصحافة المطبوعة والانترنيت في الانتخابات الرئاسية**، 2004،بالجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 20،(الجزائر: منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010)، ص171.
[104] كمال الدين جعفر عباس، **في البعد الفكري، والاتصال السياسي**، ط1 (بيروت: المكتب الاسلامي، 2004)، ص41.
[105]أحمد بدر، **مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي**، (د.ط)(القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص233.

السياسي دون أن يكونوا على صلة بالسياسيين للحصول على التعليقات والأخبار...إلخ. فهم مشاركون في العملية السياسية، ولعل من أهم الوسائل التي يشاركون من خلالها في العملية السياسية، تركيز الانتباه على قضايا معينة ... ومن ناحية أخرى تضطلع وسائل الاتصال بدور إضفاء الشرعية على النظام السياسي، لأن بقائها مرهون ببقاء النظام نفسه[106].

ويمكن لوسائل الاتصال الجماهيرية أن تؤثر في العملية السياسية بعدة طرق لخصها الدكتور راسم الجمال فيما يلي[107]:

1-أنها توجه نظر الناخبين إلى الاجراءات التي يتخذها السياسيون والتي ليس بمقدور الناخبين إدراكها بشكل مباشر كحالة العجز في ميزانية الدولة، ارتفاع معدلات البطالة وإلى الأفراد المسؤولين في القضايا التي تحظى باهتمام الناخبين

2-أنها تؤثر في العملية السياسية من خلال تأثيرها والأهمية النسبية التي يقدمها الناخبون للقضايا المختلفة عند اختيار العرض أو المنتج السياسي الذي سيصوتون له . وهنا يعتمد تقرير وسائل الاتصال أكثر تأثيرا بدرجة كبيرة على القضية المطروحة ذاتها.

وفي السياق نفسه يوضح قائلا : " قد أوضحت إحدى الدراسات العلمية أن المنبهات التي قدمتها الصحافة الحضرية عن مشكلات المواطنين كانت على رأس العوامل التي ساعدت الحكومة الهندية على الاستجابة للصدمات والأزمات الداخلية"[108].

---

[106] كمال الدين جعفر عباس، **مرجع سابق**، ص42.

[107] راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، **التسويق السياسي والإعلام الاصلاح السياسي في مصر**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص104. الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م

[108] راسم محمد الجمال، خيرت معوض عياد، **التسويق السياسي والإعلام، الاصلاح السياسي في مصر، مرجع سابق**، ص104.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها مجموعة من الدراسات العلمية في هذا المجال هي كالآتي[109]:

1-أن دور وسائل الاتصال الجماهيرية يتوقف عند حد بناء الاطار المعرفي للأفراد وتزويدهم بالمعلومات، ولا يتجاوز ذلك في التأثير المباشر لاتجاهاتهم السياسية قد وفرت بعض الحقائق عن تأثير وسائل الاتصال في العملية السياسية.

2-الدراسات الكلاسيكية التي نشرها لازار سفيلد في عام 1948 أظهرت أن لوسائل الاتصال الجماهيري دور نسبي ومحدود فقط في اقناع الناخبين بتغيير أصواتهم. وأن الأفراد الذين يستخدمون وسائل الاتصال يدركون مواقف الأحزاب والمرشحين السياسيين بشكل أكثر دقة، وأنها تؤثر على الأهمية التي يعطيها الناخبون بقضية ما.

وهذا ويفترض عينة من الباحثين أن الصحافة تعد وسيلة اتصال جماهيرية باعتبارها قوة تأثير وإنتاج الأفكار السياسية باختلافها وغالبا ما تكون أكثر تأثيرا في الرأي العام منه الاعلانات السياسية وغيرها من الأساليب الاتصالية الأخرى.

وإذا نظرنا إلى وسائل الاتصال الجماهيرية وبخاصة الناشطة اعلاميا بصفة عامة وإخباريا خاصة في النظام الذي يقع تحت سيطرة الدولة، نجد أنها الوسيط الأساسي بين من يصنع القرار والجمهور، ومن هنا يحتم العمل الأساسي للاتصال إرساء وتأسيس الإطار السياسي وإيجاد مناخ سليم حيث من خلاله إيجاد بيئة اجتماعية منتجة صالحة متجانسة تؤدي بدورها إلى التوسع في قطاعات وطنية أخرى يمتلك الاتصال القوة الاعلامية على تعبئة الاهتمامات المبعثرة للجماهير في هدف قومي واحد[110].

[109] **المرجع السابق**،ص104-105.
[110] كمال الدين جعفر عباس، **مرجع سابق**، ص43.

لكن على مستوى النظام العربي الراهن فإن السياسات الاتصالية كلها تصب في خدمة ودعم سلطة النظام القائم وتوجهاته على جميع الأصعدة بصورة مباشرة، الأمر الذي يخدم تماسك النظام وبقائه مما نجم عنه أنه اصطبغ محتوى الاتصال في معظم أشكاله في بعض الأقطار بالصفة الدعائية المباشرة، التي تعزز مصالح النظام وأهدافه والمصالح القطرية، وتغرس الولاء في عقول وأذهان الجماهير[111].

[111] راسم محمد الجمال، **الاتصال والاعلام في الوطن العربي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1991)، ص 52- 53.

خلاصـــة الفصـــل الأول :

إن الارتباط العضوي القوي بين الاتصال والسياسة وخاصة في الدول العربية على وجه الخصوص يجد بأن مشاركة الاتصال بشكل كبير في العمل السياسي، إذ أصبحت معه هذه العلاقة التي يصفها بعض الباحثين المشتغلين في حقل علوم الاتصال والإعلام بالالتصاقية أو التكاملية إذ أنها تمثل خاصة سلبية يتسم بها الإعلام العربي في كل الأحوال وإن كان ذلك يعزى لخطورة الوظيفة السياسية لوسائل الاتصال الجماهيري ، فضلا عما يشكله الاعلام من وسيلة في سبيل تحقيق أغراض صانعي القرار وهو الأمر الذي يعكس هوية الموقف الاتصالي والإعلامي مواقف النخبة الحاكمة وقراراتها.

فالنخب الحاكمة تسعى جاهدة إلى إحكام سيطرتها على وسائل الاتصال وذلك بغية ضمان المساندة لتوجيهاتها حيث تتوقف درجة السيطرة رهنا وطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع واتجاهات النخبة الحاكمة حيث تتمثل أساليب السيطرة طبيعة نمط الملكية، جانب التمويل والتحكم في مصادر وسائل الاعلام ومحتواها والتحكم في اختيار القائمين على وسائل الاتصال وتفضيل الأفراد محل الثقة على الكفاءات[112].

وفي هذا الصدد يقول عزي عبد الرحمن: " أن الحرية هي مسؤولية أخلاقية واجتماعية، وأن الاتصال الفعال هو الذي يصدر من الابعاد الثقافية والحضارية التي ينتمي إليها المجتمع وأن يكون مؤسسا على مشاركة واعية من الجمهور وأن ينقل دائما القيم الثقافية والروحية التي تدفع الفرد والمجتمع إلى النمو"[113].

---

[112] ثروت زكي مكي، **وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993)، ص 123- ص 125, الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م

[113] عزي عبد الرحمن، نصير بوعلي، هلنان موهوي، السعيد بومعيزة، وآخرون، **في أعمال الندوة الوطنية السنوية الأولى حول نظرية الحتمية القيمية في الاعلام**، فكر إعلامي(2)، (قسنطينة: منشورات مخبر الدراسات الاتصالية والدعوية، جامعة الأمير عبد القادر، 2009)، ص 84.

كما " أن التأثير يكون إيجابيا إذا كانت محتويات وسائل الاعلام وثيقة الصلة بالقيم، وكلما كانت الوثائق أشد كان التأثير إيجابيا وبالمقابل يكون التأثير سلبيا إذا كانت محتويات وسائل الاعلام لا تتقيد بأي قيمة أو تتناقض مع القيمة وكلما كان الابتعاد أكبر كان التأثير السلبي أكثر"[114]. ويضيف أن الرسالة أي الخطاب أهم من الوسيلة حيث يرى أن الرسالة هي القيمة أو الكفاءة القيمية لما تنقله من قيم ثقافية وروحية بما ينعكس إيجابا على المحيط المعنوي والفيزيائي للفرد على الصعيد المحلي والعالمي.

[114] عزي عبد الرحمن، نصير بوعلي، هلنان موهوي، السعيد بومعيزة، وآخرون، **المرجع السابق**، ص85.

الفصـل الثـاني : الصحـــافة الحزبيـــــة فـــي الـــوطن العـربي

1- المبحــث الاول :مفاهيم عامة عن الصحافة الحزبية .

2- المبحث الثـــــاني :الـصحــافة الحــزبية فــي مصــر .

3- المبحث الثـــــالث :الـصحــافة الحــزبية فــي الاردن.

4- المبحث الرابـــــع :الـصحــافة الحــزبية فــي اليمن .

الفصـل الثـاني : الصحـــــافة الحزبيـــــة فـــي الـــوطن العـــربي

تمهيـــــــد :

تعتبر الصحافة الحزبية نوع من الصحافة المكتوبة تختلف في مضمونها عن الأنواع الأخرى،فهي صحافة ذات بناء أيديولوجي خاص يجعلها تحمل التباين عن غيرها من الصحف على أساس الأهداف والمرجع فهي ترجع في وصايتها إلى حزب سياسي معين، مما يجعلها يطغى عليها الطابع التوجيهي الإعلامي السياسي.وسنعالج هذا الفصل الموسوم بالصحافة الحزبية في الوطن العربي بالعناصر التالية :

5- **المبحث الاول :مفاهيم عامة عن الصحافة الحزبية .**

6- **المبحث الثاني :الصحافة الحزبية في مصر .**

7- **المبحث الثالث :الصحافة الحزبية في الاردن.**

8- **المبحث الرابع :الصحافة الحزبية في اليمن .**

المبحـث الاول :مفاهيم عامة عن الصحافة الحزبية

اولا : تعريف الصحافة الحزبية la presse partisane

يعرفها المعجم الإعلامي لمحمد منير حجاب–أنها كل صحيفة تابعة لحزب معين وتصـدر عنـه بهدف أنهـا تكـون وسـيلة الحـزب تربطـه بالجمهـور وتعمـل علـى التقـديم أو الإعلان عن هذا الحزب بتوضيح سياسته وأهدافه،وعرض خدماته،وكذلك نشر أفكاره وتعليم الجماهير روحه ، كما أنها تصطنع سياسته ، ويظهر هذا في سياستها التحريرية وكذلك تناولها لموضوعات واتجاهاتها وأخبارها وغيرها[115].

ويرى محمد علم الدين أن الصحف الحزبية هي الصحف التي تصدر عن أحزاب معينة(حاكمة معارضة)تكون لسان حال الحزب تعبر عن فكره أو اتجاهه ، وتدافع عن مواقفه وسياساته وتطرح رؤيته لكافة الأحداث والقضايا.[116]

كما عرفها بعض خبراء الصحافة بأنها:"الصحف التي تنطق باسم حزب أو جماعة أو دين أو مذهب مباشر أو غير مباشر أو عقيدة ، وتتسم موادها الإعلامية بصماتها الخاصة وتدافع عن أفكارها[117]، وهي: "التي تعبر عن فكر سياسي معين أو اتجاه أو مذهب

---

[115] محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، المجلد4،دار الفجر للنشر والتوزيع 2003، ص15–19.

[116] محمد علم الدين، **أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرين**،ط2, 2004– القاهرة، ص 60.

[117] كمال قابيل، **فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية، دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية في الفترة 1977، 1987**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة1989/ **نقلا عن** جان جبران كرم، **مدخل إلى علم الإعلام**، ط1، بيروت، دارالجيل1986، ص28, وحسن الحسن، **الإعلام والدولة**، ط1 ,بيروت،مطابع, 196، ص312

أيديولوجي،وتتحدد وظيفة الجريدة الحزبية في الإعلام عن فكر الحزب والدفاع عن مواقفه وسياساته".[118]

ثانيـــا : طبيعـة المواضـيع الغالبـة علـى مضـمونها : بنـاءا علـى السياسـة التحريريـة للصحيفة الحزبية.

– كـون مواضـيعها ذات طـابع لا تخـرج كثيـرا عـن منظـور الحـزب للقضـايا المحليـة والدولية.

– يمكن أن تبين المضامين التي تحويها – من الناحية الإعلامية العلاقة الانفتاحية أو الانقباضية بين الحزب السياسي والسلطة السياسية.

ثالثـــا : المســـار السيـاســـي : تقوم بـه فـي إطـار المعارضـــة السياسيـــة ، وبالتالـــي يدخـل في إطـار العـمل السياسي المحض.

1 – مســـار إعـلامـــي تـــوجيهي: تحـاول مـن خلالـه الاقتراب من الـرأي العـام لتوضيح النهج السياسي الذي يتبعه الحزب الذي تنتمي إليه .

2–العمـل الدعـــائي: يمثل الحلقة الرئيسية الرابطة بين العمل الإعلامي والعمل السياسي .[119]

[118] فاروق أبوزيد ، **مدخل إلى علم الصحافة** ، عالم الكتب –القاهرة 1986،ص 179

[119] أية رور وليام، **الصحافة العربية الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي**، ترجمة موسى الكيلاني ، مركز الكتاب الأردني ، الأردن 1989 ص 42

رابعـــا : وظائـــف الصحـــافة الحـــزبية

يوضـح " **كـولين سـمون** " أن الصـحافة المطبوعـة الحزبيـة أداة مسانـدة للأحـزاب السياسيـة فـي نظـم مختلفة وفـي مراحـل مختلـفـة خصوصـا من عملية التنمـية السياسيـــة ، ويشير إلى أن هناك ارتباطا وثيقـا بـين الصحافة هذه والأحزاب السياسية والصحافة الحزبية كوسـيلة اتصـال مـع الجمـاهير لهـا دور فـي تسـهيل قيـام الأحـزاب السياسـية حسـب "بول**EolaPOOLthiede**"وهي تيسر للقيادة السياسية ممارسة مهامها من خلال نشر عدد من الرسائل ذات الاهتمام الواسع ، ومنـاقشة البدائـل الملائـمة لحل القضايا .[120] والمشاكل المختلفة ' ترجع أهمية الصحيفة الحزبية بالنسبة للحزب إلى كونها تمكن الحزب من التواصل مع أعضائه وإذا كان الحزب في السلطة تمكنه من توصيل قراراته للمجتمع ، وتساهم في عملية التنشئة السياسية لأعضائه من خلال نشر ومتابعة المناقشات التي يجريها الحزب داخله حول القضايا العامة ، ومتابعة النشاط البرلماني ، ودعم شعبية الحزب والمساهمة في صنع قيادات داخل الحزب سياسته.كما تمكن هذه الصحيفة الحزب المعارض من الرقابة على أعمال الحكومة ، وتدافع عن الحزب وأهدافه في مواجهة القوى السياسية الأخرى.[121]

_ كما يحدد " **سامي عزيز** " دور الصحافة المطبوعة في النظام الحزبي في اربع مسالك:

---

[120] **2**.op.Colin Seymour,1982, P52,53,201 (**نقلا عن** محمد سعيد إبراهيم، **الإعلام التنموي والتعددية الحزبية، ج1**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع2002، الثاني عابدين القاهرة، ص 259

[121] IthiedeEolaPOOL.1963, P251,253, نقلا عن محمد سعيد إبراهيم، **الإعلام التنموي والتعددية الحزبية، ج1**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع2002، الثاني عابدين القاهرة، ص 259

- وسيلة الاتصال التي تلتقي حولها الشؤون السياسية.
- قوة لها وزنها في حملات الحزب ومعاركه.
- مركز التجمع أثناء الحملات الانتخابية.
- عضو من أعضاء الحزب.[122]

كما تقوم الصحافة الحزبية المطبوعة بتزويد المواطنين بالمعلومات حول فاعلية الأحزاب ومبادئها وبرامجها،إلى جانب دورها في زيادة درجات المشاركة السياسية لدى المواطنين.[123]

ويمكننا إيجاز دور الصحافة الحزبية من خلال الوظائف التالية:

-إعلاء قيمة التعددية وتأكيد احترام الرأي الآخر سواء في تعامل الأحزاب مع السلطة السياسية،أو القوى السياسية الأخرى،أو مع الجماهير أو مع قياداتها أوأعضائها.

- تهيئة المناخ لممارسة تعددية فعلية، ولمشاركة سياسية حقيقية غير وهمية أو مضللة[124].

- تنمية الشعور بالثقة المتبادل بين المواطنين والأحزاب والإسهام في تنشيط العضوية بالأحزاب.

[122] كمال قبيل 1989، **مرجع سابق**، ص 24- 26. نقلا عن جان جبران كرم ،**مدخل إلى علم الإعلام**، ط1، بيروت، دار الجيل1986، ص28, وحسن الحسن،**الإعلام والدولة**، ط1 ,بيروت، مطابع, 1986، ص259.

[123] كمال قبيل، 1989،**المرجع السابق**,ص77. نقلا عن **نفس المرجع**، ص 259.

[124] محمد سعد إبراهيم، **الإعلام التنموي والتعددية الحزبية**،ج1 2002، عابدين-القاهرة، ص 259.

– ترشيد الممارسات الحزبية من خلال مراقبة تصرفات الاحزاب الأحزاب وتصويب سلبياتها وترسيخ الممارسات الديمقراطية داخلها.

– إضفـــاء الطـابع المؤســـسي علــى الأحزاب،ومعالجـــة مشكـــلة غلبـــة الطابـــع الشخصـي عـلى الأحـزاب وممارساتها.[125]

– نبذ التعصب القومي ، وتقديم المصالح العمومية على المصالح القومية على المصالح الحزبية ، من خلال صياغة الثوابت والأولويات التي ينبغي تقديمها على الانتماء والالتزام الحزبيين.

– تهيئة المناخ لإحداث توازن سياسي يعكس كافة القوى والتيارات ، ويحول دون وجود احتكار سياسي للسلطة.

عند التطرق إلى وضعية الصحافة الحزبية يجب ذكر العناصر المتحكمة في عمل المؤسسة الإعلامية ومدى مطابقة لجنة الإعلام بالحزب لهذه الأسس التي لها الدور المهم في المنتـوج الإعلامي الصـادر عن الحزب والمتمثل في الصحيفة الحزبية , وهذه العناصر هي[126]

[125] محمد سعد إبراهيم،**المرجع السابق**– ص 260.

[126] **أمين سعيد عبد الغني، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة**، ط1,إيتراك للنشر والتوزيع, 2006– مصر، ص 54_ 60.

1 – الجوانب التشريعية : وهي الجوانب المؤثرة في إدارة المؤسسات الصحفية،فوجود التشريعات التي تنظم الصحفي ينظم عمل هذا الأخير وفي ذلك وضع لقاعدة قانونية تكون بمثابة المرجعية التنظيمية الأولى للصحافة.[127]

2 – التنظيم : الهيكل_التنظيمي للمؤسسة الصحفية هو الكيان المتكامل الذي يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة تقوم بها علاقات تبادلية، بهدف إنجاز النشاط وتأدية الوظائف وإنجاز المؤسسة الصحفية لعملها وتحقيق أهدافه،,وأنسب التنظيمات التي تناسب المؤسسات هو التنظيم الهرمي الوظيفي الذي يجمع بين التنظيم الهرمي القائم على تدرج السلطة من قمة الهرم إلى قاعدته وأسلوب التنظيم الوظيفي الذي تعطى فيه السلطة حسب مستويات العمل والخدمات الخاصة وبحيث يكون لكل وظيفة سلطتها النهائية الخاصة بها وهذا النوع من التنظيم يتيح الرقابة على الأقسام وفي نفس الوقت يسمح بحرية العمل داخل كل قسم .[128]

3– التخطيط:_يعد مجلس إدارة المؤسسة الصحفية هو الجهة المسؤولة عن التخطيط ولا بد أن يكون التخطيط faire la planification معتمدا على المفهوم العلمي للتخطيط الإعلامي.

[127] من كتاب, **التخطيط الاقتصادي والتنمية**, المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل, المركز العائلي. الجزائر, ص193_194.

[128] **أمين سعيد عبد الغني، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، مرجع سابق**, ص 62–65.

التعددية الحزبية هنا لا تعني أن يقوم الحزب بجعل إيديولوجيته تبريرا للقضاء على كل تعددية ممكنة في الفكر، مكرسا إلغاء كل تعددية في الواقع الاجتماعي والسياسي.[129]

[129] من كتاب, **التخطيط الاقتصادي والتنمية مرجع سابق** ,ص 195

المبحث الثـــــاني :الـصحـافة الحـزبية فـــي مصـــر

أولا : الأوضـــاع الصحـافـة الحـزبية فـي في مصر

1- **أوضـــاع الصحـافـة الحـزبية فـي عهـــد الرئيس أنـور السادات:** سوف نتطرق إلى التعددية الحزبية التي عرفتها مصر منذ سنة 1976.

تعد التعددية الحزبية المصرية التي ظهرت خلال هذه المرحلة كانت مميزة ، فلم تتأسس حول الصحف ، ولم تنشأ في أعقاب ثورة شعبية كما كان يحدث من ذي قبل أو على الأقل مثلما حدث عندنا في الجزائر ولكن ولدت بمبادرة شخصية من الرئيس السابق "أنور السادات ، وتطورت بأسلوب متدرج وحذر يلتزم بصيغة التعددية المنقوصة التي تكرس هيمنة الحزب الواحد ولقد تعددت التفسيرات لدواعي التحول إلى التعددية الحزبية ، فهناك من يرى التحول استوجبه الظرف التاريخي المتمثل في تزايد الشعور الرافض لنظام الشمولي ، والنمو السريع لطبقة الرأسمالية الجديدة ، وهناك من يربط بين هذا التحول وسياسة الانفتاح الاقتصادي وتوجهات مصر نحو السلام مع إسرائيل والتقارب مع الو.م.أ في حين يذهب البعض الآخر إلى أن التحول نحو التعددية جاء نتيجة الإحساس باهتزاز أسس الشرعية ، والرغبة في الاحتواء الأمني للشرائح الوسطى والدنيا التي أضيرت من سياسة الانفتاح[130].

ويحمل بعض الباحثين أبرز سمات التجربة التعددية (1976) في النقاط التالية:

- ضعف المؤسسات الحزبية نتيجة حداثتها والقيود المفروضة على الممارسة وتعاظم دور زعماء الأحزاب ، وغياب القواعد الحزبية وعدم وضوح الأساس الاجتماعي للأحزاب .

[130] علي الدين هلال، **المشكلة البنائية في النظام السياسي المصري في التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**، دار النهضة الشرق، 1986، ص 136،137.

– استبعاد القوى الفاعلة اجتماعيا خارج المؤسسات السياسية وعلى رأسها التيار الإسلامي إذ مازال الحظر القانوني قائما على القوى الإسلامية والشيوعية وبعض القوى الليبرالية الوسطية.

– تنامي دور القضاء في تقرير أحقية بعض القوى في تشكي أحزابها السياسية. إذ رفضت لجنة الأحزاب التابعة لمجس الشورى طلبات تأسيس 31 حزبا في حين وافقت محكمة الأحزاب التابعة لمجس الدولة على تأسيس ثمانية أحزاب ، وأيدت قرار لجنة الأحزاب برفض تأسيس أحد عشر حزبا.[131]

– ضعف المشاركة السياسية الجماهيرية إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب عام 1995 حاجز 50% وهي نسبة منخفضة إذ أخذنا بعين الاعتبار أن عدد المؤهلين للانتخابات يبلغ 30 مليون مواطن[132].

– غياب مبدأ تداول السلطة حيث يبرز عدم الاستعداد لقبول الهزيمة في الانتخابات ، والإصرار على احتكار السلطة ورفض التنازل عنها فعلى طول ستة انتخابات في الفترة (1976 إلى 1995) لم تتجاوز نسبة تمثيل أحزاب المعارضة ! والمستقلين حاجز 20% . في حين احتفظ الحزب الوطني الديمقراطي بأغلبية كبيرة، تراوحت بين 78% في انتخابات 1987 و 94% في انتخابات 1995. وهذا ما يعني السيطرة المركزية لجهاز الدولة على مجمل الحياة السياسية[133].

[131] محمد سعد **ابراهيم**، **الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998، عابدين– القاهرة، ص06.

[132] علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص137.

– تصاعد أحداث العنف السياسي نتيجة تفاقم مشكلات الديون والتضخم والبطالة والفساد والتطرف، وتضييق قنوات المشاركة السياسية ، وتعقب قوى المعارضة واتساع موجة التغريب والتبعية ، علاوة على بروز الإرهاب كظاهرة دولية[134].

– النطاق الضيق للممارسة الديمقراطية ، بحيث أن مختلف البدائل موجودة بيد السلطة السياسية[135].

– إصدار مجموعة من القوانين للتضييق على نشاط المعارضة مثل قانون الحماية القيم من العيب ، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والانتخابات بالقوائم النسبية والمطلقة[136].

إذن فمع التحول نحو نظام التعددية الحزبية في النصف الثاني من السبعينيات ، دخلت الصحافة المصرية مرحلة جديدة ، إذ شهدت ما يعرف بالتعددية الصحفية التي أفضت إلى ظهور الصحافة الحزبية في مصر بغية القيام بدورها على الساحتين الإعلامية والسياسية ، ويمكننا أن نتناول وضعية الصحافة الحزبية في مصر كما يلي:

ثانيا _ الأوضاع القانونية في مصر الرئيس أنور السادات :

نتيجة للتغيرات التي حدثت وظهور التعددية الحزبية عام 1976 صدور الصحف الحزبية ، تم إعداد مشروع قانون لتعديل قانون المطبوعات عام 1977، بيد أنه قوبل بمعارضة شديدة

---

[133] منى بكر عبيد، **التجارب الحزبية في مصر**" التعددية السياسية والديمقراطية في مصر، 1989، ص225

[134] محمد سعد ابراهيم، **المرجع نفسه**، ص 07.

[135] السيد عبد المطلب غانم، **اللامركزية والتطور الديمقراطي في مصر**، مصر 1991، ص 38، 39.

[136] محمد سعد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 89.

من قبل الصحفيين[137]. وبعد هذا الرفض تم تشكي لجنة خاصة في مجلس الشعب برئاسة الدكتور صوفي أبو طالب وعضوية 17 من أعضائه في 18 يوليو 1979. واعدت اللجنة مشروع قانون شامل لصحافة وافق عليه مجلس الشعب في 10 يوليو 1980 وهو القانون رقم 148 سنة 1980. بشأن سلطة الصحافة (قانون سلطة الصحافة) فطبقا لنص المواد من "المادة13 حتى المادة18" والتي عالجت مسألة إصدار الصحف، اعترف قانون سلطة الصحافة بحق إصدار الصحف لفئتين هما: الأحزاب السياسية، والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة.

قانون الأحزاب: تشدد قانون الأحزاب فيما يتعلق بالمساءلة القانونية عن جرائم النشر، فلم يكتف بمسؤولية رئيس التحرير، وإنما قرر مسؤولية رئيس الحزب أيضا [138]. لما يمنع القانون هذا لجنة الشؤون الأحزاب حتى وقف إصدار الصحيفة الصادرة عن أي حزب، وذلك تلبية لما يسميه القانون بالمصلحة القومية العليا[139].

كما أن الصحافة الحزبية في مصر كانت نشاطها الإعلامي مسيجة بمجموعة من القوانين الأخرى: قانون العقوبات الذي قيد في مواده 31 حرية الرأي والتعبير من خلال فرض الغرامات والسجن[140] ، وقانون حماية الجبهة الداخلية والذي انطوى على تجريم كل ما ينطوي على مساس بنظام الدولة الديمقراطي ، أو المصالح العليا ، أو إفساد الحياة السياسية أو تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر . ويبيح هذا القانون نقل الصحفي من

[137] عواطف عبد الرحمن، دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة، دار الفكر العربي– القاهرة، 1985، ص68، 69.

[138] حسب المادة"15" من القانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن الأحزاب في مصر.

[139] المواد 03، 04، 17 من القانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن الأحزاب السياسية في مصر.

[140] **قانون العقوبات في مصر المادتان** 80–81 والمواد من 171 إلى 200.

عمله إلى وظيفة أخرى لا علاقة لها بالصحافة[141]. وقانون حماية القيم من العيب، إذ نص على المساءلة السياسية للصحفيين خصوصا أمام محكمة القيم ذات الطابع السياسي وهي محكمة استثنائية[142]. بالإضافة إلى حالة الطوارئ التي خيمت على مصر عقب اغتيال الرئيس " أنور السدات" وتطبيق قانون الطوارئ في أكتوبر 1981.

لقد ظل الانفتاح الإعلامي الذي حدث في منتصف السبعينات مرهونا بواقع التعددية الحزبية المحكومة بشروط وضوابط ، فكانت الصحف الحزبية تقوى وتضعف وتظهر وتحتجب ، وفق المتغيرات السياسية وطبيعة العلاقة مع السلطة، فقانون الأحزاب الذي صدر في 02 يوليو 1977 (القانون رقم 40) خاص بنظام الأحزاب السياسية أجاز كل حزب إصدار صحيفة أو أكثر . وخلال ثلاثة أعوام شهدت مصر صدور أربع صحف حزبية توزعت بدايات صدورها .

على سنوات 1977-1978-1979، ففي 28 يونيو 1977 صدرت صحيفة " مصر" عن حزب مصر العربي الاشتراكي، وفي 01 فبراير 1978 صدرت صحيفة " الأهالي" عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، وفي 01 مايو 1979 صدرت صحيفة " الشعب" عن حزب العمل الاشتراكي. أما صحيفة " مايو" الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي فقد صدرت في 12مارس 1981 وحزبها كان قد تأسس في 04 أغسطس 1978. وهو الحزب الحاكم في مصر، وكانت الأحزاب المعارضة قد سارعت إلى إصدار صحفها رغم ما واجهته من مشاكل سياسية ومالية قب الصدور وبعده . فصحيفة " الأحرار" على سبيل

[141] **المواد من 01 إلى 10من القانون رقم 33 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي.**

[142] **المواد 1،2،3،4،16، من القانون رقم 95 لسنة 1985 بشأن حماية القيم من العيب.**

الذكر واجهت مشاكل اختيار رئيس التحرير، حيث اعتذر عدد من الصحفيين عن رئاسة تحـــريرها.

ولقد ركزت " الأحرار في معالجتها على كشف أخطاء الحكومة، وتعقب ممارسات النظـام الشمولي، وتوسعت في عرض وجهات نظر نواب المعارضة في مجلس الشعب(البرلمان) ولما تكررت هجومها ضد الحكومة ، اتهمت بالتشكيك ، وقدمت بلاغات ضدها إلى نيابة أمن الدولـة وهكذا تأزمت العلاقة بين السلطة السياسية وصحيفة "الأحرار" وانتهت الأزمة بتوقف الصحيفة عن الصدور خلال الفترة من 23 أغسطس 1978 حتى 31 مايو 1979، حيث تم صدورها بعد تغيير رئيس تحريرها. وهذا ما يفسر لنا تدخل الدولة في شؤون الأحزاب المعارضة وممارسة الضغوط عليها، وهذا ما يجعلنا نقول أن الخلل يكمن في خضوع قيادات الأحزاب لهذه الضغوط. أما صحيفة" الأهالي" فقد كان ينظر إليها على أنها تحث على الصراع وتهدد السلام الاجتماعي مما أدى ذلك إلى مصادرتها عدة مرات وتعطيها مرتين في سنة 1978. وبهذا اضطرت "الأهالي" للتوقف عن الصدور من 25 أكتوبر 1978 إلى 1982/10/19 وقد قام حزب التجمع بإيقاف صحيفته انسجاما مع موقف الحزب بتجميد نشاطه في أعقاب صدور القانون رقم 33 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي. ويرى إبراهيم محمد سعد أنه رغم الممارسة الصحفية الطبيعية في ظل المناخ الذي تستوجبه التعددية السياسية والصحفية ، إلا أن السلطة السياسية كانت ترى في تلك الممارسة تجاوزا حدود حرية الصحافة واعتبارات المصالح

القومية من جهتها صحيفة الشعب التابعة لحزب العمل واصلت حملاتها ضد الحكومة وفتحت صفحاتها لرموز المعارضة من الوفديين واليساريين والإخوان . وتم مصادرة العدد 122 في 25 أوت 1981 ثم عادت في 01 سبتمبر 1981 .

ويمكن تلخيص أوضاع الصحافة الحزبية خلال السبعينات في مصر في النقاط التالية[143]:

أ- التناقض الواضح بين السياسة المعلنة حول حرية الصحافة والممارسة الفعلية .

ب- كانت السلطة السياسية تنادي باستمرار لأن هناك أهداف قومية لا خلاف عليها، ولا معارضة عندها.

ج- الشكوى الدائمة واتهام الصحافة الحزبية بأنها تبرز صورة سيئة عن مصر ، وتركز على السلبيات وتتجاهل الانجازات ، وتصور مصر على أنها بلد منهار .

د- إصدار عدد كبير من القوانين لتقييد حرية الصحافة.

هـ- مصادرة صحيفة " الأهالي" 10 مرات وتعطيلها مرتين ومصادرة الشعب مرة واحدة ثم سحب ترخيصها.

ونخلص إلى أن سوء التفاهم الذي كان قائما خلال هذه الفترة بين الصحف الحزبية والسلطة السياسية يعود إلى عدم الاتفاق على نقاط حرية الصحافة وكذلك رغبة كل طرف في أن يطبق نظرته في الميدان فاتسمت العلاقة بالتوتر والتصادم وكان الميزان لصالح السلطة السياسية .

[143] ليلى عبد المجيد، **الصحافة المصرية والتجربة الديمقراطية، في تجربة الديمقراطية في مصر**، 1982، ص 186، 189.

ثـــالثـــا _ أوضـــاع الصحـافـة الحـزبية فـي عهـد حسني مبـــارك :

بدأت سياسة مختلفة اتجاه الصحافة الحزبية المعارضة في عهد **مبارك**، لذلك صدر قراران جمهوريان في 30 يناير 1982 بإعادة 30 صحافيا إلى أعمالهم ، وفي 04 ماي 1982 عادت صحيفة " الشعب" ، وفي 19 ماي 1982 عادت صحيفة " الأهالي" ، وفي 22 مارس 1984 صدر العدد الأول من صحيفة " الوفد "، وفي 12 ماي 1984 أصدر حزب الأمة صحيفة" الأمة" وهكذا بدأ عقد الثمانينات وتوسط من الإفراج والانفراج وانعكس ذلك على تنوع الصحف الحزبية وعودة الصحف المغلقة[144] .

وفي ظل هذا الوضع ارتفع عدد الصحف الحزبية التي وافق المجلس الأعلى للصحافة على إصدارها إلى 45 صحيفة حزبية منها 24 صحيفة إقليمية [145]، 09 صحف أسبوعية ، وصحيفة يومية واحدة هي صحيفة" **الوفد**" التي بدأ إصدارها اليومي في 08 مارس 1987، والملاحظ هنا أن الفترة من عام 1986 إلى 1988 قد شهدت توترا ملحوظا، ارتبط بتصاعد أحداث العنف وتحالف أحزاب المعارضة في مجابهة الحزب الوطني واشتداد حملات النقد التي امتدت إلى الإنفاق العسكري وممارسة القضاء، كما ارتفعت دعوات بعض الصحف الحزبية المعارضة إلى المطالبة بمشروعية الإضراب والتظاهر والعصيان المدني[146] . وفي هذا الإطار سعى الرئيس المصري **مبارك** إلى تجنب العلاقة الخشنة مع الصحافة الحزبية التي ميزت العهدتين السابقتين[147]، وأصبحت الصحف الحزبية لا تخضع للرقابة الشديدة – طبعا بعد إتباعها الخط الرشدي في الكتابة– على النشر، ولم يكتب لأي

---

[144] كامل زهيري، **قوانين الصحافة والحريات**، 1991، ص 60، 61.

[145] كلمة مصطفى كمال حلمي– **رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثاني للصحفيين المصريين**، نقلا عن/ محمد سعد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية1998، ص 131.

[146] محمد سعد إبراهيم، **الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع1998 ص132

[147] Martin ochs, **the African press, the American university in Cairo press**, 1986, p 113

أحد من كتابها رأي . رغم نقدها أحيانا لقرارات وتصريحات رئيس الدولة [148] " **حسني مبارك**".وفي إطار إثبات حياد مؤسسة الرئاسة القومية والصحافة الحزبية للرئيس مبارك تقليديين جديدين : الأول تمثل في الاجتماع برؤساء تحرير الصحف المعارضة ، والثاني تمثل في مواقفهم للرئيس في جولاته العربية والخارجية إلا أن هذين التقليدين كانا يتوقفان في فترات اشتداد الخصومة وحملات النقد . وفي منظور مبارك فإن الصحف الحزبية المعارضة تعتبر شهادة للنظام وليس عليه، لأن قوة النظام تكون بقدر ما يتيح من حريات.وعلى صعيد الممارسة، لجأت السلطة السياسية إلى الإجراءات الإدارية، في أضيق نطاق ، فقد صودر عدد " الوفد" الصادر يوم 11 أبريل1984م لنشر الصحيفة خبر عنوانه"اختفاء الأسلحة والمستندات التي ضبطت في قضية تنظيم الجهاد، إلا أن القضاء ألغى قرار الضبط وأفرج عن العدد المضبوط، بعدما ثبت أن الصحيفة لم تبلغ بقرار حظر الناشر الذي أصدره النائب العام يوم 10 أبريل 1984.[149] واستمرت السلطة السياسية في عهد مبارك في عدم رفع عينها عن الصحافة الحزبية وذلك بمراقبتها دائما عن بعد والإيقاع بأي صحيفة تخالف بنود التعاقدات القانونية، إذ خلال فترة تولي"**زكي بدر**"وزارة الداخلية، تعرض عدد من الصحفيين المعارضين لاعتداءات مختلفة تتراوح بين مداهمة منازلهم ومصادرة أوراقهم ، والاعتداء عليهم أثناء تأدية مهامهم والاحتجاز دون تحقيق، والتوقيف في المطار لساعات طويلة والتفتيش والمنع من السفر، ومنع مندوبي صحف المعارضة من تغطية أخبار وزارة الداخلية.[150]

وقد تميزت وضعية الصحافة الحزبية بعد مجيء مبارك بما يلي:

- اتساع محتشم لدرجة الحرية المتاحة للصحف الحزبية .

---

[148] محمد سعد إبراهيم ، **المرجع نفسه**، ص132

[149] رمزي ميخائيل جيد، **أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية(52-84)**، مكتب مدبولي 1987- القاهر، ص 198.

[150] بيان لجنة الحريات بنقابة الصحفيين الصادر يوم 31 أكتوبر 1987/ نقلا عن عواطف عبد الرحمان، **دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة**، دار الفكر العربي، 1985، ص73.

- محاولة الابتعاد عن الصدام والعلاقة الخشنة، وانتهاج أسلوب الصبر الانتظار والتريث في مواجهة حملات الصحف المعارضة .
- السعي لإقامة علاقات ودية مع رؤساء تحرير الصحف الحزبية المعارضة.
- التوسع في استخدام قرارات حظر النشر مثلما حدث لصحيفة" الوفد".
- مصادرة " الوفد" مرة واحدة والتحفظ على " كتَاب الأهالي".
- تدخل القضاء وإبطاله للإجراءات الرادارية ضد الصحف المعارضة.
- التلويح بالتضييق وتشديد العقوبات كلما اشتدت حملات النقد.

ومما سبق نستخلص العلاقة بين الصحافة الحزبية والسلطة السياسية في عهد **مبارك** تميزت عموما بإطلاق الواسعة لهذه الصحف لممارسة نشاطها وفي نفس الوقت وضعها تحت المراقبة لأن هذه الصحف هي الأخرى كانت تراقب السلطة مما أدى بها إلى إحراج السلطات في العديد من الأحيان من خلال النقد الذي كانت توجهه لعمل أصحاب القرار (خصوصا الصحف الحزبية المعارضة).

رابعا : العلاقة بين الأحزاب السياسية المصرية والصحف الحزبية

ليس من السهل تحديد ما إذا كان ارتباط الصحيفة بحزب ما هو الذي يزيد من أهمية الصحيفة . إلا أن هناك أدلة قوية على صحة النظرية التي تقول أن سيطرة حزب ما على صحيفة ما يؤدي إلى تدعيم مكانة الحزب في المجتمع[151].

وفي مصر إذا تتبعنا العلاقة بين الصحف الحزبية والأحزاب السياسية نلاحظ أنها علاقة عضوية ، فالحزب هو الذي يمتلك الصحيفة ويمولها، ويختار رئيس تحريرها ويحدد سياستها التحريرية، ومن ثم تحل سلطة الحزب محل سلطة الدولة ، ويصبح الحزب في نظر صحيفة السلطة التي تقدم حجم الحرية المسموح بها، وتحدد دور الصحيفة وأولويات معالجتها ، كما نجد أن العلاقة بين الأحزاب السياسية، وصحفها الحزبية تتعرض تعقيدات وتناقضات وأزمات نتيجة تزايد قبضة الحزب والصراع بين فصائل الحزب المختلفة ، وسعى كل منها إلى السيطرة على الصحيفة ففي الأحزاب التي تعتمد على قيادة كاريزمية يزداد التزام الصحف بتوجهات أحزابها، أما الأحزاب التي تدار بأسلوب ديمقراطي فيضعف في صحفها إلى حد الالتزام الحزبي ، ومن ثم تعدد الآراء والاتجاهات داخلها [152].

فعلى صعيد الإشراف الحزبي وفي مصر لا تمتلك الأحزاب السياسية آليات للإشراف على صحفها ، باستثناء حزب التجمع الذي يحدد في لائحته خضوع صحيفته لإشراف

[151] Colin seymour, **the political impact of mass media**, London, constable, 1974, p 52.53.

[152] colin seymour, p82,201 .

الأمانة العامة لحزب من خلال مجالس الإدارة والتحرير والمستشارين[153] . وفي ظل غياب الإطار التنظيمي الذي يحكم العلاقة بين الأحزاب وصحفها واجهت الصحف الحزبية مشكلة خضوعها لسيطرة فئة صغيرة داخل الحزب، مما يثير التساؤل حول مدى تمثيل تلك الصحف فعليا لأحزابها.

فصحيفة "**الأحرار**" مثلا شهدت تغييرات في قياداتها، عكست عدم وضوح التوجه الأيديولوجي للحزب. ففي البداية اشترط " **صلاح قبضايا**" أو رئيس تحرير للصحيفة عدم تدخل الحزب في شؤون التحرير، فكانت النتيجة أن تحولت صحيفة الأحرار تصدر حزبا[154]. ثم ابعد قبضايا عن رئاسة التحرير فتراجع دور الصحيفة إلى أن تولى " **محمود عوض** " رئاستها في 09 ديسمبر 1985. فارتفع توزيعها من 30 ألف نسخة إلى 140 ألف نسخة[155] . غير أن الحزب اضطر إلى تغييره استجابة ضغوط التيار الإسلامي بزعامة " **صلاح أبو إسماعيل**" والتزمت " **الأحرار**" في فترة رئاسة " **محمد عامر**" بتوجهات التحالف الإسلامي الذي ضم حزبي العمل والأحرار والإخوان المسمين ولكن سرعان ما ضعف هذا التوجه بتولي " **وحيد غازي**" رئاسة التحرير ، الأمر الذي يؤكد عدم وضوح توجهات الحزب والصحيفة معا. كما واجه الحزب الوطني أيضا مشكلة خروج صحيفة "**مايو**" عن خط الحزب خلال فترة رئاسة "

[153] حزب التجمع ، البرلمان السياسي العام، ص304، 305/ نقلا عن محمد سعد إبراهيم ، **الصحافة والتنمية السياسية**1998، ص 137.

[154] صلاح قبضايا، **صحفي ضد الحكومة**، كتاب الحياة 1980، القاهرة، ص 80، 87.

[155] حسين عبد الرزاق، **الصحافة الحزبية: الأوضاع والمشاكل**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني للصحفيين المصريين/ نقلا عن مجلة الصحفيون، العدد13: ماي 1991، ص 149.

إبراهيم سعده" فتم تغييره إلا أنه عاد إلى رئاسة التحرير مرة ثانية في 14 فبراير 1985[156]

مما يشير إلى أن الصحيفة هنا في علاقتها مع الحزب تخضع للظروف والملابسات أكثر من خضوعها للتوجه الأيديولوجي والالتزام الحزبي – حسب محمد سعد إبراهيم– أما صحيفة " الوفد" فقد اتسمت العلاقة بينهما وبين الحزب بالتطابق والالتزام، ويرجع هذا إلى إسناد رئاسة تحريرها إلى قيادات وفدية، وكذا خضوع الصحيفة للإشراف المباشر لرئيس الحزب الذي يرسم الخطوط الرئيسية لسياستها [157]. ويتضح أن اللجان الحزبية القيادية تسيطر على صحفها ، وارتباط أغلب هذه الصحف الحزبية رؤساء الأحزاب فهم الذين يعينون رؤساء التحرير وهم الذين يرسمون سياساتها، ومن ثم تخضع الصحف الحزبية لسيطرة الفصائل الموالية رؤساء الأحزاب مما يقلص فرص التعددية داخلها.

المطلب الثالث : المشاكل والضغوط الممارسة على الصحف الحزبية المصرية

يمكننا أن نجمل المشاكل العامة التي تعاني منها الصحافة الحزبية في النقاط التالية:[158]

اولا – تفتقر الصحف الحزبية أغلبها إن م تكن جميعها إلى استكمال المقومات الضرورية للمؤسسة الصحفية ، وبصفة خاصة افتقارها إلى المطبعة وجهاز التوزيع، وجميع الصحف الحزبية تجمع مادتها وتطبع في مطابع الأهرام أو الأخبار أو دار التحرير أو مطابع القطاع الخاص. باستثناء " الوفد" ومجلة" أدب ونقد" حيث يتم الجمع والتجهيز فيهما ثم الطبع لدى

[156] سلمي عزيز، **الصحافة مسؤولية وسلطة**، مكتبة التعاون الصحفية، دار التعاون للطبع والنشر، ص 197.

[157] محمد سعد إبراهيم ، **الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،1998، عابدين– القاهرة، ص 08

[158] حسين عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص146، 148

مطابع أخرى. وهذا ما يجعل الصحف الحزبية المعارضة تعيش تحت الضغوط وقد يصل الأمر إلى حد الامتناع عن طبع نسخها وهو ما حدث لصحيفتي " الأهالي" و " الشعب" في عام 1981م[159].

ثانيا – تعاني الصحف الحزبية من غياب أو ضعف مواردها المالية . فهي تعتمد على عائدات البيع والإعلانات ، وكذا الموارد التي خصصتها لها أحزابها عند الصدور.

ثالثا – مشكلة الجهاز التحريري ، وفي هذا الإطار واجهت جميع الصحف الحزبية المشكلة بدرجات متفاوتة المر الذي دفعها إلى الاعتماد على محرري الصحف القومية مع استمرارهم فيها وتسلم مرتباتهم منها وهذا ما يشكل ضغطا مستمرا على الصحف الحزبية ، فالمعلوم أن المؤسسة القومية الصحفية تمارس تهديدا مستمرا بمنع الصحفيين العاملين بها من العمل في الصحف الحزبية ، أو تخييرهم بين العمل في الصحف القومية ،أو يذهبون للعمل في الصحف الحزبية، أو مطالبتهم بالتقدم بطلبات للحصول على إجازة بدون مرتب تتحمل الصحف الحزبية مرتباتهم.

رابعا – غياب أو ضعف البناء المؤسساتي للصحف الحزبية ، حيث يفتقر الجهاز الإداري إلى خبرة في إدارة المؤسسات الصحفية ماليا وإداريا وتسويقيا وإعلانيا وفي كثير من الصحف الحزبية هناك شخص واحد حزبي يتحمل هذه المسؤولية .

هذه هي أهم المشاكل التي تواجه الصحافة الحزبية ومن أبرز الضغوطات التي تعانيها الصحافة الحزبية في مصر، وتتمثل هذه القيود والضغوط في أربعة محددات هي:[160]

[159] حسين عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص150

1-الضغوط القانونية وتتمثل في أحكام الدستور وقوانين الأمن والصحافة والعقوبات .

2-الضغوط السياسية والاقتصادية وتتمثل في الرشاوى والإعلانات والامتيازات والسيطرة على ورق الصحف والإعلانات الحكومية.

3-السرية وتتمثل في حجب المعلومات الحكومية وتواجد المتحدثين الصحفيين في كل مكان .

4-الضغوط المباشرة وتتمثل في التصاريح والرقابة الذاتية والسحب من الأسواق والفصل والاعتقال وغلق الصحف.

[160] سلمي عزيز، **الصحافة مسؤولية وسلطة،مرجع سابق,ص 201.**

المبحث الثالث :الصحافة الحزبية في الأردن

لقد سعت الأحزاب السياسية الأردنية التي تأسست في إطار التعددية الحزبية والسياسية التي شهدتها الأردن ابتداء من عام 1992، إلى امتلاك المطبوعات والصحف الخاصة بها، والتي واجهت وتواجه ، كما هون الحال مع الأحزاب السياسية نفسها ، مصاعب جمة في طريقها ، مما أثر سلبا على أداء هذه الأحزاب وأفقدها القدرة على تمويل مطبوعاتها بما يمكنها من تأدية رسالتها الصحفية على ما يرام.[161]

بين " سمير الحباشنة " المتاعب التي تواجهها الأحزاب الأردنية مشيرا إلى أن الدولة الأردنية ، لا تزال ترفض التعامل مع الأحزاب وأكبر شاهد على ذلك أن الإعلام الرسمي يتجاهل نشاط الأحزاب الأردنية ولا يحاول إعطاءها ولو ساعة واحدة في السنة من بثه الذي يكاد يغطي نشاطه نشاط كل فناني الوطن العربي والأحزاب الأردنية حتى الطموحة منها لا تستطيع أن تضطلع بمهماتها نظرا للأزمة التي تعبر عن نفسها الآن ، تتوقف مطبوعات الأحزاب عن الصدور بإخلاء المقرات الحزبية ، بالاستغناء عن خدمات الموظفين بعدم القدرة على دفع " مواصلات " الأعضاء الذين يقومون بمهمات حزبية ولا يقومون ذاتيا على تغطيتها.

يقول " **د. يعقوب زيادي** " – **الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني** : " أنه من سوء حظ الأحزاب أنها أعلنت في ظل ظروف اقتصادية صعبة ، حيث تنتشر البطالة والفقر

[161] تيسير أبو عرجة، **دراسات في الصحافة والإعلام**، الطبعة الأولى2000، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ص 79.

وغلاء الأسعار ، وبعد حرب الخليج وأثارها المدمرة على المنطقة العربية ، وبعد سلسلة من الانتكاسات والانهيارات في المعسكر الاشتراكي وقيام النظام العالمي الجديد " .[162]

أما"**بهجت المجالي** "– **أمين عام حزب الوطن** ، فقد أشار إلى[1*]" أن هناك أربعة عوائق تقف أمام التجربة الحزبية الأردنية منها ما يتعلق بالحكومة ، ومنها ما يعود إلى المواطنين أنفسهم ومنها ما يعود إلى تأثير الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة في السنوات الأخيرة.

ويذكر من بين أشكال التضييق على الأحزاب عدم إتاحة الفرصة لها لاستخدام أجهزة الإعلام سواء المرئية أو المسموعة أو المقروءة ". والجدير بالذكر أن الأحزاب الأردنية تتعرض للكثير من الانتقادات والحملات الصحفية ضدها التي تتهمها بالفشل في استقطاب الجماهير ، مما كان موضوع استغراب بعض الكتاب الحرصين على إنجاح هذه التجربة، إذ تقول **د. هدى فاخوري** : " إن من يراقب صحفنا ووسائل إعلامنا بدقة يكتشف أن هناك هجمة منظمة على الأحزاب والمؤسسات السياسية والشخصيات العامة التي تتعاطى السياسة وبخاصة إذا كانت هذه الأحزاب والمؤسسات أو الشخصيات مصنفة في المعارضة" والدليل على ذلك هي سلسلة المقالات التي دبجها أحد الكاتب اليوميين وعددها أربعة، وصف فيها الأحزاب السياسية بأحزاب " السنافر" واستخدام أسلوبا ساخرا من الأحزاب والمؤسسات السياسية طالبا إليها التوجه نحوه الاضمحلال .

ولقد تحدث عددا من القادة الحزبيين عن المتاعب التي تواجهها الصحافة الحزبية الأردنية، وفي هذا الإطار أشار " **علي فريد السعد**"– **أمين عام حزب التقدم والعدالة** – إلى أن العائق الرئيسي للصحافة الحزبية هو العائق المالي خاصة وأن الأحزاب في بداية عهدها

[162] كان ذلك في الندوة التي عقدها **المركز الدولي والإعلامي للمعلومات والدراسات لتقييم التجربة الحزبية الأردنية.**

ولها أولويات تنظيمية واستقطاب الكوادر ونشر أفكارها، وهذه الأولويات كلها [163]لها المرتبة المتقدمة على الاهتمام بالصحافة الحزبية من حيث الإنفاق، كما أوضح " **د. منير حما رنة** "**عضو الحزب الشيوعي** :" أن سبب انتشار الصحف الأخرى عن الصحف الحزبية يعود إلى طبيعة اهتمامات المواطنين بأمور أخرى " وأضاف أنه" لا ديمقراطية بدون معلومات ، والأحزاب السياسية ليس متاحا لها الوصول إلى المعلومات ، وهذا يؤثر سلبا على إعلامها الذي لا يستطيع تحلي أي حالة بشكل صحيح دون توفر المعلومات ، أما "سليمان عرار" – أمين عام حزب المستقبل – أن معوقات تطور الصحافة الحزبية تتمثل بعدم وجود المال الكافي ، وقلة عدد المواطنين المنتسبين للأحزاب بسبب حداثة عمرها ، وكثرة عددها وبالتالي كثرة أعداد الصحف الحزبية واكتفائها بنشر الأخبار المعروضة في أجهزة الإعلام الرسمية والصحافة اليومية مما يجعل هذه الصحف متأخرة في هذه الخدمة عن سواها إضافة إلى انصراف المواطنين عن القراءة الجادة في هذه الفترة ويضيف عرار " أن الصحافة الحزبية لم تستطع بعد أن تقوم بالدور المأمول منها بسبب عدم وجود صحفيين في هذه الصحف، وعدم وجود إمكانات مادية لهذه الصحف وبالتالي لم تستطع استخدام صحفيين محترفين لقلة إمكانات الصحف الناجمة عن ضعف الإعلانات ومحدودية التوزيع مما جعل الصحافة الحزبية دون المستوى المأمول.

وبالتالي فالصحافة الحزبية في الأردن ارتبطت وضعيتها في الساحة الإعلامية بتأثير متغيرات أساسية كانت المتحكمات التي شدت بساط مسار هذا النوع من الصحافة وهذه القيود هي:

- المناخ السياسي ونظرية الطبقية لآفاق صحافة حزبية متطورة .

(*1): الندوة نفسها.

[163] تيسير أبو عرجة، **المرجع نفسه**، ص 80، 81.

- تكريس السيطرة الإعلامية لصالح الإعلام
- الخناقات المالية وتضييق المساحة الاشهارية لهذه الصحافة
- عدم اهتمام المواطنين وتحفيزهم لمضمون الصحافة الحزبية بسبب المنافسة من وسائل الإعلام الأخرى المحلية والأجنبية
- ضعف القاعدة التنظيمية الجيدة للأحزاب بسبب حداثتها

وفيما يلي تعريف **مختصر بأبرز الصحف الحزبية التي صدرت في الأردن في الأعوام الأخيرة، علما بأنها تعرضت لتوقف عن الصدور بسبب أو بآخر.** [164]

1 – العهـــد: أسبوعية عربية سياسية صدرت عن حزب العهد كان رئيس تحريرها المهندس عبد الهادي المجلي، الأمين العام السابق لحزب العهد، ولقد صدرت بالحجم العادي باثني عشرة صفحة. وتعرضت الصحيفة لتقلبات وتغييرات كثيرة في هيئة تحريرها ، الأمر الذي انعكس على أدائها الصحفي واهتماماتها، إذ اهتمت الصحيفة بالتعريف بالحزب ومناهجه، وقياداته، كما اهتمت بنشر عدد من الزوايا والأعمدة الثابتة لعدد من الكتاب وخاصة أعضاء الحزب وقد توقفت صحيفة العهد عن الصدور بسبب قيام حزب العهد مع مجموعة من الأحزاب بتأسيس "الحزب الوطني الدستوري" وكذلك كان مصير الصحف التي أصدرتها الأحزاب المشاركة في تأسيس الحزب الدستوري.

[164] تيسير أبو عرجة، **مرجع سابق**، ص82.

2 – **الأهـــالـــي:** أسـبوعية سياسـية جامعـة, أصـدرها –حـزب الشـعب الـديمقراطي الأردنـي ,وكـان مشـرفها العـام "سـالم النحـاس" ورئـيس تحريرهـا "أسـامة الرنتيسـي" وهـي مـن الصحف التي كانت تعبر عن المعارضة اليسارية ,وتكرس صفحاتها للمقابلات والتحليلات السياسية التـي تعبـر عـن رأي الحـزب بلغـة تميـل إلـى الحـدة والنقـد الـلاذع ,وقـد تعرضـت "الأهالي" للتعطيل والتوقف مرات عديدة , وتم تقديم المسؤولين عن تحريرها إلى القضاء في عدد من القضايا الصحفية ,وما تجدر الإشارة إليه إن هيئة التحرير للصحيفة تم تغييرها كذا من مرة تبعا للتقلبات والخلافات التي عايشها هذا الحزب مرارا.

3 – **النـــداء:** أسـبوعية سياسـية عربيـة صـدرت عـن حـزب الـوطن ورئـيس تحريرهـا المهندس بهجت ديوان المجالي – أمين عام الحزب ومدير تحريرها سميرة عدنان عوض، وقـد صـدرت عـان 1995 وبـالحجم العـادي، وتضـع إلـى جانـب لافتتهـا شـعارا يقـول: " إن تحرير المواطن هو الصيغة الوحيدة نحو تحرير الوطن" [165]، ولقد تعرضت الصحيفة لانتقاد شديد من بعض قيادات حزب الوطن نفسه، مما يعبر انعكاسا واقع الحياة الحزبية وما تشهده من خلافات وصراعات تأخذ أبعادا شخصية، وأبعادا فكرية أحيانا أخرى داخل الأحزاب الأردنية .

ومما جاء في بيان لهؤلاء القياديين في الحزب فيما يخص صحيفة النداء ما يلي: إن طاقم تحرير صحيفة النداء الناطقة باسم الحزب غير معروفة لدى الأمانة العامة للحزب، وقد تم تعيينهم مرارا وتكرارا دون اطلاع الأمانة العامة لحزب على ذلك علما أنه من الواضح

[165] تيسير أبو عرجة، **مرجع سابق**، ص 83

جهلهم بالبرنامج السياسي للحزب، وعدم اطلاعهم عليه من خلال معالجتهم لمواضيع مختلفة في الصحيفة، بالإضافة ما يشكل ذلك من اختراقات لمنبر الحزب الوحيد وهو الصحيفة، ويتضح من خلال معالجة الأخبار والتحليلات الصحفية الواردة في صحيفة النداء الناطقة باسم الحزب أن هناك ازدواجية في الولاءات الفكرية والتنظيمية لطاقم تحرير الصحيفة[166] .

4- المستقبل: وهي من الصحف الحزبية التي توقفت عن الصدور عام 1995 بعد عامين من صدورها، وذلك بسبب الظروف المالية التي واجهتها كغيرها من الصحف الحزبية وكان رئيس تحريرها " سليمان عرار- أمين عام حزب المستقبل، ومدير تحريرها عبد العزيز السيد" ، وكانت المستقبل تضع إلى جانب لافتتها ، ويقول: " تحررها لنخبة ويقرؤها الجميع" ، ويذكر أن المستقبل حاولت أن تقدم جهدا صحفيا كبيرا من خلال مجموعة من المحررين الذين عملوا فيها خلال فترة صدورها.

5 - الـــوطن: صدرت عام 1993 عن حزب التقدم والعدالة وتوقفت عن الصدور عام 1995، أسبوعية سياسية عربية شاملة، مشرفها العام ورئيس التحرير المسؤول رئيس الحزب " علي فريد السعد، وسكرتير تحريرها تيسير الفارس. وكانت تصدر بالحجم العادي وباثنتي عشرة صفحة وتحرص على تقديم الزوايا والأعمدة الثابتة لعدد من الكتاب ، خاصة من أعضاء الحزب، وهي كغيرها من الصحف الحزبية عاشت حالة من الميع بالنسبة لمدى

[166] محمد سعد إبراهيم ، **الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،1998، عابدين- القاهرة، ص67

مراعاة قواعد الفن الصحفي فيما يتعلق بالنواحي الإخبارية والتحريرية والإخراج الصحفي[167]

. ثـــانـيا : الـــوضع الحـــالي لصحـافة الحـــزبية فـــي الأردن*[168]:

بعد مرور أكثر من عشرين سنة عن صدور أول صحيفة حزبية، فلا تزال تجربة هذه الصحافة خارج منافسة الصحافة التجارية والخاصة فضلا عن عجزها في استقطاب قراء من خارج الوسط الحزبي ، مما يفسر حسب المراقبين باندثار عدد منها، وامتناع أغلب الأحزاب الكبيرة عن ولوج عالم الصحافة. وباستثناء ثلاثة صحف حزبية عاملة حاليا ، تعلق الأحزاب– المتوقع أن يتقص عددها إلى عشرة مع انقضاء مهلة تصويب أوضاعها بعد نفاذ قانون الأحزاب الجديدة – آمالا على تمويل الدولة لها بموجب القانون، وفي هذا السياق يؤكد بعض الحزبيون أن أزمة الصحافة الحزبية هي " انعكاس أو نتيجة طبيعية لأزمة الأحزاب نفسها التي تعاني من ضعف الموارد المالية والموقف الرسمي اتجاهها. واليوم تحتل واجهة الصحافة الحزبية ثلاثة صحف هي:

1–**الجمـــاهير** : يصدرها الحزب الشيوعي.

2–**الأهـــالي** : يصدرها حزب الشعب الديمقراطي.

3–**نداء الوطن** : تصدر عن حزب الوحدة الشعبية.

أما عن **صحيفة البعث** التي أصدرها حزب البعث الاشتراكي فإن آخر محرر لها هو الصحفي" **هشام عودة** " والحزب كان محسوبا آنذاك على العراق وتأسس عام 1992م.

---

[167] تيسير أبو عرجة، **المرجع السابق**، ص85

[168] **مجلة القبس الكويتية ,العدد 455 ,2012**

وفي هذا الإطار يرى عودة أن أهم العناصر التي ترسم وضع الصحافة الحزبية مالية أساسا واحتياجها الكوادر فنية ومهنية وإمكانات وكلفة كبيرة نسبيا، ويوضح أيضا أنه حتى الحزب أصلا يعاني ماليا، فميزانيته تأتي فقط من اشتراكات الأعضاء ، في حين تأخذ الجريدة أغلب ميزانية الحزب– وكان حزب جبهة العمل الإسلامي – أكبر حزب في البلاد – قد استبدل صحيفته الرباط – التي عملت لسنوات قليلة خلا العقد الماضي – واستحاض عنها بصحيفة قريبة من أيديولوجيته وهي أسبوعية السبيل المعارضة .

– كما أن الأمر حدث مع أسبوعية البعث "**حزب البعث الاشتراكي** " التي تحولت منذ عام تقريبا إلى نشرة حزبية داخلية وتكاد تخلو الصحف الحزبية من الإعلانات التي تعبر أهم مصادر الدخل للصحف مما يرسخ الأزمة المالية لها وأدى في حالات كثيرة إلى أن تصبح الصحيفة عبئا ثقيلا على الحزب , مما دفع إلى إغلاق العديد منها.كما يرى عضو مجلس نقابة الصحفيين "ماجد توبة"الذي عمل سابقا في صحيفة النداء الحزبية . أن أهم المعوقات الموضوعية أمام الصحف الحزبية تكمن في الموقف الرسمي السلبي منها ، وهو امتداد للموقف السلبي من الأحزاب ". موضحا أن الموقف يجر نحو حجب الإعلانات والاشتراكات عنها من جهة ، ومن جهة أخرى يحجب هذا الموقف صحفيا المعومات والأخبار عنها ، ويؤكد" أن أي صحيفة حزبية أو غيرها "تعاني من مثل هذه المعوقات بالضرورة ستكون ضعيفة "

كما يردف قائلا: " أن ضعف الانتشار للصحف الحزبية مرتبط بأنها – صحيفة موقف وتحليل تخدم التوجه العام للحزب : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهي لا تركض وراء

الخبر الصاعق أو السبق وليست مبنية على الإثارة الصحفية" ويضيف " أن الصحافة الحزبية ليست متنوعة بمعنى وجود أبواب شعبية أو ترفيهية ثابتة، أو حتى الإعلانات "، لكن عوده يقلل من وقع ذلك بقوله:" معروف أن الصحافة الحزبية عالميا هي الأقل جمهورا وتوزيعا مقارنة بالصحف التجارية والمستقلة " وهي" لا تستطيع طرح نفسها منافسة لها" ويحيل **كنعان يزيد**[169] فشل التجربة الصحافية الحزبية إلى:عدم وجود أحزاب حقيقية في الأردن باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني . إن الرسالة التي تحملها الصحافة الحزبية في الغالب تكون على حساب المهنية والموضوعية، لكن **توبة** يقول:" أن الصحيفة الحزبية الناجحة يجب أن تتحلى بالحد الأدنى من المهنية الصحفية، لكنها يجب أن لا تنسى رسالتها". فمهنية الصحافة الحزبية تتراجع كثيرا جراء تدخل الحزبيين في عمل الصحفيين المهنيين، ويقول:" للأسف أغلب الأحزاب لا تفهم الصحيفة إلا كناطق رسمي باسمها وأنها يجب عليها أن ألا تغطي إلا أنشطة قائد الحزب ورموزه وأن تخلق لهم كاريزمات شعبية" ويضيف توبة:" نعم، لابد من نشر أدبيات الحزب . وأنشطته، لكن يجب ألا تطغى على قضايا الوطن"... وهذا إذا كانت تريد الوصول إلى الناس. وكتعويض عن غياب الصحافة الحزبية تلجأ أغلب الأحزاب إلى إصدار النشرات الداخلية والبيانات ، والتركيز على النشر في وسائل الإعلام والصحف المستقلة.[170]

---

[169] صحفي ، وخبير إعلامي أردني.

إذن الصحافة الحزبية في الأردن هي وليد الأوضاع التي مرت بها البلاد على الصعيد السياسي والاقتصادي، والتطورات على مستوى الأحزاب السياسية إذ يرى **عبد المجيد جرادات** [(1*)] أن الصحافة الحزبية هي لاتخرج عن دائرة الدعاية لصالح الأحزاب خصوصا المعارضة وليست المناهضة ، وأنه توجد تعددية حقيقة في العربي لذلك لا يوجد تنوع داخل الصحافة الحزبية وهذا ما يحد من دورها .

[170] **أستاذ أردني في علوم الاعلام والاتصال**، درس في الو.م.أ تخصص علاقات عامة أين درس، وكنا قد التقيناه أثناء الزيارة التي قام بها إلى قسم الاعلام والاتصال بجامعة مستغانم، وإلقائه لمحاضرة مما تطرق فيها إلى الاعلام العربي.

المبحث الرابع:الصحافة الحزبية في اليمن

ظهرت الصحافة الحزبية المطبوعة في اليمن منذ 1990م مرتبطة بإعلان التعددية الحزبية في البلاد، ولقد عرفت الصحافة الحزبية عدة أحداث ووقائع جعلتها تواجه إلى يومنا هذا العديد من الصعوبات التي تعترض أداءها ، وحتى زمرة هذه الصعوبات يمكننا أن نذكر : وضعية العاملين فيها من الصحفيين دون أن يعنى بذلك أن قراءهم في الصحف الحكومية الرسمية أو المستقلة أحسن حلا منهم.

وفي هذا الإطار يتم التطرق إلى الكلام عن الأجور وعقود العمل والوضع القائم وأسباب المشكلة ومقترح للمعالجة ، وذلك كما يلي:

اولا : الأجور وعقود العمل[171]: عمليا يواجه الصحفيون العاملون في الصحف الحزبية مشكلة كبيرة في وضعهم الوظيفي المرتبط بمهنتهم ، ويمكن تلخيص المشكلة على النحو الموالي تدني مستوى الأجور التي يتقاضونها وهي في المتوسط لا تتجاوز غالبا المائة دولار بالنسبة للمحور وضعف المقدار بالنسبة للمسؤولين القياديين.

1-لا توجد غالبا ضمانات كافية لاستلام الأجور بصورة دورية نهاية كل شهر وفي كثير من الأحيان تتأخر الرواتب إلى عدة أشهر أخرى.

2- لا توجد غالبا ضمانات تصاحب الاستحقاق المالي بسبب عدم وجود عقود عمل في معظم الصحف الحزبية.

[171] حمدي بكارة، رئيس لجنة شؤون المهنة والتدريب، نقابة الصحفيين اليمنيين.

3-تفتقر معظم الصحف الحزبية نظم ولوائح مالية تنظم عمليات الاستحقاقات المالية سواء المتعلقة بالأجور نفسها أو البدلات و المكافآت، ومواجهة نفقات العمل المهني.

4-لا توجد في غالب الصحف الحزبية الضمانات المرتبطة بحق الصحفيين المصاحبة أو اللاحقة كالتأمين الصحي، الإجازات الأعمال الإضافية أو النوعية أو الاستحقاق بعد خروج الصحفي العمل .

5-الصحف التي لديها عقود عمل مع صحفييها لا يتضمن العقد الشروط الكفيلة بتحقيق استقرار وظيفي للصحفي.

6- لا تتوفر الصحف الحزبية على المكيفات التي تؤدي إلى انجاز صحافة حزبية متطورة سواء على المستوى البنائي أو ما تحمله كمضمون تحريري ، ويمكن الاستدلال على ذلك بتداخل عمل الأقسام، وكذلك مكونات مباني ومشكل المبنى الداخلي المصمم أصلا لصحف لأنه ليس ملكا لها وإنما مستأجر بمبلغ شهري ، كما أن التأنيث المكتبي يكيف مع المبنى وقد لا نجد هناك غرفة تحرير الأخبار أو مكتبا لرئيس التحرير أو قسما للاستعلامات بالإضافة إلى أن هناك انقطاع خدمات الاتصالات والانترنيت بصورة متكررة ، ولا يوجد عند غاب الصحف الحزبية أرشيفا منظما يمكن العودة إليه في إعداد المادة الصحفية ... وإلى غير ذلك من مظاهر اختلال البنية الداخلية لعمل ، ويضيف عبئا إضافيا على وضعية عمل الصحفي بما لها من آثار مهنية ونفسية.

7-لا يوجد تحديد واضح لساعات العمل لم تعرف الصحافة اليمنية منذ نشأتها وحتى اليوم ما يعرف بالعقود الجماعية الخاصة بالعاملين في مهنة الصحافة.

ثانيا : الوضعية الحالية للصحافة الحزبية في اليمن[172]:

يعمل الصحفيون في صحف الأحزاب بحكم انتماءاتهم لذات الأحزاب السياسية ، وبعملية تخضع لقرارات مستويات قيادية أعلى في الأحزاب ، وبالذات هيئات تحرير الصحف إما : المحررين فينضمون في الغالب عبر طلبات من قبلهم أو ترشيحات من قيادات الصحيفة إلى قيادة الحزب التي تصادق على الترشيح وأحيانا تتولى مجالس الإدارات الموجودة عند بعض الصحف إصدار التعيينات ، وهذه المجالس تشكل من قيادات وشخصيات تابعة للحزب أو بحكم مواقعها القيادية في الحزب دونما اعتبارات أساسية لمواصفات المهنية، ويعاني العاملون في الصحافة الحزبية من ما يلي:

1-لا يتم نشر إعلانات توظيف.

2-لا تذهب الأحزاب للصحافيين بغرض طلبهم للعمل في صحفها وإنما العكس ويعود ذك لمحدودية الفرص الوظيفية تقريبا.

3-يصعب على الصحفيين فرض شروطهم بسبب ما سبق وإلا قد يجدون أنفسهم بلا عمل.

[172] ورقة مقدمة لورشة التفاوض الجماعي وعقود العمل المنظمة من قبل الاتحاد الدولي للصحافيين ونقابة الصحفيين- صنعاء، 7إلى 9 يوليو2007 وجاء ذلك في : مدخل لمناقشة أوضاع العمل في الصحف الحزبية.

كما أن قيادات الصحف – هيئة التحرير – لا تضغط على الهيئات الحزبية لتحقيق مطالب المحررين ، وفي بعض الحالات قد تفقد هذه القيادات مواقعها على الرغم من عدم تمتعها بامتيازات كبيرة. بالإضافة إلى أنه يتم التعامل مع أجور الصحفيين بواسطة كشف شهر يسمى كشف الراتب ، فالجهة التي تعين الصحفيين هي ذاتها من تحدد أجورهم . ولقد ارتبطت هذه الوضعية بجملة من المتغيرات :

1-انعكاس الخلل الإداري القائم لدى الأحزاب وغياب المؤسسية على الصحف التابعة لها

2-الصحافيون العاملون لدى الأحزاب هم مدافعون عن قضاياه، ومناضلون من أجل مبادئ معينة، وبالتالي يخضعون لهيمنة خطاب الحزب

3-قصور وعي النخبة القيادية في الأحزاب بوظيفة الصحافة ودورها المهني والاحترافي

4-غياب الإرادة السياسية للأحزاب في تطوير مؤسساتها الصحفية .

5-عدم تخصيص موارد مالية، كافية للصحف.

6-تشكو بعض الأحزاب من ظروف مالية وهذا لا ينطبق على الأحزاب ذات الموارد الكبيرة وهذا ما جعل الأحزاب الضعيفة اقتصاديا لا تصدر صحفا.

وهذه الضغوطات التي أثرت في مسار الصحافة الحزبية في اليمن دفعت بالعديد من المتهمين بهذا النوع من الصحافة إلى اقتراح بعض الحلول التي تنطلق من أنه لابد من التأكيد على وجود مشكلة كبيرة يعاني منها العاملين في الصحف الحزبية

تنعكس بصورة جلية على نوعية المنتج الصحفي الحزبي ومحدودية التأثير على تدهورها ، وانعكاس ذلك على مستوى الصحافة اليمنية بصورة عامة ، والحقيقة أن هذا الوضع المعقد لا يمكن معه إحداث أية تبديلات لتطوير المهنة في اليمن ما لم تكن هناك حركة فاعلة لتحرير الصحفي أولا من مصدر عيشه والتأسيس لبنية مهنية احترافية بصرف النظر عن ملكية الصحف ، ويمكن أن يشكل العمل في واقع الصحافة الحزبية مدخلا رئيسيا لأية حركة أو برنامج أو خطة تعالج المشكلة ، ومن الوسائل التي يصلح استعمالها في هذا المضمار:

- التفاوض مع قيادات الأحزاب بشأن مشكلات الصحفيين العامين في صحفها .
- تنظيم ندوات.
- تنظيم اعتصامات واضطرابات .
- وضع مشروع عقود عمل جماعية كمادة أساسية للتفاوض والاحتجاج.

إذن فان الصحافة الحزبية في اليمن لم ترق إلى مستوى أكبر من الممارسة الإعلامية بسبب القيود السياسية المفروضة عليها ولاسيما من طرف قيادات الحزب السياسية. فلقد رافق قيام الجمهورية وإعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م ميلاد التعددية السياسية ، وحرية الرأي والرأي الآخر ، والذي صاحبه ظاهرة توالد وتكاثر الإصدارات الصحفية خاصة الصحافة الحزبية ، وهذه الخيرة تجاوزت عشرات الصحف إلى درجة أن عددها فاق أعداد الأحزاب نفسها ، على الرغم من أنه هناك كثيرا من الأحزاب لا

تزال كأحزاب مسجلة لدى لجنة شؤون الأحزاب لكنها بدون صحف،ولا حتى نشرات وأحزاب أخرى لم يعد لها وجود إلا مجرد صحف ، فيما هناك أحزاب أخرى قد يصل امتلاكها لهذا النوع من الصحافة إلى خمس صحف ، فهذا العدد لا يعني حتما أنها كلها صحف لسياسة حزبية.

ثـالـثا : أهـم مـا تتميـز به الصحـافة فـي اليمـن

تعبر عن سياسات وبرامج الحزب الذي تصدر عنه، فكل صحيفة لها خطابها وتوجهها السياسي ، فخطابها يتغير بحسب طاقمها التحريري الصحفي والذي يكون تغيره في كل عدد وهو ما يجعل خطابها يتغير من عدد إلى آخر، وهو الأمر الذي يجعل الحزب يضغط لأجل أن تكون الصحيفة لخدمة الحزب وهو مع ما حدث لحزب الإصلاح:

1-لا يوجد هناك تطابق بين الصحيفة واسمها الحزبي.

2-هذا الحال أدى إلى ظهور العشوائية لدى النخب السياسية مما حملها عدم القدرة على التفريق بين هذه الصحف وغيرها . فأصبحت تتشابه شكلا ومضمونا مع غيرها من الصحف الخاصة .

3-هي صحف متمردة وليست صحف أحزاب.

هذه المميزات أكدها التحقيق الذي قام به **منصور الغدرة** صحيفة " سبتمبرنت "في عددها 1174 والذي استجوب من خلاله عدد من الذين لهم علاقة بالموضوع ، إذ يرى سمير اليوسفي – رئيس تحرير صحيفة الثقافية – " أن الصحافة الحزبية بشكل عام ربما

يكون تأثيرها أكثر من الأحزاب التي تصدر عنها وهذا ما يخص الصحف المعارضة، وهذا لا يعني أن هذه الأحزاب مؤثرة عبر صحفها . ويضرب مثالا عن صحيفة الثوري حيث يقول:" ما إن تقرأها اليوم تجد أنها تبني آراء معقدة ومغايرة للواقع والحقيقة ولا يظهر فيها التوجه الحزبي المحدد، صحيح أن البعض قد يرى في ذلك ميزان الصحيفة الحزب، لكنني أزعم أن الانهيار الذي حدث للحزب بعد تبنيه لقرار الانفصال أفقده التأثير الذي كان يحظى به، والقبول لدى الناس" ويضيف قائلا:" أن الكلام نفسه ينطبق على صحيفة "الصحوة".

ويستخلص أن لا تأثير ولا مصداقية للصحافة الحزبية ، لأن قيادات أحزابها يمارسون فسادا أبشع وانتهازية أفظع. ومن جهة أخرى يرى آخرون أن الصحافة اليمنية تفتقد البناء المؤسسي ولا تتمتع بالاستقلالية ، وضعفها يعود إلى ضعف قيادات الأحزاب التي حولت الأحزاب إلى قطاعات ، فهي صحافة تعيش على التسول ، فالصحافة الحزبية في اليمن لا يستطيع أن تفهم سياستها التحريرية والمفروض أن الصحيفة الحزبية هي صحيفة مطابقة لهداف الحزب لأنها رسالة إعلامية للرأي العام . وفي ما يلي بعض الصحف الحزبية اليمنية وعدد سحبها :

* لدى بعض الصحف الحزبية اليمنية سحبها لا يتجاوز 10 آلاف نسخة
* التوزيع يتراوح ما بين 3000 إلى 5000 نسخة.[173]
* صحيفة الوحدوي- التابعة للحزب الناصري- يصل سحبها إلى 4500 نسخة.

[173] رمزي ميخائيل جيد، **أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية(52-84)**، مكتب مدبولي 1987- القاهرة،ص 204 _208.

- بعض الصحف الحزبية اليمنية

* صحيفة الصحوة

* صحيفة الوحدوي

* صحيفة الثوري[174].

[174] رمزي ميخائيل جيد، **أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية(52-84)**، مكتب مدبولي 1987- القاهرة،ص 212.

خـــــــلاصــة الفصل الثاني:

استنادا لما سبق فقد عرف العرب المسلمون وسائل الإعلام الحديثة في القرن التاسع عشر, لذا فان الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية هي اكتشاف غربي ظهر بأوروبا وانتقلت إلى العالم العربي في بداية القرن 19م مع الحملات الاستعمارية إلى التي قامت بها فرنسا إلى العالم العربي ، وهو الامر الذي ينطبق على الصحافة الحزبية .

وتعد مصر من الدول العربية الرائدة في هذا النوع من الصحافة وهي مركز اشعاع له في باقي دول الوطن العربي ،فقد ظهر هذا النوع في تونس كما ظهرت كذلك في لبنان وعرفت رواجا كبيرا لتوفر هامش من الحرية والديمقراطية في هذا البلد نذكر منها صحيفة الطليعة العربية " ، كما شهدت العراق والمغرب والعديد من الدول العربية هذا النوع سواء كان معلنا او سريا مثل صحيفة" الطلائع السرية في البحرين .

اذا كان لفتح التعددية السياسية والاعلامية في الكثير من الدول العربية فضل في ظهور هذه الصحافة وانتشارها .

الفصـــل الثـــالث : الصحـــافة الحزبية فـــي الجـــزائـــر.

1-المبحـث الأول :الصحـافـــة الحزبيـــة في الجـزائر قبـل الاستقـــــلال.

2-المبحـث الثـانـــي : وضعيـــة التعدديـــة السيـاسيـة فـي الجـزائـــر.

3-المبحث الثـالـث: الصحـــافة الحزبية فـــي ظل التعـددية الإعلاميـــة.

الفصـــل الثـــالث : الصحـــافة الحزبية فـــي الجـــزائـــر

تمهيـــــــد:

لا يختلف اثنان عن كون الصحافة سلطة تمارس التغيير والتأثير بأشكال متعددة في حياة الناس, سواء كانوا حكاما أو محكومين,لان هذه الأخيرة كانت مقصورة على فئة "النبلاء" دون أخرى "الطبقة العامة" في القرن17.وهي الفئة التي كان لها الحظ في التعلم غير أن تطور الأحداث وبروز الأفكار الثورية التحررية الرافضة للفكر الملكي الطبقي, للأقلية على حساب الأغلبية ومن هنا حملت الصحافة على عاتقها وظائف أكثر أهمية من تلك التي كانت تؤديها والقفز بالمجتمع من وضعية اجتماعية واقتصادية سيئة إلى وضعية أكثر تطورا وانسجاما مع تطورات البشرية والمجتمع.

عرف العرب المسلمون وسائل الإعلام الحديثة في القرن التاسع عشر,لذا فان الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية هي اكتشاف غربي ظهر بأوروبا وانتقلت إلى العالم العربي في بداية القرن 19م مع الحملات الاستعمارية إلى التي قامت بها فرنسا إلى مصر أولا ثم الجزائر ثانيا,فكانت أول جريدة تصدر بالجزائر هي الجريدة الاستعمارية "**ليستافيت دي سيدي فرج**" ,والتي كانت تعد في البواخر الاستعمارية وتقسم على الجنود عام 1830[175].

[175] زهير احدادن,**مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**,ط1,الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية,بن عكنون,2001,ص91.

يقول الفيلسوف الهندي "**راداكريشنان**" يرى أن الإنسان ليس وحدة مجردة أو عقلا محضا أو آلة صماء ....إنما هو ثمرة من ثمرات التاريخ...." إن الكتابة عن الصحافة الجزائرية في عهد المستعمر الفرنسي هي في الحقيقة كتابة عن الثورة الجزائرية العظيمة والتي أكسبت هاته الصحافة عظمتها باعتبار هذه الأخيرة الكفاح الإعلامي الذي تشع منه الأسباب الجوهرية التي ساهمت في إنجاح الثورة الجزائرية[176]لذا فان كان دور الصحافة كما يصنفه علماء الصحافة هو الترفيه والتثقيف والتسلية فان دورها في تلك الفترة بالجزائر كان أسمى من ذلك حيث كانت تقوم بمواكبة حركات البعث الاجتماعي من اجل نفض أثار الرقاد على أبناء الوطن من خلال إكسابهم روح المسؤولة للنضال والجهاد في سبيل تحقيق الحرية والمستقبل المأمول,فظهرت صحف وطنية وسياسية أسبوعية وشهرية ومنها حتى الحزبية التي كانت تصدرها الأحزاب والجمعيات السياسية والتي اتخذت من الصحافة وسيلة لتوعية المواطنين وتنجيدهم وكشف السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف إلى طمس الهوية الوطنية وتبيض وجه فرنسا وتبرير غزو الجزائر وفق ما يخدمها وهو ماعجل بظهور الصحافة الحزبية النضالية لقطع الطريق أمام الأهداف الاستعمارية ونواياه التوسعية والمطالبة بالاستقلال[177].

[176] الزبير سيف الإسلام,**تاريخ الصحافة في الجزائر**,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,ج2 ,1985,ص12.

[177] الزبير سيف الإسلام، **المرجع السابق**, ص13.

انطلاقا من هذه الوظائف السياسية والنضالية التي كانت ترمي إليها الصحف الحزبية في تلك الفترة سنقوم بعرض الصحف الحزبية التي ظهرت في الفترة المستعمر وعلى النحو التالي من خلال المباحث التالية :

4-**المبحث الأول :الصحافة الحزبية في الجزائر قبل الاستقلال.**

5-**المبحث الثاني : وضعية التعددية السياسية في الجزائر.**

6-**المبحث الثالث: الصحافة الحزبية في ظل التعددية الإعلامية.**

المبحث الأول :الصحافة الحزبية في الجزائر قبل الاستقلال

أولا :الصحف الحزبية الجزائرية قبل الاستقلال

1_ صحيفة صوت الأحرار:

هي صحيفة وطنية سياسية سرية صدرت إبان الحرب العالمية الثانية تعبر عن نشاط ومواقف حزب الشعب الجزائري، ولم تكن منظمة وقد صدر العدد الأول منها في جوان 1934 وتوقفت في يناير 1944 ثم عادت في مارس 1944 حتى مارس 1954م[178].

2 _ صحيفة الأمة الجزائرية: (la nation algérienne):

هي صحيفة شهرية سياسية أسسها أعضاء حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عام 1946 والتي كانت ناطقة باسم الحزب،وتولى رئاسة تحريرها"**حسن لحول**"وكانت تنادي بالاستقلال الكامل للجزائر،واستمرت في الصدور إلى غاية 1954.

3 _ صحيفة الجمهورية الجزائرية(la république algérienne)[179]:

صحيفة سياسية أسبوعية أسسها في الجزائر أعضاء حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية،صدر العدد الأول منها في 1948/04/27. وتولى رئاسة تحريرها "فرحات

---

[178] محمد حمدان وآخرون ، **الموسوعة الصحفية العربية**، تونس، الجزائر، الجماهيرية، المغرب؟، موريتانيا، الجزء الرابع، تونس ، **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة الثقافة**، 1995،ص77.

[179] وزارة المجاهدين، **المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01نوفمبر 1954، وثيقة الملتقى الوطني الأول حول الإعلام أثناء الثورةالتحريرية**، (الجزائر مركز الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954) د ت، ص19

عباس" وكانت توجهها هو نفس توجهات صحيفة الأمة الجزائرية، وقد لاقت رواجا كبيرا في الجزائر وظلت مستمرة في الصدور حتى أوقفت في جوان 1955[180].

4 _ صحيفة الجزائر الحرة (l'Algérie libre):

وهي صحيفة سياسية اجتماعية أسسها أعضاء حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بباريس ثم انتقلت إلى الجزائر صدر العدد الأول لها في عام 1949 بدأت نصف شهرية ثم تحولت إلى أسبوعية تولى رئاسة تحريرها "أحمد مزنة" استمرت في الصدور إلى غاية 1949[181].

5 _ صحيفة المنار:

هي صحيفة نصف شهرية سياسية ثقافية ناطقة بلسان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أصدرها السيد" محمود بوزوزو "بالجزائر العاصمة في مارس 1951 وأوقفت سنة 1954[182].

6 _ صحيفة الوطني: (le patriote):

هي صحيفة سياسية سرية ذات اتجاه سياسي وطني ثوري أصدرها في الجزائر "**محمد بوضياف**" سنة 1954،ثم أوقفت عن الصدور بعد فترة وجيزة، ثم تلتها صحيفة المنبه

---

[180] زهير احدادن, **الصحافة المكتوبة في الجزائر**,(الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية),1991,ص28

[181] وزارة المجاهدين, **ملحق مرجع سابق**, ص31.

[182] مفدي زكريا,**تاريخ الصحافة الجزائرية**, جمع وتحقيق احمد حمدي,(الجزائر, منشورات مفدي زكريا,2003)ص35.

الإسلامي في نفس السنة واستمرت في الصدور إلى غاية 1955 ، كانت تنادي بالوحدة للتنظيم للثورة الجزائرية، ويقال أنها كانت تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني[183]

7 _ صحيفة المقاومة الجزائرية:

هي صحيفة ثورية سرية تأسست عام 1956 لسان حال جبهة التحرير الوطني كانت تطبع بالعربية والفرنسية ظهرت في شكل صحيفة عصرية حجمها 61×41 كان يرأس هيئة تحريرها أعضاء قيادة الثورة استمرت في الصدور إلى غاية 1957م[184].

8 _ صحيفة المجاهد:

صحيفة أسبوعية سرية ثورية صدرت بالجزائر في 20اوت 1956 ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني, وقد صدر العدد الأول منها أثناء منتصف شهر جوان 1956, وقد تولى رئاسة تحريرها في أول عهدها "عبان رمضان",ثم"احمد بومنجل", "رضا مالك. كانت تطبع داخل كنيسة الصليب المقدس من خلال مساعدة رئيس الدير"دو لكيرك",والذي كان يتعاطف مع جبهة التحرير الوطني تحت إشراف " عبد القادر أمري" المختص في الطباعة "السرية" شعارها لسان حال جبهة التحرير الوطني"الثورة من الشعب وإليه ومن بين محرريها نجد(العربي بن المهيدي ,لخضر بن طوبال ,كريم بلقاسم) استمرت في الصدور إلى غاية 1962م.[185]

---

[183] الطاهر بصيص,**اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية**,رسالة ماجيستر غير منشورة,جامعة القاهرة,قسم الصحافة ص41 **نقلا عن** وزارة المجاهدين,**ملحق**,ص31.

[184] زهير احدادن, **الصحافة المكتوبة في الجزائر**, مرجع سابق,ص44-45.

[185] احمد حمدي ,**دراسات في الصحافة الجزائرية, الجزائر** ,دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع,2000,ص17.

9 _صحيفة العامل الجزائري:

هي صحيفة أسبوعية نقابية وطنية أصدرها في الجزائر"عيسات أيدير"وكانت تمثل لسان الاتحاد العام للعمال الجزائريين آنذاك,صدر العدد الأول منها في 1956/04/06, استمرت في الصدور إلى غاية 1962[186].

10 _ صحيفة المنتقد:

هي جريدة سياسية دينية اصلاحية اسبوعية أصدرتها جمعية علماء المسلمين بقيادة العلامة عبد الحميد بن باديس بقسنطينةَ في يوم النّحر من ذي الحجّة،خاتمة شهور عام ثلاثة وأربعين وثلاثمائة وألف.ولم يصدر منها سوى ثمانية عشر عدداً،مثل مجلّة"العروة الوثقى".ويبدو أنّها تعطّلت في شهر نوفمبر من عام 1925.وكان هدفُها هو لفت الجزائريّين المسلمين إلى حقيقة وضعيّتهم بين الأمم:بأنّهم أمّة لها قوميّتها،ولغتها،ودينها،وتاريخها.فهي بذلك أمة تامّة الأمميّة،لا ينقصها شيء من مقوّمات الأمم.وقد زعمت جريدة "النّجاح"أنّ سبب تعطيل المنتقد هو نشره فصولاً ضدّ الجمهوريّة الفرنسيّة، بعد الإنذار[187] ذلك، وقد حيّى محمّد الهادي السّنوسيّ هذه الجريدة بقصيدة نشرت في العدد الأوّل من المنتقد.وقد أنشأ قصيدته التي تقع في تسعة وثلاثين بيتاً على لسان المنتقد.وقد أبان الشّاعر عن خطّة الجريدة وأمضاها باسم "شاعر المنتقد"[188]:هذا، ولَمّا نشر محمّد السّعيد الزّاهري أوّل محاولة قصصيّة في تاريخ الأدب الجزائريّ تحت عنوان "**فرانسو والرّشيد**"، وماتت الشّخصيّة الجزائريّة (رشيد) كمداً؛ رصد ابن باديس جائزة لأفضل قصيدة لا تتجاوز أبياتها عشرةً ترثي رشيداً؛ لكنّ المنتقد التي أعلنت عن

---

[186] زهير احدادن, **الصحافة المكتوبة في الجزائر ,مرجع سابق**,ص59,

[187] زهير احددان, **المرجع السابق** ,ص18_22.

[188] زهير احدادن, **الصحافة المكتوبة في الجزائر, مرجع سابق**,ص39.

تخصيص جائزة للشعـــراء الجزائريّين (وهي أوّل جائزة أدبيّة تُعلَن في تاريخ الأدب العربي في الجزائر) عطّلتها الإدارة الإستعماريّة، فلم يتمّ الإعلان عن الفائز من الشّعراء المتبارين. كما أنّ جريدة "الجزائر الزّاهريّة" نفسَها التي نشرت القصّة المذكورة عُطّلت هي أيضا[189].

11 -صـــحيفـة الشّهـــــاب:

جريدة أسبوعيّة أصدرها عبد الحميد بن باديس بعد أن عطّلت السلطات الاستعماريّة جريدة "المنتقد" التي ظلّ ابن باديس يحنّ إليها حنيناً عظيماً. وقد ظلّت الشهاب تصدر أسبوعيّاً طوال أربع سنواتٍ. ولكنّ ابن باديس اضطرّ، لأسباب مختلفة ومنها الضّائقة الماليّة، إلى أن يصدرها شهريّاً ابتداءً من شهر فبراير 1929.[190] وظلّت تصدر بقسنطينة شهريّاً إلى شهر أوت 1939.وتعدّ الشّهاب أشهر المجلاّت في المغرب العربيّ، في النّصف الأوّل من القرن العشرين، وأطولهنّ عمراً، وأعظمهنّ خطراً، وأبعدهنّ أثراً، وأغناهنّ فائدةً ونفعا.[191]

لقد نشأت مجلة الشهاب خلفا لجريدة المنتقد المعطلة؛ وذلك في عام 1343 للهجرة (1925).و لَمّا كانت المنتقد أسبوعيّة، فقد سارت الشّهاب في دربها، واقتفت شيئاً من سيرتها إلى أن بلغ بها المطاف إلى شهر فبراير من سنة تسعٍ وتسعمائة وألفٍ حيث عجزت عن الصّدور الأسبوعيّ، فعدلت عنه إلى الصّدور الشّهريّ. وكان حجمها يتراوح بين خمسين وستين صفحـــة مـــن القطع المتوسّطةً[192].و قد تضاربت الآراء حول ملكية المجلة فهناك من يقول أنها كانت الشّهاب ملكاً خاصّــاً لابن باديــس وحده، ومنهم من قال أنها كانت ملك و لسان حال جمعيّة العلماء. كما ذهب إلى ذلك أنور الجنديّ؛وكما ذهب

---

[189] عمار الطالبي,**ابن باديس حياته وأثاره, تقديم مالك بن نبي**, بيروت, دار الغرب الإسلامي,1983,ج1,ص01_10.

[190] عمار الطالبي,**اثأر ابن باديس**, ط1,مكتبة الشركة الجزائرية,الجزائر,,1966, ص18_ 22.

[191] مازن مطبقاني, **العالم الرباني والزعيم السياسي**, ط1,دارالقلم,دمشق, ,1989,ص21.

[192] مفدي زكريا,**تاريخ الصحافة الجزائرية**,جمع وتحقيق,احمد حمدي,**مرجعسابق**,ص20_21.

إلى ذلك أيضاً أبو القاسم سعد اللّه في موطنين اِثنين من كتاباته. ومن المؤرّخين من ذهب غير ذلك فقدّم تاريخ صدور هذه المجلّة كالوثيقة التي أصدرتها السفارة الجزائريّة ببيروتحيث ذهبت إلى أنّها صدرت عام 1924[193],ولقد ظلّت الشّهاب تصدر طوال حياتها بقسنطينة.

كانت تطبع بالمطبعة الجزائريّة الإسلاميّة التي تعرف أيضاً باسم "**مطبعة الشّهاب**". فكان اتّجاه الشّهاب أو كما هو معروف، على أنها مجلّة فكريّة إصلاحيّة سياسيّة، من شعاراتها: "لا يصلُحُ آخرُ هذه الأمّةِ إلاّ بما صلَح به أوّلُها". ومن شعاراتها أيضا "الحقّ والعدل والمؤاخاة، في إعطاء جميع الحقوق، للذين قاموا بجميع الواجبات"[(*)]. إنّنا لسنا أمام مجلّة عاديّة، من هذه المجلاّت التي لم تكن تكاد تبدو حتّى تختفي، لسبب أو لآخر؛ ولكنّنا نحن أمام مجلّة نعدّها مدرسة رباعيّة الاتّجاهات: دينيّة، وسياسيّة، وفكريّة، وتربويّة. فكأنّ هذه الاتجاهات الأربعة هي التي تكوّن فكر ابن باديس.[194] ويتساءل عن شأنها؛ فيتساءل عن السّرّ الذي كان وراءَ طول عمر الشّهاب من حيث كانت أعمار الصّحف والمجلاّت العربيّة الأخرى في الجزائر لا تبدو إلاّ لتختفي، ولا تولد إلاّ لتموت: أهو اتّجاهُها السّياسيّ المعتدل؟ أم اجتنابُها الخوضَ فيما كان يضايق الاستعمار ويزعجه إزعاجاً؟ أم كان ذلك لعلل أخرى؟ إنّ موقف هذه المجلّة مع ما كان يبدو فيه من تحفّظ في معالجة الأمور السّياسيّة في الجزائر، فإنّه كان وطنيّاً صريحاً جريئاً لم يزل يشتاق إلى الحرّيّة،

---

[193] بسام العسلي,**عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورةالجزائرية**,دار النفائس بيروت,ط1 ,1986 ,ص,72- 82.

[*] هو الشعار الذي كانت ترفعه هذه المجلة طول سنين صدورها والذي كان يدل أيضا على الاتجاه الفكري الإصلاحي السياسي للمجلة

[194] مفدي زكريا, **تاريخ الصحافة الجزائرية**, جمع وتحقيق ,احمد حمدي, **مرجع سابق** ,ص27

ويستشرف السّيادة الوطنيّة، بضرب من التّعبير أو بآخر. فلطالما رفع ابن باديس عقيرته منادياً بلعْن الاستعمار ووصْفه بأبشع الأوصاف التي كان أهلاً لها[195]. ولطالما رفع صوتهُ من كتّاب هذه المجلّة المجيدة أصواتهم صارخين صرخاتٍ وطنيّةً مدوّيّة كالرّعد القاصف؛ ومع ذلك فإنّ الاستعمار كان ربما غضّ الطّرْفَ عن ذلك غضّاً، وتصامَّ عن تلك الأصوات، وتعامَى عن تلك الحركات وتغابَى عن فهم غاياتها: لعلّة واحدة مركزيّة تمثُلُ في شخصيّة السّيّد محمّد بن مصطفى بن باديس، أبو الشّيخ عبد الحميد صاحب المجلّة، الذي "كان موظفاً مرموقاً في الدولة، جعله في حصن حصين من الضربات المباشرة"[196].وقد كان أكّد ذلك قبله الشيخ محمّد البشير الإبراهيمي فقال حول هذا الموضوع: "وكان له من وجود والده درع وقاية من بطش فرنسا التي لا تصبر على أقلّ من هذه الحركات. وكان لوالده مقام محترم عند حكومة الجزائر؛ فسكتت عن الابن احتراماً لشخصيّة الوالد" *.

12 _صحيفة السنة المحمّديّة:

صدرت هذه الجريدة يوم الاثنين 8 ذي الحجّة 1351 للهجرة. وهي أوّل جريدة أسبوعيّة تصدرها هيئة جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين التي كان يرأسها الشّيخ عبد الحميد بن باديس. غير أنّ الإدارة الاستعماريّة كانت لها بالمرصاد فعطّلتها؛ فكان آخر عدد صدر

---

[195] مازن مطبقاني, **العالم الرباني والزعيم السياسي, مرجع سابق**, ص28.

[196] بسام العسلي, **عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية, مرجع سابق,** ص52

* هي عبارة مأخوذة من تصريح للشيخ البشير الإبراهيمي في كلامه عن موقف فرنسا من ابن باديس ,لاستزادة اكثر انظر من **سجل جمعية العلماء أثار الإبراهيمي**,ص61

منها في ربيع الأوّل 1352 للهجرة (1939/07/03). فيكون عمر هذه الجريدة زهاء ثلاثة أشهر فقط.[197]

وقد كتب ابن باديس يؤبّن جريدة "**السّنّة**" ويعلن ميلاد "**الشريعة**" في مجلّة الشهاب فقال، ضمن مقالة طويلة: "رُوِّعت الأمّة بنبأِ تعطيل جريدة "**السّنّة**" بقرار من وزارة الدّاخليّة، وتقاطرت على الإدارة رسائل الاستياء والتّعجّب؛ ولم يكن تعجّب النّاس من تعطيل جريدة دينيّة بعيدة كلّ البعد عن السّياسة دون استيائهم من عرقلة جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين عن عملها الديني التّهذيبيّ الذي ذاقت الأمّة حلاوته، وشاهدت جميل أثره. "أمّا نحن فقد شاركنا الأمّة في الاستياء، ولم نشاركها في التّعجّب؛ فقد كنّا توعّدنا بأشياءَ هذا التّعطيل.... فجاء ونحن له متوقّعون.أسست جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين وأسست جريدة السنة المعطلة وأسسنا اليوم بدلها "جريدة الشريعة المطهرة"وستقوم إن شاء الله مقامها وتحل من القلوب محلها والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل"*.

وأمّا اتّجاه جريدة "**السّنّة المحمّديّة**" فإنّنا نعلم أنّه اتّجاه جمعيّة العلماء نفسِها من محاربة للتّدجيل الدّينيّ، والشّعوذة، والخرافات، و الطّرقيّة، والخوض في الأمور الإصلاحيّة. وهذا هدف عامّ ينطبق على جميع صحف جمعيّة العلماء[198].

---

[197] عمار الطالبي, **أثار ابن باديس, مرجع سابق**,ص32_ 36.

[*] هي مقالة كتبها الشيخ عبد الحميد بن باديس في كلمة تأبينية على جريدة "السنة" التي أوقفها الاستعمار وأعلن فيها عن ميلاد جريدة "الشريعة" خلفالهاعام1933

[198] عمار الطالبي,**ابن باديس حياته وأثاره, تقديم مالك بن نبي, مرجع سابق**, ص22.

13 _صحيفــة الشـــــريعة المطهّـــرة :

هي الجريدة الأسبوعيّة الثانية التي أصدرتها جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين خلفاً للسّنة المعطّلة. وقد صدر أوّل عدد منها في 24 ربيع الأوّل 1352 الموافق 1933/07/17 غير أنّها لم تعمَّر هي أيضا إلا قليلاً حيث عطّلتها السّلطات الاستعماريّة في 28 أوت 1933؛ فيكون عمرها أقصر من عمر السّنّة؛ إذ لم يجاوز واحداً وأربعين يوماً[199].

14 _صحيفــة الصــراط السّــويّ:

وهي الجريدة الثالثة التي تصدرها الجمعيّة، وذلك خلفاً للشريعة الموقوفة. وقد صدرت في 11 نوفمبر 1933؛ غير أنّ الإدارة الاستعماريّة ما لبثت أن وَقفتها في 22 رمضان 1352؛ فيكون عمر هذه الجريدة أطول من عمر سابقتيها حيث بلغ زهاء أربعة أشهرٍ[200].

15 _صــحيفة البصـــــائــر:

هي رابعةُ صحف جمعيّة العلماء الأسبوعيّة. صدرت في **27 ديسمبر 1935**. وهي جريدة أفلتت من التّوقيف حيث ظلّ تصدر بانتظام إلى **سنـــة 1939**. [(201)]وسُمّيت بصائــر استنادا لقولــه تعالى: "قــد جاءكم بصائرُ من ربّكم؛ فمن أبصر فلنفسه ومن عمِيَ فعليها، وما أنا عليكم بحفيظ"* حيث وشّحت صدرها بهذه الآية. غير أنّ هذه الآية حذفت منها فيما بعد ذلك.

---

[199] بسام العسلي,**عبد الحميد بن باديس ,وبناء قاعدة الثورة الجزائرية, مرجع سابق**,ص85-87.

[200] مفدي زكريا, **تاريخ الصحافة الجزائرية**, جمع وتحقيق ,احمد حمدي, **مرجعسابق** ,ص31.

[201] زهير احدادن,**الصحافة المكتوبة في الجزائر**,**مرجع سابق**,ص22-25.

* الآية من سورة الانعام, الاية,104.

ذهب أديب مروة أنّ هذه الجريدة صدرت عام**1933**.بل ذهب إلى أكثر من ذلك أنّ الذي كان يشرف على تحريرها محمّد البشير الإبراهيمي،رئيس جمعيّة العلماء والحال أنّ الإبراهيميّ لم يكن يومئذ رئيساً لهذه الجمعيّة؛ وإنّما الذي كان رئيساً لها هو عبد الحميد بن باديس. ثمّ إنّ الذي كان يشرف على تحريرها في السنتين الأوليَين الشّيخ الطّيّب العقبي، وفي السّنتين الأخيرتين من عمرها الشيخ مبارك الميلي. ثمّ إنّ هذه الجريدة إنّما صدرت في أواخر عام **1935**,وإنّما السنّة والشريعة والصراط هنّ اللّواتي صدرْن عام 1933,ثمّ إنّ هذه الجريدة توقّفت **عام 1939** لظروف الحرب العالميّة الثانية، ولم تصدر مرّة أخرى، إلاّ عام **1947**,التي أصدرها الإبراهيمي ، فظلّ يحرّرها إلى سنة **1951**.[202]

16 _ جريدة الإقدام:

هي صحيفة سياسية وطنية أسسها الأمير خالد في أكتوبر 1925 كانت لسان حزب أحباب البيان والحرية كانت تنادي بالحرية والاستقلال وتحارب دعاة الاندماجية ووسيلة لدعوة كافة الجزائريين بنفض الغبار من على أكتافهم والمطالبة بحقوقهم والوقوف امام الاستعمار الغاشم لكنها لم تعمر طويلا، وتوقفت عن الصدور عام 1930 خاصة بعد نفي الامير خالد خارج الوطن[203]

[202] زهير احدادن, **الصحافة الإسلامية الجزائرية إلى 1930**,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر1986 .ص99-100.

[203] زهير احدادن, **الصحافة المكتوبة في الجزائر**, **مرجع سابق**, ص48.

المبحث الثاني : وضعية التعددية السياسية في الجزائر

تجسدت هذه التعددية بموجب دستور 23 فيفري 1989 وقانون الجمعيات السياسية في 05-07-1989. وفي السنة 1990 عرفت الساحة السياسية ما لا يقل عن 20 حزبا سياسيا جديدا[204],إذ يشكل الدستور أداة ضرورية لخلق وسير الديمقراطية, فالدستورانية la constitutionnalisme هي موازية للديمقراطية، فلا ديمقراطية بدون منظمات أو أحزاب سياسية.

وفي هذا الإطار يعتبر دستور23 فيفري 1989 المرجعية والمشروعية التي أدت إلى تجسيد التعددية السياسية ومن ثمة الإعلامية ، ومن خلال السعي إلى تغيير في هيكل الحكومة أو طابعها الأساسي، ومحاولة تغيير وتنويع في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها حيث يختلف نظام الحكم الذي أقره هذا الدستور اختلافا واضحا عن نظامي الحكم المعتمدين في دستور 1963، ودستور 1976 ,فتبني التعددية يؤدي سببه إلى عجز نظام الحزب الواحد (**FLN**) عن تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية فقد جاء في المادة 39 من دستور 1989 " حريات التغيير وإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي(الأحزاب) المعترف به " والحزب السياسي

[204] العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر** دراسة سنة 1999،ص02.

في الجزائـر إذن يهدف إلى– أساسا – الاستيلاء على الوظائف أو على الأقل المشاركة في ممارستها ؟![205].

يقول مولود حرموش – رئيس حكومة سابق– في حوار أجرته معه أسبوعية كواليس: " إذا أصبحت جل قيادات الأحزاب القائمة أجهزة تطمس صوت المناضل والمواطن على حد سواء وتخطي التجاوزات والمظالم، ولم تعد تعبأ بالدفاع عن الحق وتمثيل معاناة المواطن لأنها تحولت للحصول على الامتيازات والمناصب وأداة ابتزاز وتفاوض من أجل المنافع وبذلك فقدت صفتها الحزبية ، مثل هذا السلوك شجع السلطة ومن يمثلها على اعتبار نفسه القيم في المجتمع ، فيلبس في آن واحد قبعة الشرطي، وبزة رجل الأعمال ، وعباءة السجين، ولباس القاضي، وقميص الإمام، وعمامة الفقيه"[206]

.

ان الأحزاب التي ظهرت جديدة لم تكن أحزاب تجسد تعددية الاجتماعية بمفعول سياسي بقدر ما كانت أحزاب زعماء لترسيم الصراع بين الزعماء فأصبحت الأحزاب السياسية أحزاب أشخاص؟! .

حيث يقول عبد الحميد مهري– أمين عام سابق حزب جبهة التحرير الوطني في انتخابات 1997– "أن الناحية العددية ليست مقياسا، فقبل انتخابات 1991 كان في الساحة السياسية ما يقرب عن 60 حزبا سياسيا، عندما نظمت انتخابات

[205] محمد كبير، **إشكالية الشرعية لدى الأنظمة العربية، النظام الجزائري نموذجا، مرجع سابق** ص110.

[206] حوار اجرته اسبوعية كواليس مع مولود حمروش رئيس حكومة سابق, لاستزادة اكثر العدد14_12_1991.

حقيقية في 26 ديسمبر من نفس السنة أفرزت أربع أو خمسة أحزاب فقط وهو ما يكشف التعددية الإدارية ، وبين التعددية التي تعكس اتجاهات حقيقية كامنة عند الشعب، ولا أستطيع البث مادامت الأداة التي تغربل الاتجاهات مزيفة وهي الانتخابات"[207]

نصت **المادة39** من دستور التعددية على: " حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونه المواطن"

كما نصت كذلك – من الدستور نفسه – المادة 40 على"حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".[208] واستنادا إلى المرجعية القانونية ثم اعتماد الأحزاب السياسية.

[207] هي مأخوذة من خطاب للأمين العام لجبهة التحرير الوطني" عبد الحميد مهري" سابق بعد اقالته في انتخابات 1997،للمعرفة اكثر انظر العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر**، دراسة 1999،ص02

[208] المادة 39و40 هما عبارة عن مواد من الدستور الذي اقر ا لتعددية الاعلامية والسياسية "**دستور 1989**"

اولا : الأحــزاب السيــاسية المعتمــدة لسنة 1990[209]

الحزب السياسي	تاريخ الاعتماد	عدد الجريدة الرسمية الذي نشر فيه تاريخ الاعتماد
1- الحزب التقدمي الديمقراطي	1990	العدد33: 1990/09/12
2- حزب الأمة	1990	العدد 1990/09/39:12
3- حركة الشبيبة الديمقراطية	1990	العدد39 : 1990/09/12
4- الحزب الجمهوري التقدمي	1990	العدد39: 1990/09/12
5-حركة القوى العربية والإسلامية	1990	العدد 40: 1990/09/19
6-اتحاد الشعب الجزائري	1990	العدد 47: 1990/11/07
7-الائــتلاف الــوطني الــديمقراطي للأحرار	1990	العدد 47: 1990/11/07
8- جبهة الجهاد للوحدة	1990	العدد55: 1990/12/19
9- أجيال الاستقلال	1990	العدد 56: 1990/12/26
10-الاتحادية لعدالة والحرية	1990	العدد56: 1990/12/26
11-المنظمة الاشتراكية للعمال	1990	العدد 1990/03/12:21

[209] يوسف تمار ، **دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري**,ص61.

12-الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	**1990**	**العدد12: 1990/03/21**
13-الجبهة الشعبية للوحدة والعمل	**1990**	**العدد : 1990/01/31**

ثانيا : بعض الأحزاب التي تم اعتمادها عام 1991:[210]

الحزب السياسي	تاريخ الاعتماد	عدد الجريدة الرسمية
1- عهد أربعة وخمسون	1991	العدد 37: 1991/08/01
2- جبهة القوى الشعبية	1991	العدد37: 1991/08/01
3- حزب الحق	1991	العدد 56: 1991/11/10
4- تجمع شباب الأمة الجزائرية	1991	العدد56: 1991/11/10
5- جبهة القوى الديمقراطي	1991	العدد 64: 1991/12/11
6- حركة الرسالة الإسلامية	1991	العدد58: 1991/11/17
7- التجمع الوطني الديمقراطي	1991	العدد 38: 1991/08/14
8- التجمع من أجل الوحدة الوطنية	1991	العدد 38: 1991/08/14

[210] يوسف تمار ،**دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري، مرجع سابق**,ص85.

مـــــا يمكـــــن ملاحظتـــــه مـــــن خـــــلال هـــــذين الجـــــدولين: أن اعتمـاد هـذه الأحـزاب السياسـية جـاء فـي بكـرة الإعـلان الدسـتوري القـانوني عـن مـيلاد التعددية في الجزائر.

انطـلاقا من الجدولين فانـه تـم خـلال سنتين اعتمـاد 21حزبـا سياسيا ذات توجهـات أيديولوجيـة مختلفة ، وبذلك كانت الأحـزاب السياسيـة التي صنعت التعدديـة الطرف الأساسـي في تركيب المسـرح السياسـي الجديد ومـا حملـه من امتدادات سلبية ، وايجابيـة تنافسيـة، وقد انبثقت الأحزاب السياسية الجزائرية في ظل التعددية في العديد من القوى نذكر اهمها على الساحة الوطنية تمثلت في التيارات التالية[211]:

1- **أحزاب التيـار الوطنـي** :وتشمل حزب جبهة التحرير الوطني وليد الثورة التحريرية ، و حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND.[212]

2- **أحـزاب التيـار الإسـلامي** يضـم هـذا التيـار عـددا مـن الأحـزاب منهـا المؤثرة ومنهـا الصغيرة، ولعل أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ " FIS " المحظورة منذ سنـة 1992 ، و حـركة المجتمـع السـلم " حمـس" "**التيـار الإخـواني**"، و حركـة النهضـة الإسلامية ،وحركة الإصلاح.

[211] محمد كبير، **إشكالية الشرعية لدى الأنظمة العربية، النظام الجزائري نموذجا، مرجع سابق**، ص 252

[212] ليلى مداني, **الأزمة الأمنية و السياسية في الجزائر**, رسالة ماجستير جامعة وهران,قسم العلوم السياسية,2003.ص 232.

3- **أحزاب التيار العلماني:** وتدعى الأحزاب الديمقراطية العلمانية ، وأهم أحزاب هذا التيار: جبهة القوى الاشتراكية FFS ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD، وحزب العمال PT[213].

المبحث الثالث: الصحافة الحزبية في ظل التعددية الإعلامية

لقد مست التعددية الإعلامية في الجزائر الصحافة المكتوبة على خلاف الوسائل الإعلامية الأخرى: الإذاعة والتلفزيون، وفي إطار هذا التعدد الذي شهدته الصحافة له امتداد أيديولوجي إعلامي معين يرتبط بحزب معين بصفة وثيقة ومن هنا فإننا سوف نعتمد في دراستنا لوضعية الصحافة الحزبية المكتوبة على ربطها بالإبعاد السياسية ونتناول فيها أهم الأحداث والظواهر السياسية التي رسمت كينونة الصحيفة الحزبية ،[214] القانونية ونتطرق هنا إلى أهم القواعد والأسس القانونية التي كانت سندا في إعطاء مشروعية الوجود لهذا النوع من الصحف، الاقتصادية ونور فيها الدعائم الاقتصادية والتقنية التي تتحكم في تكوين وتشكي هذا المطبوع الإعلامي واستمراريته، وبالتالي تكون هذه الأبعاد الثلاثة تعتبر بمثابة المحددات أو الحتميات التي تتبنى عليها دراستنا، بهدف استكشاف وضع الصحافة الحزبية إلى غاية 2012,خاصة بعد تعديل قانون الأحزاب واعتماد العديد منها

---

[213] تويتة بلقاسم, ,**واقع التعددية السياسية في الجزائر وأثرها على التعددية الإعلامية**, رسالة ماجستير , جامعة مستغانم, قسم علوم الإعلام والاتصال,2009.ص64.

[214] الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية, دراسة تحليلية مقارنة بين الصحف الحكومية والصحف المستقلة "من 2000/09/28 إلى 2003/04/30"**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسم الصحافة, 2007.ص96_97 .

بعد انغلاق سياسي دام 20سنة[215] , إذ أن وضعية الصحافة الحزبية لا يمكن أن تتحدد إلا انطلاقا من جملة المتغيرات التي تتحكم في رسكلتها وفق المحيط الذي يتواجد فيه المتغير الإعلامي (الصحيفة)، فالصحـــافة الحزبية كمطبوع إعلامي يحمل مضمونا سياسيا إعلاميا يجدول في خانة الاتصال السياسي لدى الأحزاب السياسية.

اولا : الأحـــزاب السياسيــة والصحـــف الحـــزبية

ونعرض في هذا الإطار لبعض الصحف الحزبية التي ظهرت خلال فترة التعددية الإعلامية.

1- جــريــدة المنقــذ *[216]

تــاريخ الصــدور أول عدد	05 اكتوبر 1989
مدير الجريدة	صالح قوامي
رئيس التحرير	أبو يحي عبد القادر
خصوصياتها	أسبوعية لسان حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضورة
المقر	17 شارع حماني ارزقي.الجزائر العاصمة

[215] الصحافة الحزبية في هذه الحالة تعتبر متغيرا تابعا لأنها هي نتيجة كرستها مجموعة من المتغيرات: السياسية، القانونية، والاقتصادية، والتي ضمنت وجودها.

[216] محمد زبدة, **دليل الصحافة الجزائرية من 1988_1994**,(الجزائر:(د ن),(د ت)),ص16.

مضمون الجريدة	هي تمثل الناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ تولى إدارتها عند التأسيس "عباسي المدني ، أما الجريدة فقد ترأسها بداية : "بن عزوز زبده" أستاذ معهد الأدب بالجزائر، وكذا سعيد مخلوفي, أما آخر مدير لها فهو "صالح قوامي"صحفي نشرة الأخبار بالتلفيزيون,كما تولى إدارتها محمد الصالح معريش أستاذ تاريخ الجزائر بمعهد الجزائر. *أقلام الجريدة غير معروفين لتفشي الكنية عن التصريح في توقيعاتهم ولكن يعرف منهم :علي بالحاج – في الصفحة الفقهية , وقياسه، لوصيف صاحب حصة (منبر العمال)التلفزيونية قبل عهد التعددية ، ومحمد بودودة صاحب عمود صحفي بالسلام . جريدة المنقذ يغلب عليها الجانب الفقهي والشرعي والدعاية الحزبية ، كما أنها تخلو من الصورة إلا في أعدادها الأخيرة الذي أضافت له ملحقا بالفرنسية .

2- جـــريدة البديـــل*[217]

تاريخ صدور أو عدد	سبتمبر 1990
مدير الجريدة	محمد الصغير النقاش
رئيس التحرير	محمد الصغير النقاش
خصوصيتها	أسبوعية وطنية ، لسان حال الحركة من أجل الديمقراطية في

[217] توبتة بلقاسم, **واقع التعددية السياسية في الجزائر وأثرها على التعددية الإعلامية, مرجع سابق**,ص102,

	الجزائر
المقر	05 شارع ديدوش مراد . الجزائر العاصمة
مضمون الجريدة	جريدة البديل شأنها شأن أي جريدة حزبية تهتم بالتغطية الحزبية من : نشاطات وبيانات ... كما يغلب عليها الطرح القومي المستوحى من قناعة الحزب وتوجهه نشطت الجريدة أكثر إبان حرب الخليج، وذلك بالتغطية الشاملة حركيتها . من الناحية التقنية تبدو ضعيفة خاصة في تقسيم المواضيع الطويلة بكثرة هذه الجريدة لم يطل بها المقام لتتوقف.

3-جريدة النهضة *[218]

تاريخ صدور أو عدد	01 نوفمبر 1990 (العدد التجريبي)
مدير الجريدة	سعدي أبو الأمين
رئيس التحرير	سعدي أبو الأمين
خصوصيتها	نصف شهرية تصدر عن حركة النهضة
المقر	حي 200 مسكن الأخوة عباسي عمارة 03 رقم 09 قسنطينة
مضمون الجريدة	تعتبر من أوائل الجرائد الحزبية التي صدرت في عهد التعددية

[218] محمد الزبدة، **دليل الصحافة العربية الجزائرية**، مرجع سابق, ص 36_52.

	الحزبية، يغلب عليها الجانب الإعلامي، مواضيعها لم تتعدى الأطر التالية: 1-تتبع نشاطات الحزب (حركة النهضة) وتغطية نشاطاتها وذلك هدف أي جريدة حزبية. 2-صبغ المواضيع الإسلامية على الجريدة بدء بالكلمة الافتتاحية التي تتصدر بالحمد، إلى المواضيع الدعوية والتربوية التي لا تخرج عن الخطب المسجدية ، وبالتالي وقعت في التقليد بفعل أقلامها ولو أنها حاولت استكثاب الدبلوماسي السابق (مشحود رابح) كما خصصت صفحة طلابية تتبع نشاط الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين التابع حركة النهضة. 3-مهاجمة السلطة السياسية ، وزاد ذلك أثناء حرب الخليج فتورطت في المبالغة في مناصرة العراق وكان ذلك أحد أسباب توقيفها . والجريدة لم تستمر لتتوقف بعد مضايقتها .

4-جـريدة النبــأ *[219]

تاريخ صدور أول عدد	11 ديسمبر 1990
مدير الجريدة	الطاهر زيشي
رئيس التحرير	قاسم حجاج ثم أحمد الدان
خصوصيتها	أسبوعية ، لسان حركة المجتمع الإسلامي " حماس آنذاك
المقر	36 شارع علي حداد – المرادية– الجزائر
مضمون الجريدة	وإن صدر العدد الأول منها بانتمائها إلى حركة حماس، فإنها في الأعداد التسعة التي تلت العدد الأول بقيت تصدر باسم جمعية الإرشاد وابتداء من العدد (11) بدأت تصدر باسم حركة المجتمع الإسلامي. هذه الحركة كان يرأسها محفوظ نحناح، أعلنت عن تأسيسها من رحم الجمعية في تجمع قاعة حرشة يوم 06 نوفمبر 1990، لتنظم أول تجمع لها بقسنطينة يوم 30 أفريل 1991، بعد حصولها على الاعتماد الرسمي . **وتداول على الجريدة من الوجوه أولهم : د/ بشير مصطفى أستاذ معهد الاقتصاد بالخروبة، وعبد المجيد مناصرة (عضو المجلس الانتقالي + وزير ، وهو الذي ينادي بالتغيير داخل حركة حمس وقائد الانشقاق والخلاف مع**

[219] الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية, مرجع سابق,** ص 94.

	سلطاني)، ثم قاسم حجاج طالب معهد العلوم السياسية (ماجستير)من أبناء غرداية ، صحافي سابق بجريدة الواحة، وقلم من الأقلام الأولى بجريدة النبأ . النبأ من الجرائد الحزبية القليلة التي ثبت في وجه العواصف الإدارية والمالية بعد توقف جل الجرائد الحزبية وهي مستمرة إلى يومنا هذا أقلام كثيرة كتبت في الجريدة منهم طلبة معهد الآداب بالعاصمة (حمود شامي، فاطمة رحماني، سمية شايب ، آسية عثمانية، ورضا هني ، **فاتح لعقاب، علي لكحل، بشير رحماني، توفبق بجبج). الجريدة ارتفع عدد صفحاتها من 16 صفحة إلى 24 صفحة ابتداء من العدد 157 ثمنها20 د ج**

5- جريدة المنبر [220]

تاريخ صدور أول عدد	ماي 1991
مدير الجريدة	المهدي عباسي علالو
رئيس التحرير	محمد زردان / فريد بن الشيخ
خصوصيتها	نصف شهرية ، لسان حال الجمعية الشعبية للوحدة والعمل
المقر	116 ، شارع طرابلس ، حسين داي ، الجزائر

[220] تويتة بلقاسم,, **واقع التعددية السياسية في الجزائر وأثرها على التعددية الإعلامية, مرجع سابق,**ص103

مضمون الجريدة	هذه الجريدة تابعة لحزب تعددت قناعاته ومشاربه ذك لأنه ضرب على جميع الأوتار . هذا الحزب يقول في أهدافه المقدمة مع أوراق اعتماده أنه حزب وطني عربي إسلامي، ذو اتجاه وسطي يرمي إلى التغيير الجذري للمجتمع الجزائري... إلا أنه أخلط في تحديد الأهداف ، بدأ بانضمامه إلى التحالف الذي دعت إليه جمعية الإرشاد، وعند اندلاع حرب الخليج كان الحزب الوحيد الذي وقف إلى جانب الأسرة الحاكمة في الكويت .ومرة يدعي أنه إسلامي فينظم ملتقى (الإسلام دين ودنيا) وعند فوز الفيس في الانتخابات التشريعية انقلب ضد الإسلاميين ؟! عموما دعا إلى تدخل الجيش، بل ووصل الحال برئيسه(علالو) إلى أن دعا في ندوة حزبية إلى العودة إلى يوم (الأحد) يوم للعطلة الأسبوعية . والمنبر تصدر باللغتين: العربية " المنبر" والفرنسية " la tribune"

6- جـريدة المسيرة[221]

تاريخ صدور أول عدد	12 أكتوبر 1991

[221] تويتة بلقاسم, **,واقع التعددية السياسية في الجزائر وأثرها على التعددية الإعلامية, مرجع سابق**,ص105.

مدير الجريدة	جمال الدين حبيبي
رئيس التحرير	بلة موسى
خصوصيتها	نصف شهرية، سان حال حزب الوحدة الشعبية
المقر	75 شارع حمو مختار (المقري)وهران
مضمون الجريدة	المسيرة هي اللسان الرسمي بالرقفة مع السبيل الصادرة باللغة الفرنسية لحزب الوحدة الشعبية، الذي يترأسه جمال الدين حبيبي الذي يجعل أهدافه بالدرجة الأولى تنصب على الزراعة فالصناعة فالتجارة يغلب عليها الطابع الوطني، حزب الوحدة الشعبية أحد أطراف التجمع الوطني الذي تكتل منذ انتخابات ديسمبر 1991. جريدة المسيرة زيادة على تتبعها لنشاطات الحزب ، تنشر مواضيع مختلفة ودراسات. رئيس الحزب ومدير الجريدة في نفس الوقت أول رئيس حزب يعن ترشيحه للانتخابات الرئاسية التي أعلنت في خطاب رئيس الدولة يوم 30 أكتوبر 1994

7_ جـريدة الليبرالـــي[222]

تاريخ صدور أول عدد	22 أكتوبر 1991
مدير الجريدة	لوناس فريدي
رئيس التحرير	لوناس فريدي
خصوصيتها	نصف شهرية تصدر عن شركة (كوميديا) تابعة لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات (UDL)
المقر	شارع أحمد قادرة ، بئر مراد رايس
مضمون الجريدة	تتبنى هذه الجريدة أطروحات حزب UDL يقوده السيد مولا بوخالفة كما جاء في أهدافه المرافقة لأوراق اعتماده الذي تحصل يوم 20فيفري 1991 ومن أهم أهدافه: - العمل على إقامة اقتصاد السوق، وحرية المبادرة وتطوير الجهاز الاقتصادي الوطني بغية تلبية كل الحاجات - كـا يتبنـى الحـزب المبـادئ الديمقراطيـة للمدرسـة الأنجلوسكسونية التي شعارها " الرجل المناسب في المكان المناسب" ؟!

[222] الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية, مرجع سابق,** ص97.

	ومن هذا المنطلق جاء العنوان (الليبرالي) ليوحي بتوجه الحزب من الناحية الاقتصادية على الأقل – جريدة الليبرالي التي تصدر باللغتين العربية والفرنسية لا تحتوي على الجديد كما أن الناحية التقنية والفنية جد متواضعة. الجريدة توقفت بسرعة وكأنها صدرت كنشرية للحزب تواكب الانتخابات التشريعية 1991 .

7- جريدة السياسي [223]

تاريخ صدور أول عدد	20 ديسمبر 1991
مدير الجريدة	عمار علوي غريسي
رئيس التحرير	إسماعيل معراف غالية
خصوصيتها	أسبوعية / حزب العدالة الاجتماعية
المقر	16 شارع حسين طياح، الجزائر العاصمة
مضمون الجريدة	**شعار الجريدة: [وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل]** لسان حزب العدالة الاجتماعية الموجود مقره بـ: شارع قاروب

[223] الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية, مرجع سابق,** ص98.

	إبـراهيم ببسـكرة ويرأسـه مـدير الجريـدة نفسـه (عمـار علـوي غريسـي)[224]، الحـزب تحصـل علـى أوراق اعتمـاده يـوم 24 جويلية 1991. الجريدة لم تعمر طويلا، اعتمدت في تحريرها على مناضلي الحزب بالدرجة الأولى ، والبقية مجموعة طلبة من خريجي معهد الأدب بالعاصمة نذكر : فاطمة رحماني (قلم بعده صحف مثل : المسار المغربي، النبأ، الشروق الثقافي، كريستال. متخرجة عام 1991)، علا ل وبشير مفتي عضوان في رابطة إبداع الأدبية ولهما كتابان طبعا على نفقة الجمعية، تخرجا من معهد الأدب عام 1992 في: النور, الجزائر اليوم، الحوار. سمية الشايب: متخرجة من معهد الأدب عام 1994 مشرفة على الصحيفة الأدبية للنبأ .آسية عثمانية : متخرجة من معهد الأدب عام 1992 كتب كذلك بصحيفة النبأ، وبإذاعة القرآن الكريم. عاشوراء الأقطع: متخرجة هي الأخرى من معهد الأدب. والجريدة لم تعمر طويلا.

[224] **عمار علوي غريسي** مهنة رئيس الحزب المولود بالبهيمية ولاية الوادي يوم: 1جانفي 1943 كاتب مسرحي

8- جريدة الرئيس [225]

تاريخ صدور أول عدد	24 ديسمبر 1991
مدير الجريدة	محمد يوسفي
رئيس التحرير	مدني قصري
خصوصيتها	أسبوعية شاملة، لسان حال جبهة أجيال الاستقلال
المقر	شارع محمد خميسي، ص.ب 490 قصر البخاري –المدية–
مضمون الجريدة	جريدة (الرئيس) لسان حال جبهة أجيال الاستقلال، صدر أو عدد منها بمناسبة الانتخابات التشريعية الملغاة . يدير الجريدة مدير الحزب نفسه السيد محمد يوسفي[226] جريدة **الرئيس** عادية في أبوابها ، تجعل من الأمير عبد القادر امتدادا لتاريخ الجزائر يستقي منه الحزب مضامينه وأصدافه . ولا يوجد جديد في أبواب الجريدة .

[225] الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية, مرجع سابق**, ص100.

[226] **محمد يوسفي** من مواليد 29 ماي 1960 بقصر البخاري ولاية المدية مهنته صناعي.

9-جـــريدة الأطلس [227]

تاريخ صدور أول عدد	1991
مدير الجريدة	أحمد خليل
رئيس التحرير	محمد فتوحي
خصوصيتها	أسبوعية لسان الحزب الاجتماعي الحر
المقر	52 شارع ديدوش مراد. الجزائر العاصمة
مضمون الجريدة	الجريدة لسان الحزب الاجتماعي الحرَ الذي تحصل على أوراق اعتماده يوم 15 سبتمبر 1989. رئيسه : أحمد خليل[228] استلهم الحزب مشروعه من الأفكار الليبرالية، وقف موقف المتحفظ من نتائج الانتخابات التشريعية. والحزب انضم إلى التجمع الدستوري وكان من المنسحبين من الندوة الوطنية (جانفي 1994)بعد اليوم الأول جريدة (الأطلس) تصدر باللغتين (العربية والفرنسية) تهتم أولا بنشاطات الحزب وبياناته، مديرها نفسه رئيس الحزب يكتب افتتاحيتها باللغة الفرنسية . والجريدة لم تعمر طويلا

[227] تويتة بلقاسم, **,واقع التعددية السياسية في الجزائر وأثرها على التعددية الإعلامية, مرجع سابق**,ص106.

[228] **أحمد خليل** من مواليد عام 1929 بوقة متحصل على شهادة صحفي اقتصادي اشتغل عدة وظائف صحافي اقتصادي، مدير مكتب دراسات اقتصادية .

10- جـــريدة الوفـــاق[229]

تاريخ صدور أول عدد	جانفي 1992
مدير الجريدة	مغني موسى
رئيس التحرير	حاتم سعد الدين
خصوصيتها	نصف شهرية لسان التجمع من أجل الوحدة الوطنية
المقر	حي عين النعجة 1074 مسكن .الجزائر العاصمة
مضمون الجريدة	جريـدة الوفـاق أو L'ENTENTE الصـادرة بـاللغتين (العربيـة والفرنسية)لسان حزب التجمع من أجل الوحدة الوطنية، هذا الحـزب الـذي تحصـل علـى اعتمـاده يـوم 14 أوت 1991 وبالتالي يعد من أحدث الأحزاب على الساحة السياسية يرأسه " موسـى مغنـي[230]" ، هـذا الحـزب يحـدد أهدافـه فـي مـايلي: تتمحـور أهـداف هـذا الحـزب والرئيسـية بصـورة خاصـة حـول المحافظة على الوحدة الوطنية

[229] تويتة بلقاسم, **,واقع التعددية السياسية في الجزائر وأثرها على التعددية الإعلامية, مرجع سابق**,ص106.

[230] **موسى مغني**" من مواليد 06 جانفي 1946 بسيدي داود – بومرداس–، يشغل مدير مركز للتوثيق.

11- جـــريدة العهـد[231]

تاريخ صدور أول عدد	بالتقريب جانفي 1992
مدير الجريدة	محمد سعيدي
رئيس التحرير	خالد عمر بن قفة
خصوصيتها	نصف شهرية وطنية ، التجمع البومديني الإسلامي
المقر	حي بو الصوف .عمارة 45 رقم 07 قسنطينة
مضمون الجريدة	جريدة العهد التي اتخذت شعار(نعاهدكم بضحايا الكفاح... بأنا على العهد حتى الفلاح) وصورة الراحل هواري بومدين شعارا لها، هي لسان التجمع الجزائري البومديني الإسلامي الذي يرأسه مدير الجريدة نفسه (محمد سعدي). والحزب غير اسمه عدة مرات . فقد قدم ملف اعتماده أولا باسم (الجبهة الثورية للصمود والتصدي) إلا أن وزارة الداخلية رفضت الاسم . وبعد مشاورات تغير الاسم إلى التجمع الوطني البومديني الإسلامي الذي اعتمد بتاريخ 13 ديسمبر 1991 قبل أن يصبح(الجبهة البومدينية الإسلامية) بعد المؤتمر التأسيسي لحزب يقول عن نفسه بأنه حزب: لا يساري ولا لائكي ولا إسلامي ب حزب وطني رئيس الحزب " محمد سعيدي "

[231] الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية, مرجع سابق,** ص101

	مدير الجريدة في نفس الوقت لا علاقة له بـ " سعيد سعدي" رغم أصله البربري الذي يعود إلى (المزاملة) النوميدية، وينتمي بالضبط إلى عائلة (أولاد حراث) أحد بطون النمامشة . تربى على يد أخيه "سعيدي الطاهر" المدعو" الطاهر الحراث" من المدرسة الإصلاحية الباديسية . محمد سعيدي اشتغل قاضيا وعدة مناصب في جهاز العدالة حتى سنة 1984 ليتفرغ سلك المحاماة – أما رئيس التحرير فهو عمر بن قفة رئيس تحرير الشروق العربي في نفس الوقت اشتغل طويلا في صحيفة " الوحدة" لسان الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية.

12- جـريدة الخلــف[232]

تاريخ صدور أول عدد	04 أفريل 1992
مدير الجريدة	محمد بن كموخ
رئيس التحرير	أحمد بلخني
خصوصيتها	نصف شهرية ، لسان الحزب الجزائري للعدالة والتقدم
المقر	ص.ب 126 أول نوفمبر . شلغوم العيد
مضمون الجريدة	جريدة الخلف لسان الحزب الجزائري للعدالة والتنمية الذي يوجد مقـره بشـلغوم العيـد والـذي تـم اعتمـاده القـانوني يـوم

[232] تويتة بلقاسم, **,واقع التعددية السياسية في الجزائر وأثرها على التعددية الإعلامية, مرجع سابق,**ص109.

	1991/04/09 .هذا الحزب يرأسه أصغر رئيس حزب في الجزائر آنذاك محمد بن كموخ[233]. جريدة الخلف خرجت إلى الوجود بعد توقيف المسار الانتخابي ومن هذا المنطلق كان تأثيرها على الساحة الإعلامية ضئيلا وإن حاولت – شأنها شأن أي صحيفة حزبية – شرح وعرض أطروحات الحزب وتوجهاته.

ومن خلال هذا العرض لبعض الصحف الحزبية نجد أن الأحزاب السياسية تمثل ركيزة للاتصال السياسي، فوظيفة الاتصال السياسي للأحزاب تكون مبنية طبعا على قنوات تسمح بتمرير مضمون فوتوغرافي مصبوغ بأيديولوجية الحزب السياسي خصوصا [التأييد والمعارضة]، كما وجدنا أن بعض الصحف الحزبية ظهرت بمناسبة تشريعيات 26 سبتمبر 1992 ثم اختفت، وكأنها صحف مناسبات.

كما نلاحظ أن هذه الصحف أغلبها توقفت سنة 1994 ونستثني من هذه القائمة صحيفة النبأ. وقد تميزت فترة (1989-1994)[234]بالنسبة للصحافة الحزبية بما يلي:

1-مرحلة لميلاد عدة عناوين حزبية.

2-سنة 1994 تعتبر نهاية للكثير من عناوين هذه الصحف وهذا بسبب مايلي:

أ- التضييق القانوني والسلطوي * (مثل إعلان حالة الطوارئ 1992/02/09).

---

[233] **محمد بن كموخ** من مواليد 12 أوت 1965 أستاذ مادة العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمدرسة أساسية . عضو في إتحاد الكتاب والصحفيين والمترجمين الجزائريين بحكم ممارسة للعمل الصحفي كمراسل لعدة صحف كما أنه عضو رابطة " إبداع" الثقافية التي يرأسها " الطاهر يحياوي".

[234] محمد الزيدة، **دليل الصحافة العربية الجزائرية**، ص 6_5.

* هذا ما تطرقنا إليه في المبحث الأول بقليل من التفصيل.

ب- ضعف التوزيع، وإفلاس بعض المؤسسات العمومية للتوزيع.

ج_ فتقار جل هذه الصحف لطول النفس الإعلامي بسبب غياب الدعم المالي ، الاحترافية، الخط الإعلامي الواضح ، والسند السياسي القوي ....."

وتربط الصحيفة الحزبية بالحزب من خلال العناصر التالية:

1-**أيديولوجية الحزب:** أن تكون الصحيفة الحزبية ذات مضمون مأدلج لمسار الحزب بعينه فهي وسيلة إعلامية ذات محتوى سياسي، فخطابها رمزي سياسي هادف .

2-**التسمية:** فلم تجمع الأحزاب السياسية على أحادية الاسم ب تعددت كميا واختلفت ضمنيا.

3-**السلطة السياسية والصحافة الحزبية:** أي أن الصحيفة هنا تكتسب مكانتها ويزداد حضورها من خلال العلاقة الوصولية بين الحزب والسلطة السياسية، وكذلك يتصاعد مردودها الفني والإعلامي بناء على فهم الحزب للإعلام واللوازم المطلوبة التوفر لتكوين القسم الإعلامي داخل الحزب ، فقوة المنظمة السياسية تكمن في قوة قطاعها الإعلامي.[235]

[235] هذه العناصر تم إيرادها ارتكازا على: العناوين الصحفية الحزبية التي ظهرت ،- بناء على أهداف وبرنامج ، - واعتمدنا في ذلك على مرجع: الخزرجي، النظم السياسية والسياسات العامة.

* تخضع شرعيته للقاعدة الشعبية

4-علاقة الحزب بالشعب : فكلما كان الحزب السياسي يعتمد القاعدة الجماهيرية*، فإن صحيفة الحزب تكون عاملا تواصليا مقويا للعلاقة القائمة بينهما، باعتبار الصحيفة الحزبية أداة التعبئة وكسب المجال للحزب السياسي.

فكل وسيلة اتصال لا تعكس إلا أفكار فرد أو مجموعة أفراد أو منظمة حزبية تكون هي مالكتها، وهذا ما يجعلنا نقول أن الصحيفة الحزبية تتلقى تعليماتها من الحزب الوصي عليها، فالأحزاب السياسية تمنع نشر الأفكار التي تتعارض مع أيديولوجيتها، فالأحزاب تسعى إلى طبع الصحيفة وفقا ذهنيتها.

سعت الصحف الحزبية في الجزائر إلى مسايرة الوضع الإعلامي الجديد بهدف تحقيق ما يسمى بالتوازن الإعلامي من خلال الفضاء الرمزي الذي تشغله لدى الرأي العام ؟!كما توجد تيارات حزبية سياسية لا تعبر عن أفكارها الا من خلال صفحات الصحف الحزبية التي لا تملكها مثل: **FNA; FFS; RND***[236].

*[236] أبدينا هذه الملاحظة من خلا سؤالنا للعديد من المتهمين بهذا الميدان ومن خلال بحثنا في العديد من المراجع، غير أن حزب جبهة القوى الاشتراكية قيل لنا أنه كان يملك جريدة لكنها توقفت عن الصدور ؟! ، وهي جريدة الجزائر الحرة.

خـــــــلاصـة الفصــل الثــالث :

نستـخلص ممـا سبـق ان الصـحافة الجزائريـة الحزبيـة كانـت تعتبـر مـن الركـائز الأساسـية للعمـل الوطنــي "سياسـيا, عسكـريا, تكـوين الأحـزاب, التعلـيم .." ورغـم اختـلاف مصادرها وأحزابها إلا إن هدفها كان واحد إبان الاستعمار هو شحن الجماهير وتعبئتها من اجل المطالبة بالحرية والاستقلال التامين دون شرط ولا قيد, لهذا تميزت هاته الصحافة في تلك الفترة أنها صحافة سياسية أو ثقافية إسلامية بنسبة أقل بالإضافة إلى إن هذه الصحافة تميـزت فــي صـدورها علـى شـكل أسـبوعي أو شهـري نظـرا للصعـوبات الماديــة, "الطبـع, التمويل..."ضـف إلـى ذلك الموقـف الاستعمـاري المعادي للصـحافة باللغـة العربيـة الذي كـان يقضــي بحجـز أو الوقـف أو سـجن أصـحابها ونذكـر علــى سبيـل المثـال "جريـدة الإقـدام, الشريعة, الأمة...".

ان ما ورد لنا من ادبيات يصور لنا الى حد بعيد وضع الصحافة الحزبية خاصة بعد التغيير الـذي حدث حيث ظهر كم هائل من الصحف الحزبية في فترة اعلان التعددية والتـي كانـت حافلـة بالعديد من الاحداث السياسية والأمنيـة التـي سادت المجتـمع الجزائـري بشكل عـام,حيث صـارت السـاحة الجزائرية ملئا بالصحف الحزبية ,منها ما هو مبني على اسس مهنيـة صـحيحة ومنهـا مـا هـو فوضـوي لا يستند الــى اي منطـق ,تحت وطـأة تداخل وتضارب وظائف البنى وعدم تحديد دور كل عنـصر داخل البنية العامـة للمجتمع ممـا ادى اختـلال الوظـائف ,ممـا اثـر علـى النسـق الاعلامـي وقلـص مـن دور الصـحافة الحزبيـة فـي الساحة الاعلامية والسياسية .

خـــلاصة القســم النظــري :

يعد الاتصال السياسي عنصر مهم جدا في العمل الحكومي والانتخابات والمجتمع المدني ووسائل الاتصال والرأي العام والاستطلاعات ، ولا يمكن الفصل بينهم . فالأول يشتغل بالعمل السياسي وتدبير الشأن العام، ومرتبط برؤية إيديولوجية ، أما الشأن السياسي فهو مفتوح على جميع الاقتراحات...وكلتا الحاتين هناك علاقة بالتنمية المرتبطة أصلا بالاتصال, ومن تم فالاتصال السياسي فضاء لتدافع الخطابات المتناقضة للفاعلين الشرعيين المتحدثين في السياسة.

ومن شروط الاتصال السياسي الجمع بين القول والفعل واعتماد التمثيلية كآلية للتداول .وإشكالية المساواة بين تسويق الآراء، لذلك أي تقويم يكون نسبيا .ورغم ذلك فالاتصال السياسي هو المحرك للفضاء العمومي، لأنه نشاط سياسي تقوم به أطراف متعددة سياسية وإعلامية ومدنية، ومؤثرة في الرأي العام.

رغم كل تلك الصعوبات والإخطار التي واجهت هذا النوع من الصحافة " الحزبية " مع نظيراتها من الصحف آنذاك إلا أنها مثلت ضربة قاضية وناجحة لأثقل نوع من الاستعمار هو الاستعمار الاستيطاني فهي الكفاح الإعلامي الذي انبثقت منه الأسباب الجوهرية لنجاح الثورة الجزائرية.

ان وضع الصحافة الحزبية بعد التغيير الذي حدث حيث ظهر كم هائل من الصحف الحزبية في فترة اعلان التعددية والتي كانت حافلة بالعديد من الاحداث السياسية والأمنية التي سادت المجتمع الجزائري بشكل عام,حيث صارت الساحة الجزائرية ملئا بالصحف الحزبية ,منها ما هو مبني على اسس مهنية صحيحة ومنها ما هو فوضوي لا

يستند الى اي منطق ,تحت وطأة تداخل وتضارب وظائف البنى وعدم تحديد دور كل عنصر داخل البنية العامة للمجتمع مما ادى اختلال الوظائف ,مما اثر على النسق الاعلامي وقلص من دور الصحافة الحزبية في الساحة الاعلامية والسياسية .

سعت الصحف الحزبية في الجزائر إلى مسايرة الوضع الإعلامي الجديد بهدف تحقيق ما يسمى بالتوازن الإعلامي من خلال الفضاء الرمزي الذي تشغله لدى الرأي العام ؟!كما توجد تيارات حزبية سياسية لا تعبر عن أفكارها الا من خلال صفحات الصحف الحزبية التي لا تملكها.

القسم التطبيقـــي :الصحافة الحزبية ومرجعياتها الفكرية في معالجتها لقضايا حقوق الانسان في الجزائر

1- الفصـــل الاول : الصحافة الحزبية في ظل التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر.

2- الفصل الثاني :تحليل الخطاب الاعلامي للصحف الحزبية الجزائرية.

الفصـــل الاول : الصحافة الحزبية في ظل التعددية السياسية والإعلامية في الجزائر

4- المبحث الأول: وضعيــة الصحــافة الحـــــزبية فـــي الجـزائر.

5- المبحث الثاني: الاطـر المؤثرة فــي وضعية الصحافة الحــزبية .

6- المبحث الثـالث: المعادلات الأساسية الغائبة عن الحركة الحزبية في الجزائر

الفصـــل الاول : الصحافة الحزبيـة فـي ظل التعدديـة السياسية والإعلاميـة فـي الجزائر

تمهيـــــــد :

ان العلاقـة بـين الاعـلام والتعدديـة والديمقراطيـة ، تفتـرض الـوعي الـدقيق بالمعـاني النظريـة لهـذه المفاهيم،وحـدود تطبيقهـا فـي الواقـع فـلا يصـح القـول بوجـود تعدديـة سياسـية تسـيطر علـى اعلامـه نظـرة شـمولية واتجـاه سياسـي واحـد ،فالتعدديـة السياسـية لا تعنـي بالضـرورة الديمقراطية،وليست هي الحل الوحيد لحل ازمة الديمقراطية ، لأنه قد تكون هناك تعدديـة حزبيـة وتكـون هنـاك تعدديـة إعلاميـة، لكـن ليسـت بالضـرورة هنـاك حريـة اعلاميـة وصـحافة مستقلة ، وهذا مـا سنحاول فـي دراستنا هذه من خـلال تجربـة التعدديـة السياسية والإعلامية في الجزائر من خلال المباحث التالية :

1-المبحث الأول: وضعيـــــة الصحـــــافة الحـــــزبية فـــي الجـــزائر.

2_ المبحـث الثـــاني: الاطـر المـؤثرة فـي وضعية الصحـافة الحـزبية .

3 _المبحث الثـالث: المعادلات الأساسية الغائبة عن الحركة الحزبية في الجزائر.

المبحث الأول: وضعيـــــة الصحـــــافة الحـــــزبية فـــي الجـــزائر

فـي هذا العنصـر من الدراسـة الميدانيـة نقوم باسـتخراج العوامـل الأساسـية المتعلقـة بالصـحافة الحزبيـة فـي الجزائر،بمعنـى اسـتخراج المؤشـرات الكليـة التـي تركـب لنـا منـاخ الصحيفة الحزبية، والامتدادات التي تصيغ دور هذا النوع من الصحافة في المجتمع

اولا :الصحافة الحزبية والتعددية الحزبية[237]:

جـاء فـي هذا العنصـر –حسـب إجابـات أفراد العينـة – أن وضـع التعدديـة الحزبيـة يعكس إلـى حد كبير وضـع الصـحافة الحزبيـة. وتمركز هذا القصد علـى العديد من الحجج العلمية الواقعية:

1 _ تفسير وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية وبالمقابل قلة الصحف الحزبية

_ بعض الأحزاب السياسية لها قاعدة شعبية صغيرة وهذه الأحزاب لا تمتلك صحفا حزبيـة تعبـر عـن برامجهـا وآرائهـا وهذا مانلمسـه فـي بعض الأحـزاب التـي حصـلت علـى الاعتماد مآخرا.

_ وجـود أحـزاب سياسـية بـدون تعـدد الأفكـار وتعـدد البـرامج وبالتـالي فـي الأصـل الصحف الحزبية أصبحت تنشر تقريبا نفس المحتوى الإعلامي بسبب الانتقال من التمايز إلى التماثل، رغم أنه في برامج (أهداف) الأحزاب يوجد اختلاف في الأسماء دون البرامج والمحتوى[238].

ثانيا _ تراجع عدد الصحف الحزبية الان مقارنة على ما كانت عليه في التسعينيات

1_ السياسة المنتهجة من طرف السلطات المعنية أدت إلى تغيير صورة التعددية الحزبية كما كانت عليه في التسعينيات.

[237]أن الدراسة هذه تعرض ذلك حسب ما هو موجود عن الصحافة الحزبية في سنة 2014 ،أي بعد أكثر من 20 سنة من إعلانالتعددية الإعلامية.

[238]علي لكحل ,**استاذ محاضر "أ" كلية العلوم السياسية و الاعلام** ,جامعة الجزائر 2014/05/15.

2_ التعددية الحزبية لا تعني إنشاء حزب أو أحزاب أو وجود قوانين تشجع عليها،ولكن التعددية هي ممارسة يومية أي نحكم على الأمور بآثارها مثلما يحلل الوظيفيون المكامن.

3_ وجود الأحزاب واستمرارها يرتبط بدرجة النضال اليومي،وتدخل الصحيفة الحزبية في إطار العمل النضالي للحزب[239].

4_ التعددية الحزبية اليوم يسودها نوع من السكوت مقارنة بفترة التسعينيات (والسكوت يعني عدم وجود أجنحة إعلامية ناطقة باسم الأحزاب).

ثالثا _ مستمد قوة الصحافة الحزبية

1_ قوة الصحافة الحزبية مرتبطة بوجود قاعدة فلسفية ومرجعية نضالية قوية في الحزب.

2_ الديمقراطية "الجوفاء" هي الديمقراطية الفارغة من وجود صحافة حزبية أو معارضة، فوجود معارضة قوية يعني وجود صحافة حزبية نشطة، وبالتالي وجود سلطة سياسية قوية.

3_ الأحزاب السياسية في الجزائر منقسمة إلى وجهتين،أحزاب سياسية تقول أنها مع النظام وهي تملك صحفا حزبية،لكن وجود المعارضة من أجل المعارضة والمساندة من أجل المساندة، يجعل الحركة الحزبية فارغة من أهدافها التي تدعو إلى التوعية والتغيير في إطار الأسس التي تحكم الحوار[240].

4 _ أن وجود عدة أحزاب يستلزم وجود عدة صحف لنشر الثقافة الحزبية وسط الأفراد والرأي العام ضف الى ذلك غموض مفهوم "التحزب" والانتماء إلى الحزب لدى الجزائريين وهذا يعود إلى مدى قناعة القائمين على الأحزاب بأهمية الإعلام الحزبي الذي له دور أساسي في تلقين المواطنين "التنشئة السياسية".فأغلب الأحزاب في الجزائر لا تؤمن بدور الإعلام في نشر أفكارها في أوساط المجتمع،مما جعلها تقع في خطأ الاعتقاد بدل القيام بالعمل الميداني الإعلامي الذي تمثله الصحافة الحزبية.

---

[239] حميد بوبغلة, **عضو قيادي في حزب العمال الجزائري**,2014/10/12.

[240] خيرة بوخاري ,**نائبة في البرلمان ,حزب العمال الجزائري**,2014/10/12.

5_ التعددية الحزبية في الجزائر تحتاج إلى دعم لأن الديمقراطية تتطلب أحزاب "فاعلة" في إطار نظام ديمقراطي فاعل أيضا.

6_ أداء الأحزاب السياسية يرتبط بنشاطها الميداني وهذا ما سقطت فيه أغلب الأحزاب الجزائرية فاحتجاب النشاط يؤدي إلى اندثار الحزب حيث أصبح المواطن لايعرف أمناء الأحزاب ولا حتى الأحزاب نفسها إلا في الانتخابات خاصة مع الكم الهائل من الأحزاب التي اعتمدت ماخرا قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة "تشريعيات 2012" [241]كما تناولته دراسة الطاهر بصيص في عنصر "الانفتاح السياسي في الجزائر".

رابعـــا _ التحالفات التي تقوم بها بعض الاحزاب

1_ التعددية الحزبية خاضعة للسلطة من خلال وجود تكتلات حزبية مما يعني القضاء على المنافسة الديمقراطية وتكوين احزاب مواليةللسلطة يتقدمها اكبر حزبين من حيث القاعدة الجماهيرية التي اكتسبها من خلال العلاقة التاريخية لهذا الاخير مع الثورة التحريرية " حزب جبه التحرير الوطني " , والذي اوجد لنفسه بديلا يحمل نفس المبادئ والأفكار لكن باسم اخر " حزب التجمع الوطني الديمقراطي ".وهذا يؤدي إلى غياب الإيديولوجيةالواضحة لكل حزب مثل ما فعلته " **حركة حمس**" مع "**جبهة التحرير الوطني**" و "**حزب التجمع الديمقراطي**" من تحالف بعد رئاسيات 2004 وبعد اقتراب الانتخابات البرلمانية لسنة 2012 قامت "حركة حمس"بتغيير الوجهة نحو "حزب النهضة ,والإصلاح "بحكم أنها أحزاب ذات اتجاه إسلامي مما أدى إلى افراز تحالف " **تكتل الجزائر الخضراء** " , وفكت رابطتها من التحالف الرئاسي في ديسمبر 2011 ,وهذا يعكس أيضا الضعف الذي تعانيه بعض الأحزاب والجري وراء المصالح الخاصة على حساب مصالح المجتمع.

[241]الطاهر بصيص,**اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون من خلال جريدتي الشروق والوطن علي النخب السياسية , مرجع سابق,62_63,**

2_ التعددية عاشت فقط عشرة سنوات من 1989 إلى 1999 لأنه بعدها لم يتم اعتماد أي حزب فاعل على الساحة السياسية إلا بعد الإصلاحات السياسية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية والإعلان عن ميلاد عدة أحزاب سياسية جديدة ,والتي بلغت 39 حزبا تم اعتمادها سنة 2012 ,وهي ليست أحزاب سياسية تمثل المعارضة بمعنى الكلمة لتنافس وتطرح برامج فاعلة من اجل التغيير والتحسين وهذا من خلال التتبع لخطاباتها السياسية في حملتها الانتخابية خلال تشريعيات 2012 .[242]

3 _ التعددية الحزبية لا زالت في طور التجربة بسبب الأزمةالأمنية التي شهدتها البلاد، ولأن فيه قوى سياسية أخرى موجودة ترى أنها "مظلومة" مثل حزب البعث خاصة بعد منح العديد من الوجوه السياسية الجديدة الاعتماد لإنشاء أحزاب واعتمادها ضمن إصلاح قانون الأحزاب الأخير2012 [243].

4_ التعددية في الجزائر "شكلية وسطحية" لغياب مبدأ التداول على السلطة سلميا،تدخل العسكر في السياسة،غير مفتوحة للجميع مثل: الإسلاميين أو أي حزب أخر غير حزب جبهة التحرير الوطني، لكن هذا لا يعني أنها وصلت إلى بعض الوجوه بالانتخابات وتنوع الترشح لكن بالولاء والحفاظ علي المصالح من ساهموا في وصول هذه الوجوه الى السلطة [244].

رابعـــا: الصحافة الحزبية وحضورها داخل التعددية الإعلامية:

المشهد الإعلامي في الجزائر لا تزال تحدّه العوامل السياسية والتحفظات الأمنية،مما جعل ميدان الصحافة المكتوبة محصورا بين الصحافة الخاصة والصحافة العمومية،وهذا ما أدى إلى أن تبقى في الزاوية البعيدة ولم تعرف سوى حضور "محتشم" لجريدة "صوت الأحرار"(التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني) في الأكشاك.ويبرر هذا القصد من خلال الحجج التالية:

[242]يوسف جمعة,**مدير جريدة البلاد ,01**/2014/11.
[243]احمد شوتري, **الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي12**/2014/10.
[244]احمد شوتري, **الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي12**/2014/10.

1- استمرار وجود حالة الطوارئ والتي لم ترفع إلاسنة 2012 بأمر رئاسي وهي مرفوعة شكليا و في واقع الأمر مازالت موجودة وهذا ما يثبته منع أي مسيرات أو مظاهرات داخل العاصمة ، الحواجز الامنية الموجودة داخل التجمعات السكنية وبالخصوص في عاصمة البلاد .

2- الوضع السياسي والأمني الهش بسبب تراجع هامش الحريات، وتقيد الصحف بترسانة من القوانين، قانون الاعلام الجديد الذي رفع التجريم عن الصحفي لكن حل مكانه الرقابة الداخلية للمؤسسة ، في ظل غياب قانون ينظم الصحافة الحزبية مثلما استحدث في تنظيم الصحافة الالكترونية وقطاع السمعي البصري اي ان الصحافة الحزبية تخضع لقانون الصحافة العامة الاخرى " "ليس لديها قانون خاص بها"

3-تراجع الصحف الحزبية بشكل كبير مقارنة بفترة التسعينيات التي كانت نسبة الصحف فيها بمعدل اثنين الى ثلاث صحف لكل حزب, والسبب الرئيسي لهذا التراجع يعود بنسبة كبيرة الى الازمة الامنية التي شهدتها البلاد وتوقيف المسار الانتخابي وحل الاحزاب والتي بموجبها غلقت المؤسسات الصحفية التابعة لها .

4- التعددية الإعلامية في الصحف أفضل من التعددية في الصحف الحزبية إذا ما أجرينامقارنة من ناحية الأداء , وهذا راجع الى نقص وضعف المنافسة التي سببها قلة الصحف الحزبية ان لم نقل انعدامها

5- وجود صحف حلت محل الصحافة الحزبية " الصحف الموالية " (كالبلاد و ليبرتي, والأجواء, المحور...)يمولها أناس ينتمون إلى أحزاب معيّنة مثل:محمد جمعة مالك صحيفة البلاد الذي كان عضوا قياديا في حركة مجتمع السلم وأصبح الان عضو مؤسسا في حركة تاج ،وذلك أن الخط السياسي للقائمين على هذه الصحف يتوافق والخط السياسيلأحزاب معيّنة، وهي غير معلن عنها رسميا.

6- الصحافة الحزبية يحدّدها التعدّد من ناحية الكم والنوع، وهما مقياسان أثبتا تأثيرهما على الصحافة الحزبية.

7- تحتاج الصحافة الحزبية إلى الدعم والتطوير من الزاوية الاحترافية والتجارية.

8- وسط المنافسة التي تفرضها الصحافة الخاصة في السوق الاعلامية ،ترتبط الصحافة الحزبية بعدة متحكمات هي : المقروئية ،الانتشار ،التوزيع، الإشهار، درجة الثقافة الحزبية، التحزب، الوعي لدى الرأي العام، الانتماء إلى الحزب وإشكالية الثقافة السياسية.

9- أغلب الأحزاب في الجزائر لا تؤمن بقوة الإعلام في نشر أفكارها في أوساط المجتمع.

10- ضعف منافسة الصحافة الحزبية , للصحافة الخاصة في كسب الرأي العام.

11- لابد من وجود مرجعية نضالية لدى الصحافة الحزبية(وجود مناضلين مخلصين).

12- عدم إدراك قيمة الرسالة الإعلاميةمن طرف الحزب , والتي من شانها ان تكسبه قاعدة جماهيرية ,لايمكن ان يكسبها بأي وسيلة اخرى " التسويق السياسي عن طريق الاعلام بمختلف وسائله".

خامسا _ تعريف الأحزاب الجزائرية للصحافة الحزبية:

مفهوم الصحيفة الحزبية يختلف حسب برامج الحزب ورؤاه وأهدافه السياسية وحسب تقديره لوظائفها.ويكون ذلك من خلال ما يلي:

1_ صحيفة حزبية تمثل لسان مركزي للحزب: وهي صحيفة لا تخرج عن دائرة أنها نضالية مهتمة فقط بالنشاط السياسي للحزب والترويج لأفكاره والدفاع عن مبادئه،ومواجهة خصومه بتبني مواقف الحزب الرسمي وهي عادة ما تكون أسبوعية أو شهرية،وبالتالي فإن الأحزاب التي تعتمد هذا النوع تميل غالبا إلى التفصيل والتحليل (رأي)مثل جريدة "**المجاهد الأسبوعي**" التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني.

2_ صحيفة حزبية إخبارية: هي عبارة عن جريدة يومية تتولى تناول الأخبار والمعلومات بما ينسجم ورؤية الحزب التابعة له،فالتلاقي بين مؤسسة الصحيفة والحزب السياسي يكون على مستوى رسم السياسة التحريرية للجريدة،أي خطها الافتتاحي هو خط الحزب السياسي.وفي هذا الإطار نجد "**صوت الأحرار**" التابعة لحزب جبهة

التحرير الوطني، وهي أكثر انفتاحا في تناول الأخبار.وتميل إلى الاهتمام بالجانب التجاري من خلال اعتماد الإشهار.

سادسا : الجـــوانب التنظيمية للجـــريدة الحـــزبية:

1 _ مـكـــونات هيئة التحـــرير داخـــل الصحف الحزبية:

هيئة التحرير تتطلب وجود صحفيين محترفين،وفي الصحافة الحزبية يغلب الطابع السياسي في التكوين لدى الصحف الممثلة للسان المركزي للحزب،وصحفيين موظفين في الصحف الإخبارية،وتؤكد كذلك بالاعتماد على مايلي:

أ_ في الجريدة الإخبارية الصحفيون يتلقون أجورا مقابل عملهم لأنهم يعاملون كصحفيين محترفين، وليس بالضرورة أن يكونوا مناضلين في الحزب، لكنهم ملزمون بعدم الخروج عن أطر الحزب السياسي ("صوت الأحرار").

ب _ في الصحيفة التي تمثل اللسان المركزي للحزب نجد وجهتين:

_ صحيفة حزبية نضالية: وبالتالي لا تعتمد إلا على المناضلين والمنخرطين الأعضاء والقيادات الحزبية للكتابة فيها مع تغييب عامل الاحترافية،وهناك المحرّر لا يتلقى أجرا مقابل ذلك ("الأخوة"،"النبأ").

_ هناك من تعتمد في التحرير على المناضلين والأعضاء الحزبية في التحرير إضافة إلى صحفيين موظفين يتلقون أجورا مقابل عملهم(" المجاهد الأسبوعي")ومن هنا نستخرج العنصرين التاليين:

_ التكـوين السياســي: الصحف التي تعتمد التكوين السياسي فقط تكون مادتها التحريرية تميل إلى التأليف أكثر ولا تحترم القواعد الفنية في الكتابة الصحفية.

-التكـوين ألإعلامــي : الصحف التي تنتهج هذا البعد تكون أكثر توازنا في مضمونها من الناحية الفنية نتيجة اعتمادها على الكفاءات الإعلامية مثل: "صوت

الأحرار"(الذين يكتبون فيها منهم الجامعيون، والدكاترة)، وحتى صحيفة "المجاهد الأسبوعي".

سابعـــا : الهيكل التنظيمي في الصحف الحزبية:

1- لا يختلف عن باقي الصحف الأخرى من خلال وجود القيادات الصحفية والصحافيين مع اختلاف في عدد الأقسام، فبعض الصحف الحزبية تسقط قسم الإشهار لأن هدفها نضالي وليس تجاري.

2- **الإمكانات التقنية:** يشترك معظمها في عدم امتلاك المطابع،لكن تختلف في التكنولوجيات المعتمدة في تحرير المادة الإعلامية.إذ توجد صحف حزبية ("صوت الأحرار" مثلا و"المجاهد الأسبوعي") تعتمد على أجهزة الإعلام الآلي والانترنت عكس صحيفة "الأخوة" وهذا ما أثبتته الملاحظة الميدانية.

ثامنـــا : كيفية تكوين المادة التحريرية في الصحف الحزبية

المادة التحريرية هي المحتوى الذي تحمله وتنشره الصحيفة الحزبية، وهو محتوى مختلف وفق لأيديولوجية الحزب السياسي الصادرة عنه الصحيفة، وفي جمع وتكوين المضمون تختلف الطرق والسبل من حزب إلى آخر ومن نوع إلى آخر.ومن أنواع الصحف الحزبية كما يلي:

1 - في الصحف الحزبية النضالية التي تمثل اللسان المركزي للحزب يتم جمع المادة التحريرية من مصادر مباشرة التي تمثل المراسلات التي تأتيهم من المكاتب الولائية والمعلومات الخاصة للحزب بحكم نشاط أعضاء وقيادات سياسيا، وكذا الإطلاع على الصحف والجرائد الخاصة. وقد تلجأ الصحيفة الحزبية المركزية إلى الاعتماد على المراسلين المتعاطفين مثل: "المجاهد الأسبوعي"(FLN).

2 – في الصحف الحزبية الإخبارية يتم الحصول على المادة التحريرية من مصادر مباشرة والتي يمثلها المراسلون الصحفيون المتواجدون على مستوى الولايات والمصادر غير المباشرة التي تمثلها الصحف الأخرى،ووكالات الأنباء خاصة وكالة الأنباء الجزائرية.

3– في كلا النوعين من الصحف الحزبية يتم اجتماع هيئة التحرير ومناقشة القضايا المطروحة قبل طبعها ونشرها فيما يسمى بـ "البريفينغ".

4 – الاعتماد على شبكة الانترنت وهذا ما لاحظناه من خلال الملاحظة الميدانية في "المجاهد الأسبوعي" و"صوت الأحرار". "**بالإضافة إلى المعلومات التي يتم انتقاؤها وفق تقدير الطاقم الصحفي للجريدة بمختلف الأقسام**"[245] وفي ذلك إشارة إلى اعتماد الشبكة العنكبوتية.

تاسعا : الحزب والصحيفة الحزبية

1 _ مصادر تمويل الصحيفة الحزبية

يتم التمويل في الصحف الحزبية بالاعتماد على المداخيل الذاتية من خلال الإشهار وعائدات المبيعات والمساعدات التي يقدمها الحزب للصحيفة من خلال رصد ميزانية خاصة للصحيفة ضمن الميزانية الخاصة بقطاعه الإعلامي ونستنتج مايلي:

_ الصحف الحزبية المناضلة التي تعتمد فقط محررين مناضلين يكون تمويلها من طرف الحزب في الغالب مثل ما كان عليه الحال في صحيفة "النبأ" ما يمثل بنسبة 90% من الدعم للمجلة وأخرى تزاوج ما بين العائدات وتدعيمات الحزب مثل: "الأخوة" و"المجاهد الأسبوعي".

– الجرائد الحزبية الإخبارية لا تعتمد على مداخليها الخاصة فقط مثل : "صوت الأحرار"والصحف الحزبية بأنواعها في الغالب لا تكفيها المداخيل الخاصة بها وهذا يقعها في المديونية مع المطابع،ومديريات الضرائب مثل:صحيفة "المجاهد الأسبوعي".:"**فيه مصدرين**

[245] جلول جودي , **عضو قيادي في حزب العمال الجزائري والناطق الرسمي باسم الحزب** ,2014/10/12.

للتمويل،المصدر الأول وهو الإشهار الذي يأتينا عن طريق ANEP والمصدر الثاني يأتينا من طرف الحزب،وهذا الدعم أصبح محدودا ولا يكفي بالتزامات الصحيفة".

عـــاشرا _ المســـاحـــات الاشهـــــارية فـــي الصحيفـــة الحـــزبية:

1 _ مـوقــع الاشهـــار فـــي الجـــريدة الحـــزبية

الصحيفة الحزبية،صحيفة ذات مبادئ فهي لا تقترح مساحات واسعة للإشهار،وثمة الصحيفة الحزبية الإخبارية تلجأ إلى اعتماد الإشهار لتمويل نفسها.كما أن قيود قانون الإشهار غير الواضحة بالنسبة لهذا النوع من الصحف، يحاصر أهدافها الاشهارية.ونؤشر لذلك بما يلي:

أ _ الصحيفة الحزبية التي تمثل اللسان المركزي لا تعتمد إلا على مساحات ضيقة في الإشهار حتى لا تنحرف عن خطها النضالي رغم أنها تموّل ذاتها بذاتها.

ب_ الصحيفة الحزبية الإخبارية بحكم الانفتاح القليل الذي تتمتع به تتجه نحو الاعتماد على الإشهار من أجل جلب الأموال.

ج _ خضوع سوق الإشهار للاحتكار إذ تمنح مساحات أكثر للصحف ذات معدل السحب الكبير، فالإشهار تحتكرهANEP. وهنا بعض الصحف الحزبية تعتمد على المساحات الاشهارية التي تمنحها لها ANEP مثل :"صوت الأحرار".

د _ مضمون الإشهار يكون لبعض المؤسسات الكبرى كشركة الاتصال (الهاتف المحمول) وهو إشهار ذو طابع تجاري ("صوت الأحرار) , وهذا يحتاج الى انتشار كبير وهذا يستلزم ان يكون التوزيع كبيرا .

هـ _ الصحافة الحزبية الآن هي ليست – في معظمها – صحافة تجارية، بل صحافة نضالية فهي بحاجة إلى دعم الحزب، لأن قوة الصحف الحزبية هي من قوة الأحزاب، وقوة الحزب هنا تتحدد بدرجة كبيرة بعاملين أساسيين:

- **النشاط الميداني السياسي والتغلغل في أوساط الجماهير.**

- القدرة المالية والتوزيعية التي يتمتع بها الحزب السياسي وفروعه.

هذان العنصران يسمحان بوجود صحيفة حزبية لدى الحزب، وتكون هذه الصحيفة لسانا مركزيا، لأن الحزب تحتضنه الجماهير.

الحادي عشر: الطبـــع، السحـــب والتـــوزيع فـــي الصـحيفـة الحـزبيـــة

1_ لازالت الصحف الحزبية تتصل بالدولة فيما يخص الطبع في المطابع العمومية، وهذه الصحف الحزبية معدّل سحبها يتراوح بين 8 آلاف نسخة إلى حوالي 50 ألف نسخة بالنسبة لليومية،والسحب يتأثر بالمناسبات خاصة الانتخابات.أما التوزيع فتشوبه عدة محددات تختلف من حزب[246]سياسي لآخر وتظهر صفة هذه العناصر من خلال النقاط التالية:

أ _ أغلب الصحف الحزبية تطبع في مطابع الدولة منها "مطبعة المجاهد، الوسط، مطبعة الجزائر".

ب_ تلجأ أغلب الصحف الحزبية التي تمثل لسانا مركزيا للأحزاب في عملية التوزيع إلى الاعتماد على المحافظات، والمكاتب الولائية، وهنا يلعب المناضلين دورا كبيرا في عملية التوزيع وبيع الجريدة،التي يختلف ثمنها من صحيفة حزبية إلى أخرى بين 10دج إلى 15دج،20دج و50دج .

ج _ أما التوزيع اليوم فأصبح في يد الخواص الذين لا يعيرون أهمية كبيرة للصحف الحزبية ذات السحب القليل وبالتالي فهم يسببون مشاكل للصحف الحزبية،"**فالتوزيع الآن يخضع** "**لمافيا**" **التوزيع**"كما يقول محمد نذير بلقرون - المدير العام مدير النشر لجريدة "صوت الأحرار" - وبالتالي فإن التوزيع لا يخضع إلى تنظيم خاص يؤدي إلى تحسين وضعية الصحافة الحزبية مما يجعل نقطة التوزيع تشكل مشكلا حقيقيا لمقروئية الصحف الحزبية.

[246]اليوم نحصي حوالي 63 حزبا، و واكثر من 115 يومية. أما مجموع السحب حوالي 2.5 مليون يوميا حسب معلومات قدمها لنا الطاهر بوعنيقة مدير جريدة "المجاهد الأسبوعي".

الصحف الحزبية التي تمثل لسانا مركزيا للأحزاب يتراوح سحبها بين 8آلاف إلى 20 ألف نسخة بين أسبوعية وشهرية.أما الصحف الإخبارية "صوت الأحرار" فتصل إلى 50 ألف نسخة يوميا.

2- موقف القائمين على الصحف الحزبية من توزيع الصحيفة الحزبية في المحلات والأكشاك:

في هذا الإطار تختلف رؤية القائمين على هذه الصحف الحزبية،بين من يرى أن توزيعها في المحلات والأكشاك يقربها من القارئ وبالتالي الحزب السياسي يكسب المجال داخل المنافسة الإعلامية من الصحافة الخاصة، وبين من يرى أن عدم توزيعها في المحلات هو قاعدة حزبية نضالية يلزم الاعتماد عليها ولا يتم الخروج عنها،ويوضح هذا القصد كما يلي:

أ _ الصحف الحزبية التي تمثل لسانا مركزيا تفضل اللجوء إلى التوزيع عن طريق المحافظات والمكاتب حتى يتسنى للمناضلين بالنشاط والاقتراب من المواطنين وشرح برامج وأهداف الحزب لهم. يقول المبحوث رقم 17 (منصور مراد)[247]:"**وهي تقاليد كل أحزاب الحركة العمالية في كل بقاع العالم، الجريدة تباع هكذا في الأسواق**".

ب _ الصحف الإخبارية الحزبية تلجأ إلى إتباع التوزيع في الأكشاك لطابعها الذي يهتم بالمعلومة،فهي يومية ولا يسمح لها الوقت – بسبب التلف السريع للخبر أو المعلومة – بأن تعتمد على مناضلي الحزب هذا من جهة ،ومن جهة ثانية هي تتمتع بهامش من الاستقلالية . يقول منصور مراد : "**من حيث التناول فتح صفحاتها لمختلف ألوان الطيف السياسي في الجزائر**".

الثـــاني الحادي عشر :التشريع القـانوني في ميدان الصحـافة الحـزبية

لا يوجد قانون خاص ينظم الصحافة الحزبية، لأنها لا تختلف عن الصحافة المكتوبة الأخرى في خضوعها لمبادئ قانون الإعلام من ناحية التعامل مع مضمونها، أما من ناحية التأسيس والوجود فهي تخضع لقانون الأحزاب، ونبين ذلك من خلال النقاط التالية:

[247] منصور مراد ,**نائب برلماني سابق , وعضو في حزب العمال الجزائري,14**/11/2014.

1 _ خضعت الصحيفة الحزبية في تأسسيها لكل قوانين الاعلام بداية من قانون الاعلام 1982 و 1990 و خضعت لقانون العقوبات الذي وصل إلى حد تجريم الصحفي، ومن مطالب صحف الاحزاب إلغاء هذا القانون , لكن نفس الشيء بالنسبة لقانون الاعلام الجديد جانفي 2012م كان كسابقيه ولم يحمل اي جديد للصحافة الحزبية من ناحية التشريع والتنظيم .

2 _ قانون الإعلام هو قانون عام، لذلك فعند التأسيس تكون الصحيفة الحزبية ليست منصاعة فقط وراء قانون الأحزاب، بل أن الجوانب القانونية التي يفرضها قانون الإعلام من ناحية المضمون يجب أن تلتزم بها الصحيفة الحزبية. "**يوجد قانون عام يحكم كل الصحف،لأن القانون العام وهو أنك لما تؤسس صحيفتك تمتثل لقانون الإعلام،فذلك القانون هو الذي تمتثل له إذا مثلا تعمل مقالا والذي يمس شخصا يستطيع أن يقوم بحق الرد أو التصحيح**".[248]

3_ قانون الأحزاب السياسية يضمن لكل حزب الحق في إنشاء صحيفة حزبية، وهي تختلف حسب رؤية كل حزب، لأهمية ووظيفية الإعلام. "**أظن أن كل حزب سياسي حر كي يؤسس صحيفته...**"[249], "**فالصحافة الحزبية ليست بحاجة إلى قانون خاص يحكمها تصدر عن أحزاب، والأحزاب تخضع لقانون يسمى قانون الأحزاب**".[250]

4 _ إذن فالتنظيم التشريعي للصحف الحزبية تتقاطع مجموعة من المواد القانونية وليست قوانين كلية قائمة بذاتها لأن الدليل أنه لا يوجد قانون خاص يسمى "قانون الصحافة الحزبية"،والسبب في ذلك يعود إلى عدم تمتع الصحف الحزبية وخاصة الصحف التي تمثل اللسان المركزي بالاستقلالية، فهي تمثل الحزب في أذهان الجماهير، كما لا يمكنها الخروج مهما كان عن خط الحزب السياسي وخصوصا فيما يتعلق بالصحف الحزبية الإخبارية. "**:لأنه فيه مادة في قانونها الأساسي تقول أن**

[248]نذير بولقرون ,**مدير جريدة صوت الاحرار** ,2014/11/22.
[249]الطاهر **بوعنيقة ,مدير جريدة المجاهدالاسبوعي** 2014/10/19.
[250]خيرة بونعجة ,**نائبة في البرلمان عن حزب جبهة التحرير الوطني** ,2014/10/25.

الجريدة هي تابعة للأمين العام للحزب، بمعنى يذهب الأمين العام، ويأتي آخر هي تبقى دائما مرتبطة بالحزب".

الثالث عشر :تأمين الصحفيين في الصحف الحزبية والتصريح بهم

التأمين والتصريح بالصحفيين في الصحافة الحزبية يخص فقط الصحافيين الموظفين في الصحف الحزبية منها اللسان المركزي، واليومية الحزبية الإخبارية:

1 _ الصحف الحزبية المركزية (لسان مركزي للحزب) لا تهتم بالتأمين لان الذين يكتبون فيها هم مناضلون وأعضاء قياديين في الحزب، فهم معروفون ("الأخوة" لحزب العمال).

2 _ الصحف الحزبية المركزية التي تعتمد على المناضلين في التحرير وعلى الصحفيين الموظفين.

3 _ مطالبة بالتصريح بالموظفين مثل:"المجاهد الأسبوعي".

4 _ الجريدة الحزبية الإخبارية كل صحفييها مؤمنون و مصرح بهم ("صوت الأحرار"). "**الصحفيين الذين يكتبون بالجريدة مؤمنون، ومصرّح بهم**".[251]

الرابع عـــشر: اعتماد الأحزاب السياسية على صحف غير حزبية

تلجأ الأحزاب السياسية في الجزائر إلى الاعتماد على صحف أخرى غير حزبية من الناحية القانونية، لتدعيم مواقفها،وتسويق سياستها ويعود ذلك إلى :

1 _ وجود توافق في الذهنيات بين القائمين على هذه الصحف الخاصة والأحزاب السياسية مثل التيار الامازيغي الذي يعتمد على جريدة ليبرتي، والتجمع الوطني الديمقراطي على جريدة الأجواء،وحركة مجتمع السلم على جريدة البلاد.

[251] الطاهر **بوعنيقة ,مدير جريدة المجاهدالاسبوعي** 2014/10/19.

2_ التدعيم المالي الذي تتلقاه هذه الصحف غير الحزبية من الحزب بحكم أن ملاك بعض هذه الصحف منخرطين في هذه الأحزاب ، مثل: البلاد مالكها محمد جمعة –كان مديرا نشر صحيفة "النبأ" الحزبية سابقا , والآن اصبح ناطقا رسميا لحزب تاج [252].

3 _ نشاط هذه الصحف الخاصة في تدعيم هذه الأحزاب السياسية تحوم به السرية لذلك القواعد القانونية لم تستطع أن تصطاد عمل هذه الصحف، لأنه عند إيداعالتأسيس تأسست على أنها صحيفة خاصة. يقول جلول جودي: "**إذن نرى حتى في بعض الأحزاب ومن ناحية النشاط،الموجودة في الميدان مضعّفة رغم أنها توجد عوامل تسمح بالنشاط السياسي**"[253]إذن توجد هناك أطراف تعملّ في إضعاف الحركة الحزبية في الجزائر ،وأن نشاط هذه الأحزاب محدود لأنها من الناحية الإعلامية لم تعد تعير اهتماما لأهمية الصحيفة الحزبية.

الخامس عشر : مقر الصحف الحزبية

الصحف الحزبية التي تمثل اللسان المركزي للحزب ليس لها مقر مستقل وخاص بها، عكس الجرائد الحزبية الإخبارية:

1_ الصحف التي تمثل اللسان المركزي للحزب توجد على مستوى المقرات الوطنية للأحزاب (الأخوة، النبأ) أو على مستوى القسمات (المجاهد الأسبوعي).

2_ الجرائد الحزبية الإخبارية "صوت الأحرار "لها مقر مستقل عن مقر الحزب الذي تمثله .

السادس عشر : مستقبل الصحافة الحزبية في الجزائر

1_ مستقبل الصحافة الحزبية في الجزائر مرهون بوضعها الراهن،فالبنية الكلية لوضعيتها اليوم،تجعلنا نستقرئ أنها لا يمكن أن تخرج عن هذه الدائرة التي تتسم بالسكوت

[252] حسب ما صرح به , **رئيس تحرير جريدة البلاد, يوم** 25 افريل2014 بمقر الجريدة.

[253] جلول جودي , **عضو قيادي في حزب العمال الجزائري والناطق الرسمي باسم الحزب** ,2014/10/12.

والركود،وبالتالي يتطلب الأمر توفر جملة من الشروط الضرورية والفعالة كي تسمح باتساع نطاقها وانتشارها على مدى واسع:

2_ توفر درجة كبيرة من الوعي لدى النظام السياسي، والحزب السياسي والمواطن.

3_ الخروج عن زاوية النظر إلى الصحف الحزبية المعارضة على أنها مهددة للسلطة السياسية الحاكمة وإنما وجود المعارضة يعني من الأفضل وجود منافسة في المجالات السياسية ورقابة للسلطة بأن تطور إمكاناتها وعملها وتحسن من أوضاع الشعب ويقول د.عظيمي:"**وجود معارضة قوية، يعني وجود سلطة قوية**".

4_ رفع القيود عن بعض الأطراف السياسية الفاعلة بأن تنشط من خلال السماح لها بتأسيس أحزاب سياسية لتقنين عملها السياسي على شرط عدم المساس بمبادئ الأمن والاستقرار.

ويقول في هذا الإطار: "**كذلك فيه قوى أخرى سياسية تنظر لنفسها أنها مظلومة في العمل السياسي، وبالتالي نظرتنا للتعددية نظرة تتسم بنوع من الشك والريبة**".[254]

5_ اليوم تواجد الصحف الحزبية في الساحة الإعلامية يبقى غير كاف لأننا لم نعثر إلا على صحيفة "صوت الأحرار" في الأكشاك من خلال اعتمادنا على الملاحظة بدون مشاركة.

ومن هنا فإننا لكي نتوقع مستقبل هذا النوع من الصحافة في الجزائر لابد أن نأخذ بعين الاعتبار الوضع الراهن،وهذا الأخير لا يبتعد عن السلبية،إذن فمستقبل الصحافة الحزبية يبقى مرهون بتغير عدة عوامل داخل النسق الاجتماعي العام والنسق السياسي بصفة خاصة.

المبحث الثاني: الاطر المؤثرة في وضعية الصحافة الحزبية

[254] احمد عظيمي , عقيد متقاعد وناطق رسمي باسم حزب **طلائع الحريات** ,2014/11/18.

ان العناصر السالفة الذكر هي التي ترسم الصورة الكلية لوضع الصحافة الحزبية في الجزائر،إذ لا يمكن أن تكون صحيفة حزبية مهما كانت في منأى عن هذه الظروف المحيطة بها داخل النظام الذي تنشط فيه ،فهذه العوامل بمثابة جملة أسباب جزئية تكاثفها وتعاضدها يشكل عدد من المتغيرات الأساسية التي تتحكم في سير الصحافة الحزبية، فهي دلائل تأشيرية تجعلنا نعطي أحكاما محددة،لأنها مأخوذة عن معطيات مستخلصة من الدراسة الميدانية.وهو ما سنتناوله في التحليل الموالي،فأطر التحليل كما هو معروف لا تخرج عن وحدات التحليل المركزية التي يحددها الباحث باعتماد قاعدة معطيات المحددة سلفا.

اولا : الإطـــار السيـاسي

1_ لا يمكن أن تخرج الصحيفة الحزبية عن رواق الاتصال السياسي،وتفعيله لصالح الحزب السياسي،وبالتالي فإن اهتمام الحزب السياسي بإنشاء صحيفة ناطقة رسمية أو يومية إخبارية يعني ولو بصفة معينة إعطاء أولوية في أجندته لقوة الإعلام، ودوره في الميدان الإيديولوجي السياسي،ومن هنا فلكي تتحقق التعددية الحزبية الحقيقية ينبغي أن يكون من صلاحيات كل حزب إنشاء منابره الإعلامية المختلفة التي يعبر من خلالها عن مشاريعه و رؤاه.وهنا يكون وجود الصحيفة الحزبية مرتبطة بما يلي:

أ _ السلطة السياسية:

حتى وإن كانت الأحزاب السياسية هي التي تتولى إنشاء صحفها إلا أن السلطة الحاكمة لها القدرة القانونية للتحكم في استمرارية هذه الصحيفة أو توقيفها،والتجربة التي عاشتها الصحافة الحزبية في التسعينيات تثبت ذلك،فمواقف بعض الأحزاب السياسية من السلطة الحاكمة مثل الأحزاب الامازغية: الارسيدي، الافافاس، الاحزاب الاسلامية مثل الجبهة الاسلامية للإنقاذ والمعارضة للنظام السياسي القائم والمطالبة بتعديله،دفعت بأصحاب القرار إلى فرض رقابة ومتابعة لنواطقهم الإعلامية

والحزبية وتوقيفها ويضمن ذلك "المطبعة،الإشهار،والإمدادات المالية التي تمنحها الدولة للأحزاب،فلجأت السلطة السياسية إلى :

– اعتماد نهج التحالفات الحزبية لإضعافالأحزاب المعارضة من خلال التفاف بعض الأحزاب القوية مثل: الارندي، وحمس و الآفلان خلال رئاسيات2009 , وفك ذلك الارتباط قبل تشريعيات 2011 بعد تضارب المصالح , وهذا كذلك يضعف الحياة السياسية ويؤثر على الاحزاب والمجتمع وبالتالي اتساع الهوة بين الاحزاب والسلطة والمواطن ,وفقدان الثقة في كل الاحزاب ايا كان انتمائها.

– الأحزاب التي تملك صحفا حزبية – حسب دراستنا الاستطلاعية والميدانية – وهي:FLN."حزب جبهة التحرير الوطني, هو الحزب الوحيد الذي يملك جريدتين حزبيتين , في حين حزب العمال يملك صحيفة شهرية واحدة ، اما حركة مجتمع السلم تملك مجلة شهرية وذات ظهور غير منتظم و نادر في غالب الاحيان , رغم ان هناك احزاب تعتبر من احزاب السلطة ومشاركة في الحكومة كحزب التجمع الوطني الديمقراطي , لديه قاعدة سياسية وجماهرية كبيرة ولا يملك اي صحيفة تمثل لسان حال هذا الأخير.

– اعتماد التحالفات المنهجية والإيديولوجية من اجل تأسيس قاعدة شعبية قوية لاكتساح الساحة السياسية مثل "تحالف"**تكتل الجزائر الخضراء** في تشريعات 2012 و مقاطعة رئاسيات **2014** , لكن هذا لم يحفز الجماهير على تبني هذا الطرح والتجربة مع الاحزاب الاسلامية في سنوات التسعينيات وارتباطها بالأحداث الدموية في البلاد افقد ثقة الجماهير في مثل هذا النوع من الأحزاب " **الإسلامية** ".

ب_ الحزب السياسي :فالحزب له الدور الكبير في كينونة الصحيفة الحزبية لأن هو المسؤول عليها في كل النواحي،لذلك فلكي تكون الصحيفة الحزبية قوية لابد أن تلقى دعما قويا من الحزب مباشرة،ويظهر هذا خصوصا في :

_ الاهتمام بتحسين قدرات الهيئة التحريرية من ناحية التكوين التقني والتكنولوجي الحديث.

_ النضالية في الحزب السياسي ليس بالضرورة أن نمنع القائمين عليه من فتح المجال لبعض الإعلاميين للكتابة في الصحيفة الحزبية. إذن فتفعيل النقاش وتبادل الآراء بين الحزب والسلطة من جهة،وبين الحزب والجماهير من جهة أخرى يفتح أكثر قنوات الاتصال على الفضاء السياسي الداخلي.

ثانيـــا :الإطـــار الاقتصـــادي

1_ الجوانب الاقتصادية مهمة جدا بالنسبة للحزب السياسي، ومنه بالنسبة للصحيفة الحزبية، فالمال هو عصب السياسة، وهو الذي يرسم مكانة الحزب داخل الساحة السياسية ويضمن قوته التنافسية والإعلامية وأثبتت ذلك الدراسة الميدانية:

2_ مختلف أفراد العينة أجابوا أن الإشكال المالي يمثل مشكلا عويصا أمام الصحيفة الحزبية إذ أن المداخيل التي تجنيها غير كافية لدفع النفقات مما أدخل البعض منها في مديونية مع المطابع، وأن المساحات الاشهارية غير موّزعة بالقدر الكافي، فإعلان الصحيفة الاستقلالية عن الحزب هذا غير ممكن تماما،فاستمرارية الصحيفة الحزبية يعني دعم ووقوف الحزب إلى جانبها لأنها تمثل خطه السياسي،وبالتالي فإن غياب التمويل للصحيفة الحزبية يستلزم احتجابها .

3_ تدخل الأحزاب السياسية لضمان توزيع حسن للصحيفة الحزبية خصوصا اليومية الإخبارية إلزامي حتى لا تخضع لتضاربات الخواص وسيطرتهم، فالموزع لا يعير اهتماما للصحيفة ذات السحب القليل.ومن هنا فتوفر الإمكانات المادية يرفع قيمة الحزب سياسيا وإعلاميا.

ثالثـــا : الإطـــار الإعلامـــي

وهو العمل المهم الذي ينبغي على الأحزاب القيام به إذ أن اعتماد المحافظات في التوزيع(الاعتماد على المناضلين) تبقى طريقة غير ناجعة من الناحية الإعلامية،وبالتالي العرض في الأكشاك هو السبيل الذي يجعل الحزب يتصل عن قرب بالصحيفة الحزبية،ومن ثمة تتسع قاعدة المدخلات بالنسبة له وهو الأمر الذي يجعله يوسع من مخرجاته،فلكي تنجح الصحافة الحزبية لابد أن تقاوم المنافسة التي تفرضها الصحافة الخاصة والصحافة العمومية،وأن تعمل على فرض منطقها.وهذا يرتبط بالأبعاد التالية:

1 – فهم السياسة التي تسير وفقها السوق الإعلامية في الجزائر واحترام المنطق الذي تفرضه.

2 – السعي إلى المناورة بسياسة ملأ الفراغ أو شغل المجال. إذن فقبل أن يؤسس الحزب السياسي صحيفته عليه أن يقوم بتشريح السوق الإعلامية للصحافة المكتوبة ومدى قدرته على المنافسة في ظل التطور التكنولوجي والعلمي الذي تشهده وسائل الاعلام على اختلاف انواعها , خاصة بعد فتح مجال السمعي البصري امام الخواص , وهذا ايضا يخلق تحدي جديد للأحزاب وصحفها .

رابعـــا :الإطـــار القـــانـــوني

الجانب القانوني مهم في تنظيم الإعلام الحزبي ومن ثمة تنظيم الصحافة الحزبية،فعدم وجود قانون خاص يرتب الصحافة الحزبية وإدراجها ضمن قانون الإعلام الذي يتميز بالشمولية يجعل مفهومها من الناحية القانونية غير محدد،فهي غير موجودة قانونيا كما يقول المبحوث رقم 11.رغم تعديل قانون الإعلام 1990 بقانون اعلام جديد 2012 والذي يغيب فيه إمكانية تحديد الموقف القانوني حول مفهوم الصحافة الحزبية،فجعل قانون الأحزاب هو الذي يتحكم في هذا النوع من الصحف يعني الخلط بين الجوانب الإعلامية والسياسية،فالإعلام والسياسة مفهومان مختلفان في البناء،لكن قد

يلتقيان وظيفيا،وعليه فإن قانون الأحزاب لم يحدد بوضوح أين هو موقع الصحيفة الحزبية بالتحديد.

المبحث الثـالث: المعادلات الأساسية الغائبة عن الحركة الحزبية في الجزائر

يعد الكلام عن فكرة المعادلات لا يعني أننا نوحي بالدقة الرياضية للكلمة،وإنما المقصود توفر عناصر أساسية ومحورية حتى نطور من بنية الأحزاب وطبيعة نشاطاتها داخـل المجتمـع،أي هـذه المعـادلات تتقاسـمها الأحـزاب السياسـية مـن جهة،والبيئـة الاجتماعية والسياسية من جهة،وهذه المعادلات هي:

أولا _ الوعي السياسي لدى المواطنين:

أكد لنا أغلب أفراد عينة البحث أن أفراد المجتمع الجزائري لا يعطون أهمية كبيرة للأحداث السياسية وهذا ما جعل تغلغل الأحزاب السياسية داخل المجتمع يتعرض للعديد من الصعوبات،وأن المواطن أصبح لا يثق في الحزب السياسي خاصة وأنه سئم العرض بدون تنفيذ،وكذا الأزمة الأمنية في منظور المواطن جعلت السياسة كلمة دامغة في ذهنه وربطها بالإرهاب والمصلحة والخداع والكذب،وبالتالي هذه الأشكال أدت إلى طرح العناصر التالية:

1- **<u>مفهوم التحزب</u>:** اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن التحزب يعني فقط النضال لكن هذه رؤية قاصرة على الذين ينتمون إلى الحزب فقط،غير أنه يمكن إعطاء المفهوم مرونة أكثر بإدخال عناصر أخرى،فالتحزب قد يكون مرتبطا بتجنيد المواطنين حول برامج الحزب ومشاريعه وانتقاداته باعتماد الوسيلة الإعلامية خصوصا بالصحيفة الحزبية،فالتحزب قد يجعل السياسة في ذهنيات المواطنين مفهوما ايجابيا .

2- **<u>الثقافة السياسية والتنشئة السياسية:</u>** عمل الحزب السياسي في الميدان السياسي ونشاطه المستمر و الدؤوب لا يخرج عن دائرة أنه يعمل على نشر ثقافته

السياسية إلى المواطنين وتكوينهم سياسيا وحملهم على تبني خياراتهم،فسعي الحزب السياسي نحو نشر قيمه السياسية يحملنا إلى القول أنه يرمي إلى تعديل أو تغير سلوك أفراد المجتمع وبالتالي تنشئتهم سياسيا والعمل على تحسين قدراتهم التفكيرية في الميدان السياسي،وهنا نطرح السؤال التالي: كيف نفسر قيام الأحزاب السياسية في الجزائر رغم عدم توفر الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع؟هل الحزب يتأسس دون وجود قاعدة اجتماعية؟ وهنا تطرح إشكالية الشرعية؟ وتحل معها السماح القانوني.

ثانيا : إن هذه التناقضات هي التي جعلت الفوارق تتسع بين الأحزاب والمواطنين بل أن السلطة السياسية كان لها دور في جعل الأحزاب السياسية لا تحترم إلى حد كبير التعددية الاجتماعية،من خلال إقبالها على حل عدة أحزاب في فترة التسعينيات وهي الأزمة التي نعيش تداعياتها إلى اليوم،فكتم الآراء ومحاولة دفعها إلى الانتحار والوأد المبكر هو الذي خلق هذه الفوضى الاجتماعية بدل التزام أسلوب الحوار البناء والخيار السلمي،والتعددية الحزبية اليوم تبقى تعددية منقوصة،لأن لو كانت فعلا،تمثل التعدد الموجود على المستوى الاجتماعي لما لجأت الأحزاب السياسية إلى فكرة التحالفات والتي تظهر كل مرة في شكل"التحالف الرئاسي, التحالف الإسلامي الكتلة الخضراء.قطب..الخ من المسميات التي جعلت الجماهير تفقد ثقتها في هذه الاحزاب ".

فهل أن التعددية تغيرت إلى الضد وأصبحت تعني الاجتماع دون مشاورة المواطن؟وهذا ما أكده لنا أغلب المبحوثين.

وداخل هذه التفاعلات يكون الاتصال السياسي هو الضحية فعدم كمال أركانه هو الذي جعل الحركة الحزبية غير قادرة على الوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال:

1-نقص التكوين الإعلامي وعدم الاهتمام يفرض التدريب الإعلامي إلى جانب التدريب السياسي(وجوب اللجوء إلى المختصين الإعلاميين لتطوير الهياكل الإعلامية على مستوى الأحزاب السياسية)

2-فتح باب الطلبات للمواطنين وتنفيذها،أي أن لا يكتفي الحزب السياسي باستقبال المدخلات من البيئة الخارجية ثم يدفنها(وهنا مرحلة أساسية في معالجتها وهي التحويل والرسكلة).ونقوم بإصدار مخرجات مغايرة تماما لمؤثرات المدخلات وبالتالي فإن الأحزاب السياسية تغيب عنها إستراتيجية دراسة المكامن الاجتماعية التي تجعل الحزب ينجح في برامجه،وهنا تكون الصحيفة الحزبية مهمة في توطيد الاتصال بين الحزب والمواطن وإرسالها بريديا إلى الحزب،وكذا وضع المواقع الالكترونية عبر الانترنت والتصريح بها عبر النسخة الورقية يعطي دعما آخر لتغلغل الحزب داخل الوسط الاجتماعي , وهذا يغيب كليا عن الاحزاب السياسية الجزائرية التي تبني خطاباتها على اسس عشوائية دون دراسات معمقة للجماهير .

خلاصة الفصل الاول :

ان العناصر السالفة الذكر هي التي ترسم الصورة الكلية لوضع الصحافة الحزبية في الجزائر، إذ لا يمكن أن تكون صحيفة حزبية مهما كانت في منأى عن هذه الظروف المحيطة بها داخل النظام الذي تنشط فيه ،فهذه العوامل بمثابة جملة أسباب جزئية تكاثفها وتعاضدها يشكل عدد من المتغيرات الأساسية التي تتحكم في سير الصحافة الحزبية، فهي دلائل تأشيرية تجعلنا نعطي أحكاما محددة، لأنها مأخوذة عن معطيات مستخلصة من الدراسة الميدانية. وهو ما سنتناوله في التحليل الموالي، فأطر التحليل كما هو معروف لا تخرج عن وحدات التحليل المركزية التي يحددها الباحث باعتماد قاعدة معطيات المحددة سلفا.

الفصل الثاني :تحليل الخطاب الاعلامي للصحف الحزبية الجزائرية

تمهيـــد:

إن موضوع حقوق الإنسان غدا الشغل الشاغل للمحافل الدولية العالمية والإقليمي ، وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم .UNESCO أن تدرس حقوق الإنسان مادة مستقلة في شتى مراحل التدريس وعلى أثر ذلك تقرر إدخال مقرر خاص من متطلبات التخرج الجامعي في كل الكليات في عدد من الجامعات العربية كما أنه يدرس في نطاق الثقافة القومية أو القانون الدستوري والدولي في جامعات أخرى. والقصد من ذلك كله تثبيت مقولة أن الأصل ترسيخ الفكرة في ذهن الناس حتى يسهموا هم في تطويرها من حُلُم أو هدف نظري إلى حقيقة واقعة مؤيدة بالثواب والعقاب. وسنتطرق في هذا الفصل الى اهم قضايا حقوق الانسان التي اهتمت بها الصحافة الحزبية خلال الفترة المحددة سلفا وذلك من خلال المباحث التالية :

1_ المبحث الأول: تحليل مسارات البرهنة لقضايا حقوق الإنسان السياسية

2_ المبحث الثاني: تحـــليـل القـــــوى الفـــاعلة.

3_ المبحث الثالث : الأطـــــر المـــرجعية.

المبحــث الأول: تحليل مسارات البرهنة لقضايا حقوق الإنسان السياسية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية في الصحافة الحزبية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة تحليلية للخطابات الصحفية لعينة من الصحف الحزبية ، تمثل اتجاه التيارات السياسية وهي (صحيفة صوت الاحرار والمجاهد الاسبوعي الحزبيتين ذات التوجه الوطني، وصحيفة الاخوة الحزبية ذات التوجه اليساري، صحيفة النبأ ذات التوجه الاسلامي تم اقصاؤها لظهورها غير المنتظم وحضورها) لمدة ستة اشهر ابتداء من2014/04/20 الى غاية 2014/10/19م، لمعرفة أسلوب هذا الخطاب واتجاهه، ورصد مدى حضور أو غياب العوامل التي تؤثر في أسلوب ونوعية الخطاب الصحفي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية، ومعرفة مدى اهتمامه بهذه القضايا، ودوره في التوعية بها، وكذا معرفة العوامل التي تعيق أداءه الصحفي في الصحافة الحزبية أثناء تناول قضايا حقوق الإنسان ومعرفة ايضا مدى تأثير مضامين هذه الصحافة علي موقعها بين الصحافة الوطنية الاخرى .

وقد اعتمدت الدراسة على عناصر تحليل الخطاب المتمثلة في :ّمسارات البرهنة، وتحليل القوى الفاعلة، وتحليل الأطر المرجعية"، وذلك لتحليل مادة الرأي في صحف الدراسة، بالإضافة إلى إجراء مقابلة مقننة مع القيادات التحريرية، وفي إطار الإجابة على تساؤلات الدراسة، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وذلك من خلال مقارنة الخطابات الصحفية لصحف الدراسة كما يلي: تحليل مسارات البرهنة الأطروحات والحجج المتعلقة بقضايا الإنسان المدنية والسياسية ، ونظرا لكثرة الأطروحات المتعلقة بقضايا الدراسة ، فقد قسمها الباحث إلى قضايا على الشكل الاتي (الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة حق الترشيح في الانتخابات,,قضية حق المشاركة في العملية الانتخابية ,حق التداول السلمي للسلطة , التعددية السياسية).

تعد قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية لدى صحف الدراسة اهم القضايا التي عنيت بها في مضامينها خاصة في هذه الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية **2014/04/17** ومن اهم ما تضمنته صحف العينة من قضايا نذكر :

اولا : الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة

جاءت هذه الأطروحة في المرتبة الأولى وكانت جريدة "الأخوة" أكثر تناولا لهذا الحق ، وقد تباينت خطابات صحف الدراسة في تناول هذه الأطروحة كما يلي:

1- صحيفة الأخـــــــــوة*:

ان خطاب جريدة "الأخوة " الذي عالج هذا الطرح على أن العديد من عمليات التزوير والخروقات الانتخابية التي أشار فيها إلى أن السلطة دشنتها في مرحلة التسعينيات ، فقد أوضح الكاتب جلول جودي قائلا : "ان السلطة وأزلامها دشنا استعدادهما لاستقبال العمليات الانتخابية بخروقات شتى ترافقت مع بدء مرحلة الحملات الانتخابية في كل مرة ، وما تزال تتواصل ، ويبدو أنها ستستمر حتى إعلان نتائج الانتخابات ، ليتسنى له مواصلة هذه الخروقات إلى بعد الانتخابات[1].

وقد قدم الكاتب عددا من الحجج تؤكد هذه الخروقات عندما قام ممثلو السلطة بتحديد المراكز الانتخابية حيث تعمدوا شطب أو نقل العديد من المراكز ألانتخابية وبالذات تلك التي يعتقدون أنها صوتت لصالح أحزاب المعارضة في الانتخابات المحلية والتشريعية خاصة فيما يتعلق بمنطقة القبائل، وذلك بهدف حرمان هؤلاء الناخبين من المشاركة في الانتخابات او أي انتخابات قائمة أو تعقيد الطريق أمام هذه المشاركة[3].

ان الخطاب الصحفي " لجريدة الأخوة" اتهم فيه لجنة الانتخابات بتغيير عملية الانتخابات برمتها لصالح مرشح السلطة عندما أشار : "لا يسلم مركز من المراكز التي تجري فيها هذه

---

* بدأ الباحث تحليله بجريدة صوت الأخوة المعارضة ، باعتبارها أكثر صحف الدراسة تناولا لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية مقارنة بصحف الدراسة الأخرى، يليها في الترتيب جريدة صوت الاحرار ثم جريدة المجاهد الاسبوعي.

[1] جلول جودي " وعود زائفة وسياسة منافقة " الأخوة : مقال، العدد (455)، 04/24/الى 5/23/ 2014، ص 7.

[3] جلول جودي "وعود زائفة وسياسة منافقة " الأخوة : المصدر السابق ، 2014/04/24 الى 5/23/ 2014 م، ص 7.

العملية من التدخلات الاحتيالية التي تقوم بها اللجنة الانتخابية ، وهي محاولة لتغيير الخريطة السياسية التي فرضتها الانتخابات السابقة ، وعلى هذا الأساس فإن التقسيم الجديد سوف يمكن السلطة من جلب المواطن للتسجيل "[4].

فكل هذه الممارسات والخروقات التي تعرضت لها العمليات الانتخابية من قبل لجنة الانتخابات بغرض تغيير عملية الانتخابات لصالح مرشح السلطة تشير بشكل فاضح إلى مصادرة العملية الانتخابية في وقت مبكر.

ونلاحظ مما سبق بأن الخطاب الصحفي يتهم كل من لجنة الانتخابات وأحزاب الموالاة بالخروقات، وهذا يشير إلى أن حزب العمال لم يكن راضيا عن الحصص التي أقرتها لجنة الانتخابات في المراكز الانتخابية والدليل على ذلك هو تأكيد الخطاب "أن اللجنة قد خالفت الشروط من خلال وجود كثير من أعضاء اللجان الانتخابية هم من أحزاب الموالاة للسلطة "[1].

وأوضح الخطاب بأن مرحلة التسجيل للعملية الانتخابية لرئاسيات التي جرت في العام 2014 م قد صاحبها تجاوزات من أبرزها التلاعب بسجلات تسجيل المواطنين خلال العملية الانتخابية ، عدم حيادية واستقلالية اللجنة القضائية الانتخابية في أداء واجبها في جميع المراحل من العملية الانتخابية [2].

ويتهم الخطاب السلطة من خلال مصادر مقربة أنه في بعض المراكز بلغ عدد الناخبين في السجل الانتخابي أكثر من عدد السكان الذين قاموا بالعملية الانتخاب بالإدلاء بأصواتهم "[3].

ويوضح الخطاب بأن التجاوزات و الخروقات التي تقوم بها السلطة في ربوع ولايات الوطن من أجل الحصول على حق لا يملكه وحضور هو في الأصل غير حقيقي .

---

[4] حميد بوبغلة "التلاعب بالتسجيل مهمة التزوير " الأخوة: مقال، العدد (455)، 04/24/ الى 05/23/ 2014م، ص 10.

[1] خيرة بوخاري "تجاوزات اللجان في العملية الانتخابية " الأخوة": تعليق، العدد (456)، 05/23/ الى 6/22/ 2014م، ص 2.

[2] حقوق وحريات " حال حقوق الإنسان في الجزائر" الاخوة: تعليق ، العدد (456)، 05/23الى 6/22 /2014م، ص 13.

[3] أحمد عز الدين "مركزية الحكومة والإدارة " الاخوة :عمود، مصدر سابق، 6/22/05/23/ 2014، ص 2

ومن هنا نلاحظ بأن الخطاب يشير بأن التجاوزات التي تتم من قبل السلطة في مختلف التراب الوطني فيه مبالغة، كما أشار الخطاب أن السلطة تستخدم أموال الشعب وكل المؤسسات المفصلية في الدولة لتحقيق أهدافها على حساب مصلحة المواطن "[4].

وفي إشارة إلى بعض الخروقات التي تمارسها المعارضة نفسها أكد الكاتب عزيز.ط "بأن بعض أحزاب المعارضة تتجاهل وبصورة متعمدة الإشارة إلى خروقات وعمليات تزوير أخرى أكثر خطورة، وكان معيارها في ذلك هو معيار (المجاملة) الشخصية والحزبية لمقام وموقع هذا الشخص أو ذلك، والحجة التي قدمها الكاتب لدعم مقولته" جرت خروقات في داوائر انتخابية بغرب الوطن ، وهو ما يفقد المعارضة وخطابها المصداقية وقد يجعلها غير مؤهلة أصلا لتحمل مسؤولية الدفاع عن الدستور والقانون وقيم وتقاليد وقواعد الديمقراطية التي لا يجوز المجاملة فيها مهما كانت الظروف، وأيا كان مقام الشخص الذي قد يمارسها أو يرتكبها[2].

ويقصد الكاتب هنا تجاهل حزب مجتمع السلم المعارض عن ما قام به أحد الشخصيات المتنفذة في الدائرة المذكورة من خروقات انتخابية تجاهلها الحزب.

ويتضح مما سبق بأن الانتهاكات والخروقات القانونية قد تم (تسييسها) من قبل أحزاب المعارضة وقاموا بممارستها بشيء من (التمييز) والانتقائية المخلة بقواعد الشفافية .

وبالنسبة للخروقات الانتخابية أثناء الاقتراع، أشار الخطاب إلى جملة من التزوير التي قام بها حزب السلطة ومنها: " التدخل في صلاحية اللجنة للانتخابات، وتولي أجهزة الحكومة تسهيل مهمة التصويت بدون البطاقة ، وتمكين أشخاص من التصويت بتوجيهات إدارية، وتمديد عملية الاقتراع الى الوقت متأخر، التصويت بدلا عن أصحاب الحق أو باسم

[4] "حكومة فاشلة ونظام تائه" الأخوة:تعليق، العدد (458)، 7/22/ الى 7/21/ 2014، ص 3.

[2] "الاعمال المسكوت عنها" الاخوة: مقال، العدد (456)، 5/23 الى 6/22 /2014م، ص 8.

المـوتى والغـائبين والمتنقلـين ، وخاصـة بـين صـفوف المـوظفين والمنتسـبين إلـى السـلك العسكري[3].

والمتأمل لهذه الأطروحة يجد أن العملية الانتخابية بجميع مراحلها قد شابها التزوير مع أن هناك أطروحات تؤكد بأن هناك نزاهة في عملية الانتخابات ولو نسبية، فقد أشار الخطاب في تناقض مع نفسه إلى أن "التجربة برهنت بالملموس على صواب سياسة الحزب والمعارضة في الرهان على الجماهير، وكما أكدت على ذلك النتائج الفعلية غير المزورة للاقتراع ، فقد أيدت المعارضة التعديلات الدستورية ، وزكت مرشحيها للدخول في المنافسة الانتخابية للرئاسيات "[1]، بمعنى أن السلطة وأحزاب المعارضة الأخرى عندما كانوا يفوزون في دائرة من الدوائر يعتبرون ذلك نزاهة في العملية الانتخابية والعكس صحيح.

2_ صحيفة صوت الأحرار والمجاهد الأسبوعي:

عالج الخطاب الصحفي للجريدتين " أطروحة الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة من خلال العديد من الأطروحات مدعمة بالحجج والبراهين التي تؤكد أن الانتخابات تمت بحرية ونزاهة في كافة مراحلها، وأبرز الخطاب شهادات بعض المنظمات الدولية التي تؤكد نزاهة الانتخابات.

فقد أشار الكاتب عزيز .ط قائلا : "نزاهة العملية الانتخابية واضحة وضوح الشمس طالما وهي تجري تحت المشاركة والرقابة المركبة للأحزاب ، وغير قابلة للتغيير والتبديل بأي وسيلة من وسائل التزوير والاحتيال[1].

ونلاحظ أن الخطاب أكد نزاهة الانتخابات بحجة المشاركة والرقابة للأحزاب ، كما قدم الكاتب حجة أخرى تؤكد إجراء الانتخابات بحرية ونزاهة بفعل التجربة الرائدة اللجنة العليا للانتخابات والتي تم تشكيلها من الأحزاب السياسية كجهة محايدة للإشراف على سير

[3] بدون: "بلاغ صادر عن الحزب"العمال ,الاخوة , افتتاحية ، العدد (458)، 7/22/ الى 8/21/ 2014، ص 2.

[1] حميد بويغلة: "تجاوزات الادارية في العملية الانتخابية" الأخوة مصدر سابق،9/21/ الى 2014/10/20 ، ص 2.

[1] عزيز ,ط "الانتخابات الرئاسية الأكبر عملية تنافسية في تاريخ التجربة الديمقراطية بالجزائر " صوت الاحرار: ، العدد (4917). 2014/4/20م، ص 6

العمليات الانتخابية ، وذلك ما يشيد بتجربة الجزائر ممثلة في رئيس الجمهورية والحكومة , في ضمان شفافية سير العملية الانتخابية ,وهذا سوف يضع بالاعتبار تجربة الجزائر تحقيق الديمقراطية وتجسيدها ، وهذا يدعو للثقة والاطمئنان على حرية ونزاهة العملية الانتخابية الهادفة إلى تحقيق التداول السلمي للسلطة"[2].

وهنا نلاحظ إبراز الخطاب لشهادة اللجنة العليا لمراقبة الانتخابات علي نزاهة الانتخابات ، متجاهلة الخروقات وعمليات التزوير التي تمت في بعض الدوائر الانتخابية ، والتي أشارت إليها خطابات صحف المعارضة.

ويشير الخطاب أن مبدأ التداول السلمي للسلطة متاح لكل حزب وكل مواطن من خلال التصويت في الانتخابات بكل حرية ونزاهة "كفالة تطبيق التبادل السلمي للسلطة بين السلطة وأحزاب المعارضة بواسطة الانتخابات الحرة والنزيهة والمباشرة والتي منحت الحق لكل حزب معارض وكل مواطن مستقل للتصويت فيها بكل حرية ونزاهة"[1].

كما أوضح الخطاب أن الانتخابات الرئاسية جرت في جو ديمقراطي تنافسي حر بعيدا عن الخروقات والتزوير" تداول السلطة السياسية بالطرق السلمية من خلال انتخابات حرة وتنافسية تتيح إمكانية انتقال السلطة وفقا لنتائجها، وهذه الآلية المتعلقة بالنظام السياسي تم ممارستها في الجزائر من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية"[2].

ويبين الخطاب سبب نجاح الانتخابات ونزاهتها بتزايد الوعي المجتمعي بأهمية الديمقراطية كخيار استراتيجي للتداول السلمي للسلطة، فقد أشار الكاتب بلحمير.ن قائلا: "شكلت المحطات الانتخابية بتنوعاتها المختلفة والتي جرت وفق الإطار التنافسي أهم

[2] عزيز .ط "الانتخابات الرئاسية أكبر عملية تنافسية في تاريخ التجربة الديمقراطية بالجزائر " المصدر السابق 2014/4/20 ، ص 6

[1] الطاهر بوعنيقة : "التعددية السياسية تحسين للديمقراطية في الجزائر " المجاهد الاسبوعي ,العدد(2796)من21 الى 28 /2014/4 ، ص 2.

[2] بدون: "الجزائر النموذج الأمثل للديمقراطية الناشئة" صوت الاحرار عمود، العدد (4917)، 2014/4/20، ص 6.

العوامل التي أسهمت في إثراء الوعي المجتمعي لاستيعاب وفهم معنى الديمقراطية كخيار استراتيجي للنهوض والتطور وبلوغ المستقبل المنشود[3].

كما أشار الخطاب إلى أنه بالرغم من كون التجربة الديمقراطية في الجزائر ما تزال حديثة النشأة، إلا أن المؤشرات الانتخابية تكشف عن تزايد الوعي السياسي والديمقراطي لدى المواطن الجزائري .

ويتضح مما سبق بان الخطاب الصحفي "لصوت الاحرار" و " المجاهد الاسبوعي" تبنيا الخطاب الحكومي الخاص بنزاهة الانتخابات ، لكنه أغفل الكثير من الخروقات وعمليات التزوير الانتخابية التي تمت في كثير من دوائر الجمهورية التي ذكرتها خطابات صحف الدراسة الأخرى.

وقد تطابقت وجهة نظر منتج الخطاب الصحفي لجريدة "صوت الاحرار "و المجاهد الاسبوعي" مع خطاب جريدته بان الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة كان يمثل أهم أولوياته في تناولاته المهنية وذلك بنسبة 100% وهي نسبة عالية جدا تؤكد تطابق وجهة نظر الكاتب مع إستراتيجية تحرير الجريدة التي يعمل بها، وهذا يدل علىانه لا يسمح بمرور مواد صحفية تتناقض مع السياسية التحريرية للجريدة.

ونستخلص مما سبق بأن المعالجة الصحفية لأطروحة الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في خطاب جريدة "صوت الاحرار " والمجاهد الاسبوعي " تختلف تماما عن المعالجات الصحفية لذات الأطروحة في خطابات صحيفة "الاخوة" " المعارضة " ، فقد قدم الخطاب الصحفي لـ "لصوت الاحرار والمجاهد الاسبوعي" العديد من الحجج والبراهين التي تدعم وتؤكد بأن الانتخابات جرت في جو تنافسي حر ونزيه، متجاهلا أية عملية من عمليات التزوير.

[3] نجيب بلحمير: الحريات العامة توسيع لقاعدة المشاركة الشعبية" صوت الاحرار، العدد (4919)، 2014/4/22م، ص 16.

وابرز الخطاب عددا من الشهادات لبعض المنظمات المحلية والمراقبين للعملية الانتخابية التي تؤكد إجراء الانتخابات في جو ديمقراطي حر ونزيه بعيدا عن التزوير، ويعزى ذلك إلى اتجاه الصحيفة السياسي باعتبارها صحيفة تابعة لحزب السلطة.

بينما نلاحظ أن خطابات صحف الدراسة الأخرى وبالتحديد خطابي جريدة "الاخوة " قدم معالجات تؤكد حدوث التزوير في جميع مراحل العملية الانتخابية، دون أن تشير هذه المعالجات إلى أية أطروحات إيجابية، تؤكد نزاهة العملية الانتخابية ، وأسردت خطابات هذه الصحيفة العديد من الحجج التي تدعم حدوث عمليات التزوير ابتداء من تسجيل وقيد سجلات الناخبين، مرورا بمرحلة الترشيح والدعاية الانتخابية، وصولا إلى عمليتي الاقتراع وفرز الأصوات وانتهاء بإعلان النتائج، ويعزى ذلك إلى الموقف المعارض لهاته الصحيفة للسلطة.

كما نلاحظ مما سبق العمومية في الطرح والمبالغة وغياب الموضوعية في المعالجات الصحفية في صحف الثلاث " حيث نجد المبالغة في معالجة خطاب جريدتي "صوت الاحرار" والمجاهد الاسبوعي " لهذه الأطروحة بأن الانتخابات جرت في أجواء حرة ونزيهة في كل مراحلها، وهذا غير صحيح، وفي المقابل نجد العكس في خطابات صحيفة "الاخوة " حيث المبالغة في أن الانتخابات كانت في جميع مراحلها مزورة من قبل السلطة واللجنة العليا للانتخابات وهذا أيضا غير الصحيح، ويعزى ذلك إلى المواقف والاتجاهات السياسية المختلفة للصحف سالفة الذكر، وكانت جريدة "الاخوة" تعتمد في مصادرها على المسؤولين في الحزب في اللقاء المشترك، بينما اعتمدت جريدتي "صوت الاحرار "و "المجاهد الاسبوعي " على المسؤولين في الحكومة واللجنة العليا للانتخابات.

بالإضافة إلى أن منتجي الخطابات الصحفية في جرائد الدراسة غلبوا الطابع الحزبي على الطابع المهني في معالجتهم الصحفية ، ولم يكونوا موضوعيين في تقييمهم لعملية الانتخابات التي أشاروا فيها إلى حدوث عمليات التزوير في كثير من الدوائر والمراكز الانتخابية خصوصا منتجي الخطابات الصحفية في صحيفة (الاخوة) ، وكذلك الحال

بالنسبة لمنتجي خطابات صحيفة "صوت الأحرار" و " المجاهد الاسبوعي " الممثلتين لحزب السلطة والذين أشاروا إلى أن الانتخابات كانت في جميع الدوائر الانتخابية نزيهة، ويعزى إلى اختلاف توجهاتهم السياسية.

ثانيـــــا: حـق المشـاركة فـي العملية الانتخـابية

وقد تباينت خطابات صحف الدراسة في تناول هذه الأطروحة كما يلي:

1- صحيفة الاخـــــــوة :

كثف الخطاب الصحفي لجريدة "الاخوة " من أطروحاته المتعلقة مشاركة حزب العمال في الانتخابات لكي يحث مناصريه للمشاركة بفاعلية في العملية الانتخابية كحق من حقوق الإنسان، وكحق دستوري، فقد أشار الكاتب حميد بوبغلة قائلا: "قرار المؤتمر الرابع للحزب، ثم اللجنة المركزية الخاص بالمشاركة في الانتخابات العامة، والاستحقاقات الدستورية والشعبية الأخرى كان قرارا شجاعا مسؤولا، وحجة الكاتب لدعم ذلك "الحزب أراد من خلال هذا القرار نفى تهمة رفض المشاركة في الحياة الديمقراطية ومكوناتها، وهي التهمة التي لا يقبل الحزب خصومه إلصاقها به و لأنه لو لم يشارك في هذا الاستحقاق لما استطاع بعد ذلك أن يشارك وبفاعلية في أي انتخابات عامة أخرى، لأن آليات وأطر الحزب التنظيمية الأخرى ستكون قد تعطلت بسبب توقفها عن العمل"[1].

وأضاف الخطاب الصحفي "للأخوة " تبريرات أخرى تؤكد بأن المشاركة المستمرة ستؤدي إلى إجراء انتخابات نزيهة ونظيفة، ستسهم لا محالة في تغيير الواقع السيئ لأن ذلك لن يتم من تلقاء نفسه وبدون العمل والنضال في سبيل بلوغه وتحقيقه.

وأوضح الخطاب أن في قرار المشاركة في الانتخابات من قبل الحزب والأحزاب السياسية الأخرى هو استعادة التوازن السياسي المفقود في الساحة السياسية "قرار مشاركة الأحزاب والقوى السياسية في الانتخابات الرئاسية مع الرفض للتعديلات الدستورية مؤشر على تبلور ملامح معارضة جادة ونافعة قادرة على استعادة التوازن السياسي المفتقد

[1] حميد بوبغلة : " الانتخابات الرئاسية والنتائج المبررة " الاخوة : مقال، العدد (458)، 7/22/ الى 8/21 /2014م، ص 3.

وتصحيحا متداركا لأخطاء فترة التسعينيات ونتائجها، إن الانتصار السياسي يتمثل في قرار الإبحار في بحر الواقع السياسي العاصف، وخوض تحدياته بجسارة وحكمة وصبر على كل أشكال الغبن الذي يلحق بالمعارضة"[1].

ويتضح مما سبق أن الخطاب الصحفي "الاخوة " ركز في خطاباته على تبريرات المشاركة في الانتخابات ثم دعوة الناخبين للمشاركة من أجل ممارسة حقوقهم الدستورية واستعادة التوازن السياسي المفقود منذ التسعينيات ، وأشار الخطاب أن للمشاركة هذه نكهة ومعنى عميقين، مثل توحيد صفوف المعارضة التي قررت الالتحام والتضامن فيما بينها، والتخطيط والتصميم العمليين لكيفية خوض التنافس مع مرشح حزب السلطة والأحزاب الموالية والمدعمة له ، كما أن القرار فرصة أمام الأحزاب لاكتساب مهارات التخاطب مع الجماهير وتطوير قرارات التغلغل في المناطق وفي أوساط الناس، مما خلق حالة نهوض وطني وأنعاش آمال الناس بمستقبل العمل السياسي وفرص تطور النظام الديمقراطي الذي يعتمد في كل تجلياته المستقبلية على الفعل المعارض الصائب"[2].

ولشكه في عدم إجراء انتخابات حرة ونزيهة طالب الخطاب الصحفي "الاخوة " القائمين على الانتخابات التأكد من مشروعية المنتخبين عن طريق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة يكون حق المواطنين في المشاركة في حكم بلدهم، و اختيارهم بحرية من يحكمهم في إجراء يتوافر على ضمانات تنص عليها الاتفاقيات الدولية[3].

وأضاف الخطاب قائلا: "بأن دخولنا الانتخابات لا يعني التفريط أو نسيان مطالبنا الأساسية المتعلقة تصحيح المسار الديمقراطي وتطبيق مبدا المشاركة الانتخابية ضمانا لحقوق

[1] بدون: " الممارسات اللاقانونيةفي الانتخابات ******** الحسابات والتوقعات" الاخوة : تعليق ، العدد (459)، 8/21 الى 9/21 /2014م، ص 6.

[2] بدون: " الممارسات اللاقانونية لحق الانتخابات ******* الحسابات والتوقعات" الاخوة: المصدر السابق، (458)، 7/22/ الى 8/21 /2014م.ص 6.

[3] بدون: "أركان التزوير الثلاثة في انتخابات " الاخوة" مصدر سابق، (458)، 7/22/ الى 8/21 /2014م، ص 8.

ومواطنة متساوية وعادلة للناس، وضمان حرية التعبير والعمل للمواطنين والأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الاجتماعية والجماهيرية والإبداعية"[4].

وأشار الخطاب إلى أنه مهما يكن الأمر فإن تفاعل الجمهور مع الانتخابات يعبر تعبيرا واضحا عن التفاف الجمهور حول الديمقراطية، والتغيير عبر الطرق السليمة وعبر مشاركتها فيها من خلال صناديق الانتخابات وفي الوقت نفسه كان ذلك تعبيرا عن سأمها من التغيرات الفوقية التي تأتي عبر العنف والفوضى.

واسردت الكاتبة خيرة بوخاري عددا من الملامح الايجابية للمشاركة في العملية الانتخابية وأهمها "التفاعل الكبير والمفاجئ للجمهور الجزائري وخاصة في المدن من خلال الذهاب للاقتراع والإدلاء بأصواتهم، وفي مشاركة وصلت نسبتها إلى 50% وهي نسبة عالية، هذا التفاعل في الشارع الجزائري أدى إلى أن تشهد البلاد نوعا من الجدية في الانتخابات "[1].

ويتضح من الخطاب تجاهلها أحيانا لحق الناخبين بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية التي عن طريقها يمكن التداول السلمي للسلطة، وركزت أكثر على مبررات مشاركة الحزب ، وبالنسبة لمنتجي الخطاب الصحفي في جريدة "الأخوة" فقد أوضحوا أهمية المشاركة في العملية الانتخابية بنسبة 50% لما لها من أهمية في إرساء قواعد الديمقراطية، وكانوا أكثر وضوحا من خطاب الجريدة.

2- صحيفة صوت الاحرار والمجاهد الاسبوعي :

حث الخطاب الصحفي لجريدتي "صوت الاحرار " و"المجاهد الاسبوعي" المواطنين من خلال هذه الأطروحة على أهمية المشاركة في الانتخابات، من أجل المساهمة في صنع القرار والتداول السلمي للسلطة اللذان يصبان في مصلحة الجزائر، فقد أشار الكاتب عبد الله سعايدية قائلا: "دخول بلادنا إلى خضم الديمقراطية، والتعددية السياسية، ومشاركة كل أبناء

[4] جلول جودي: "التفاف الجماهير حول الديمقراطية" الاخوة : تعليق، العدد(460)، 9/21/ الى 10/20 /2014م، ص 3..

[1] خيرة بوخاري: "هل هزمت المعارضة حقا؟" الاخوة: عمود، المصدر السابق، (459)، 8/21/ الى 9/21 /2014م، ص 10.

الوطن في صنع القرارات المصيرية عبر الانتخابات بمختلف أنواعها والرئاسية النيابية والمحلية وبمشاركة واسعة كلها تصب في نسق واحد هو خدمة مصالح بلادنا العليا"[1].

كما ربط الخطاب الصحفي "للجريدتين" بين الوطنية والمشاركة في العملية الانتخابية "مشاركة كل مواطن في هذا الحدث الديمقراطي في الإدلاء بصوته في صناديق الاقتراع للشخص الذي يجده سياسيا وأهلا للثقة لها قيمة وطنية، كونه يأتي بمثابة التعبير الصادق عن الرغبة الشعبية في ممارسة الديمقراطية "[2].

وحجته في ذلك هو "أن المشاركة في العملية الانتخابية حق كفله الدستور والقانون وواجب وطني على كل من بلغ السن القانونية"[3].

وأوضح الخطاب أن الانتخابات وسيلة وليست غاية، وسيلة للنهوض بالمجتمع فإذا لم تنجح هذه الأشكال من الديمقراطية في الخروج بالمجتمع من حالته التي تعيشها إلى حالة أفضل، فمعنى ذلك أن الديمقراطية ستصبح غاية في حد ذاتها، والديمقراطية والانتخابات لم تكونا غاية بل هما وسيلة لتحقيق التقدم والرخاء الإنساني، ونلاحظ هنا أن الخطاب يحفز المواطنين على المشاركة في الانتخابات من أجل تغيير حياتهم ومعيشتهم الحيادية إلى الأفضل.

وباعتبار الجريدتين هما لسان حال حزب السلطة فقد حرص خطابها الصحفي على حث كل شرائح المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية، وكذا الأحزاب والمنظمات الجماهيرية على المشاركة في الانتخابات، وبين الخطاب أهمية مشاركة الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية في الانتخابات في أن يكون دورها متكاملا، وذلك بدفع الناس ممن هم في نطاق التكوين الحزبي أو من دون ذلك للمشاركة في الانتخابات "فالدفع والحث

[1] عبد الله سعايدية : " الرئاسيات ...الأفق الديمقراطي الواعد " المجاهد الاسبوعي ,عمود، العدد (2797)،من 4/28 الى 2014/5/4، ص 7.

[2] خليفة بن قارة: "التمسك بالحق الانتخابي طريق إلى مستقبل أفضل" صوت الاحرار: عمود، العدد (4925)، 2014/4/28، ص 6.

[3] مصطفى قرنان : "الوعي والحس الوطني العالي يسجله الناخبون" المجاهد الاسبوعي" مقال، العدد (2797)، 4/28/الى 2014/5/4، ص 7.

قاسمان مشتركان تقوم فيه الأحزاب بتوعية البالغين السن القانونية بأهمية القيد والتسجيل، كإجراء قانوني وعليهم ممارسة الحق الدستوري في اختيار رئيس بلادهم "[1].

وحجة الخطاب لدعم هذه المقولة "يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديمقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة متعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهور، وذلك عبر المساهمة لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلميا عن طريق الانتخابات العامة الحرة والنزيهة"[2].

كما بين الخطاب الصحفي للجريدتين" أهمية مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات، والتي تعد القاعدة التي يرتكز عليها النظام الديمقراطي، وتمثل الانتخابات الأسلوب الراقي والأمثل لتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، وبين الخطاب الصحفي وعي القوى السياسية في إدراك الشروط الأساسية للوصول إلى إدارة السلطة التنفيذية عبر صناديق الاقتراع السري والمباشر وباعتماد مبدأ الأغلبية البرلمانية في الوصول إلى مركز السلطة حتى وإن كان ذلك صوريا، لكن هذه الإجراءات ترسي قواعد وأسس مستقبلية لدى الشعب ولدى الأحزاب السياسية بأن الوصول إلى السلطة أن يتم إلا عبر صناديق الانتخابات.

ويتفق منتجو الخطاب الصحفي لصحيفتين حول أهمية المشاركة في العملية الانتخابية، فقد أكد حق المشاركة في العملية الانتخابية باعتبارها من أهم القضايا التي تناولها وبنسبة 100% مقارنة بالقضايا الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية ويعزى ذلك إلى أن منتجي الخطاب الصحفي في الصحف الحكومية يكثفون من أطروحاتهم حول أهمية المشاركة للترويج لسياسة الحكومة تجاه الانتخابات.

ونستخلص مما سبق بأن أطروحات وحجج صحيفتي "المجاهد الاسبوعي " و "صوت الاحرار" الحكومية تختلف مع أطروحات وحجج صحف الدراسة الأخرى حول حق المشاركة في العملية الانتخابية، فنلاحظ مثلا أن خطاب الجريدتين يحفز الناخبين للمشاركة في

[1] عزيز ,ط: "الانتخابات المهمة الوطلية التي تقع على عاتق الجميع" صوت الاحرار تعليق , العدد (4925)، 04/28/ 2014م، ص 7.

[2] عزيز ,ط " الانتخابات المهمة الوطنية التي تقع على عاتق الجميع" الاحرار"تعليق ، المصدر السابق، 2014/04/28م، ص 7.

الانتخابات باعتبارها عمل وطني، ولأن هذه المشاركة ستعمل على تحسين حياة الناس المعيشية،

بينما نجد خطاب جريدة "الاخوة " لا يتفق مع خطابي الجريدتينالسالفة الذكر "، فقد ركز الخطاب في أطروحاته على الإشادة بقرار الحزب بالمشاركة في الانتخابات لتفعيل دوره السياسي، وإعادة التوازن في الساحة السياسية الجزائرية المفقودة ، واتفقت خطابات صحف العينة بالمطالبة بانتخابات حرة ونزيهة في إشارة إلى احتمال قيام بعض الجهات الخفية بتزوير الانتخابات، لخلق مشاكل بين السلطة والمعارضة , كما ان صحف الدراسة اتفقوا على أهمية أطروحة حق المشاركة في العملية الانتخابية في تناولاتهم المهنية، لأن الانتخابات تعد جوهر العمل الديمقراطي.

ثالثـــا : حق الترشيح في الانتخابات

وقد تباينت رؤى خطابات صحف الدراسة في تناول هذه الأطروحات كما يلي:

1- صحيفـــة الاخـــوة:

ركز الخطاب الصحفي لجريدة "الاخوة" في معالجته لهذه الأطروحة على المخالفات الانتخابية التي يرتكبها مرشح السلطة وحزبه ، مثل افتعال الفوضى الانتخابية، واعمال العنف، والضغط على المرشحين المستقلين للانسحاب ، واستحداث بعض الشروط التعجيزية مثل جمع التوقيعات في وقت قصير جدا , كما أوضح الخطاب بأن المعركة الانتخابية غير متكافئة بين المترشحين عندما أشار الكاتب حميد بوبغلة قائلا: إذا هؤلاء يترشحون ويخوضون المعركة الانتخابية ويتنافسون مع المرشحين الآخرين، وهم مسنودون بقوة السلطة وسطوة الحكم والنفوذ، وهنا تنعدم كلية المساواة وتكافؤ الفرص بين هؤلاء ومنافسيهم، لان المعركة تجري بين طرفين غير متكافئين في العدة والعتاد

ولا متساويين أمام القانون وخلفه، ولا في الحقوق والواجبات، طرف أعزل (تحت القانون)، وآخر مدجج بالسلاح (فوق القانون)"[1].

وأضاف الخطاب قائلا: "منذ إغلاق فترة الترشيح، وفتح باب الانسحاب يقوم النظام وازلامه العاصمة بالضغط على المرشحين المستقلين للانسحاب لصالح مرشح السلطة بشتى الطرق والوسائل "[2].

ومن المخالفات التي أشار إليها الخطاب المتعلقة بتقديم طلبات الترشيح وإعاقتها من قبل اللجنة المكلفة بالانتخابات ، أوضح الكاتب عزالدين احمد " أن أهداف السطو على التوقيعات هو إعاقة المرشحين من جمع العدد القانوني لها و عدم تقديم طلبات الترشيح في الوقت المحدد"[1].

وأوضح الخطاب "بأن التظلم لدى اللجان في حال أنها قيدت طلبات ترشيح لا تنطبق عليها الشروط الدستورية والقانونية للترشيح، أو أسقطت طلبات تتوفر فيها هذه الشروط ولا يعطيهم حق الطعن أمام القضاء إذا رفضت اللجان إدراج أسماء مرشحين في القائمة ، أو حذف أسماء مرشحين لا تنطبق عليهم شروط الترشيح" والحجة التي قدمها الكاتب لتبرير ذلك "هذا ليس أمرا غريبا ولا محيرا فالغش والتزوير وغياب النزاهة، عنصر أساسي من عناصر العملية الانتخابية في بلادنا ، لأن القانون ذاته يسمح بذلك"[2].

وبالنسبة لمنتجي الخطاب الصحفي للجريدة فقد أكدوا أهمية حق الترشيح في الانتخابات بنسبة 90% وهي نسبة عالية، ويعزى ذلك إلى توافق إستراتيجية منتج الخطاب مع السياسة التحريرية للجريدة بالنسبة لهذه الأطروحة.

[1] حميد بوبغلة : "إذا كانت هذه هي شروط الترشيح البرلمان والرئاسة" الاخوة: مقال، العدد (460)، 9/21 الى 2014/10/20م، ص 10.

[2] بدون "السلطة تشن حملات اقصاء ضد المرشحين " الاخوة: تعليق، العدد (460)، 9/21 الى20 /2014/10م، ص 3.

[1] احمد عزالدين : من يمسك الحرامي" الاخوة : مقال، العدد (459)، 8/20/ الى 9/21 /2014، ص 16.

[2] حميد بوبغلة : "إذا كانت هذه شروط الترشيح للبرلمان والرئاسة" الاخوة": مصدر سابق،من 9/21/ الى 2014/10/20م، ص 10.

2- صحيفة صوت الاحرار والمجاهد الاسبوعي:

أوضح الخطاب الصحفي لجريدتين الشروط التي يجب أن تتوافر في المرشح لمنصب الرئاسة حيث ركز منتج الخطاب الصحفي على توافر الشروط القانونية للمرشح المستقيم المؤهل الذي بإمكانه أن يكون أهل لهذا الموقع باعتباره ممثلا للشعب ، فقد أشار الكاتب نجيب بلحمير قائلا: "على من يرغب أن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية إذ يشترط القانون في كل هؤلاء أن يكونوا حاملين الجنسية الجزائرية , ومشاركين بالثورة التحريرية ولم يكن لهم او لآبائهم اي فعل ضد الثورة التحريرية "[1].

وأضاف الخطاب الصحفي للجريدتين شروطا أخرى لمن يرغب أن يرشح نفسه سواء كان المرشح من الحزبيين أو المستقلين، فكل مرشح ينبغي أن تتوافر فيه شروط أساسية وهي وفقا للمادة (73) من الدستور أن يكون جزائريا بطبيعة الحال وأن لا يقل عمره عن 40 عاما ويدين بالاسلام"[2].

واتسم الخطاب الصحفي للجريدتين بتبسيط شروط الترشيح في الانتخابات وتسهيلها وجعلها متاحة لمن تتوفر فيه الشروط القانونية سواء كان مستقلا أو مرشح حزب ما ، لكن الخطاب أشار إلى أن أغلبية المرشحين حزبيين، والحجة التي قدمها الخطاب لدعم ذلك "غياب الجهات الصالحة التي يمكن أن تدعم هؤلاء المرشحين وتمكنهم من عمل دعاية انتخابية قوية توازي الدعاية الانتخابية لبقية المرشحين"[3].

كما تطرق الخطاب إلى أهمية التوعية الانتخابية المصاحبة للمرشحين، وكذا أساليب التوعية المختلفة من مكان إلى آخر، من أجل كسب أصوات الناخبين، حيث أشار قرنان **قائلا:** "طريقة التوعية بالانتخابات في القرية تختلف عنها في المدينة، وبالتالي تختلف الوسيلة

[1] نجيب بلحمير : "و للترشح قوانين وتقاليد "صوت الاحرار: عمود، العدد (4930)،2014/5/4،ص 12

[2] بدون: " الناخبون الجزائريون لتزكية المرشح المستقل " المجاهد الاسبوعي تعليق، العدد (2799)، من 5/10 الى 2014/5/17،ص 9.

[3] عبد الله سعايدية: "عهدة التجسيد الديمقراطي " المجاهد الاسبوعي مقال ، العدد (2799)، من 5/10 الى 2014/5/17،، ص 5.

الفكرية للتوعية بمبدأ الانتخابات، إما عبر وسائل الإعلام المختلفة، أو عبر المحاضرات والندوات وحلقات النقاش، أو الملصقات التعريفية، أو أئمة المساجد"[4].

وبالنسبة لمنتج الخطاب الصحفي لجريدتين فقد اتفق تماما مع خطاب جريدته بأهمية حق الترشيح في الانتخابات النيابية أو المحلية أو الرئاسية، وفقا لشروط قانون الانتخابات ومواد الدستور التي تنص على ذلك ، وذلك بنسبة 80% وهي نسبة عالية، وهذا يدل على أن إستراتيجية منتج الخطاب الصحفي تتوافق مع إستراتيجية الخطاب الصحفي لجريدته تجاه هذه الأطروحة.

مما سبق يتضح أن الخطاب الصحفي لجريدتين أغفل الكثير من القضايا التي تثير الجدل أثناء فترة الترشيح، وما يرافقها من مخالفات تحدث من قبل مرشح السلطة والاحزاب الموالية له ، خاصة أثناء عملية الدعاية الانتخابية، عندما يستغلون إمكانيات الدولة في الدعاية الانتخابية، لمصلحة مرشح السلطة و حزب ، مثل تسخير وسائل الإعلام الرسمية، وكذا إطلاق الوعود بتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية للمواطنين وحل مشاكلهم أيا كانت وأينما حلت .

ونستخلص مما سبق بأن خطاب جريدة المجاهد الاسبوعي وصوت الاحرار أنفرد عن خطاب صحيفةالاخوة" بطرح الشروط القانونية لمرشح الانتخابات الرئاسية ، مع الإشارة إلى الدعاية الانتخابية المصاحبة للمترشحين واختلاف وسائلها في المدن عنها في الريف.

وقد أغفل الخطاب ذكر المخالفات التي رافقت عمليات الترشيح، سواء سقوط بعض الرموز الانتخابية لمرشحي المعارضة، أو المستقلين، أو تسخير الأموال العامة ووسائل الإعلام الحكومية لمصلحة مرشح السلطة أثناء فترة عملية الترشيح والدعاية الانتخابية في غياب تام لشخصه .

[4]قرنان.م : "مؤسسات المجتمع المدني والدور التوعوي " المجاهد الاسبوعي : تعليق ، العدد (2799)،من 5/10 الى 2014/5/17،ص 3.

بينما نجد معالجات صحيفة الدراسة الأخرى (الاخوة) تبرز العديد من المخالفات التي ارتكبها حزب السلطة ومن ولاه ، ومسؤولي الدولة ولجنة ا للانتخابات، أثناء فترة الترشيح أو الدعاية الانتخابية، وكذا فترة الاقتراع ، فقد أشارت خطابات هذه الصحف استغلال احزاب السلطة للأموال العامة في الدعاية الانتخابية، وكذا تسخير وسائل الإعلام الرسمية لصالحها ،و السيطرة على المراكز الانتخابية، لإمكانية تزوير الانتخابات.

كما نلاحظ اتفاق منتجي الخطابات الصحفية لصحف الدراسة على أهمية أطروحة حق الترشيح في الانتخابات لكل المواطنين التي تنطبق عليهم شروط الترشيح باعتبارها من أهم الحقوق الديمقراطية.

رابعـــــا : الحق في التداول السلمي للسلطة

وقد تباينت خطابات صحف الدراسة في تناول هذه الأطروحة كما يلي:

1- صحيفــة الاخـــــــوة :

جاءت هذه الأطروحة الحقوقية في المرتبة الأولى من حيث كثافة ما تضمنته من أطروحات ضمن أولويات معالجة خطاب جريدة "الاخوة " ، وقد أشار الخطاب إلى أهمية هذه المفردة في الواقع وليس عبر الخطب التي تحرص السلطة على ذكرها في مختلف المناسبات.

فقد أشار الخطاب أنه لا يمكن أن يتحقق التداول السلمي للسلطة إلا من خلال انتخابات حرة ونزيهة "لا ديمقراطية ولا تداول سلمي للسلطة بدون انتخابات حرة ونزيهة تتميز بحيادية مؤسسات الدولة وإمكانيات المادية والمعنوية والإعلامية، مما ينبغي الفصل الكامل بين الأحزاب الحاكمة وأجهزة الدولة"[1]، وهنا نلاحظ أن الخطاب اشترط إمكانية التداول السلمي للسلطة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، حتى يتمكن الشعب من اختيار ممثلهم ليتمكنوا من تلبية رغباتهم.

[1] جلول جودي: "لا ديمقراطية ولا تداول سلمي بدون انتخابات حرة ونزيهة" االاخوة: افتتاحية العدد(458)، 7/19 الى 2014/8/20م،ص 3.

وتوالت الأطروحات في ذات السياق السابق فقد أشار الخطاب "الناس مارسوا الديمقراطية برغم هامشها الضيق وباتوا ينشدون المزيد، كما أن الأحزاب استوعبت بعضها البعض وتحالفت في مشاريع مشتركة من أجل تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة لإنجاح المشروع الديمقراطي في الجزائر"[2].

والخطاب هنا أشار إلى أن الأحزاب السياسية استوعبت اللعبة السياسية من أجل الوصول إلى السلطة سلميا، وذلك بأن تحالفت مع بعضها البعض حتى تكون ندا قويا لمرشح حزب السلطة والأحزاب المدعمة له ، وتتمكن من الوصول إلى السلطة.

لكن الكاتبة خيرة بوخاري أشارت قائلة: "الديمقراطية أداة تغيير سلمي ليس للنظام الحاكم فقط، ولكن لكل مظاهر الفساد والذي يعد العدو الأول للحريات وحقوق الإنسان"[2].مؤكدة أهمية تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة على أرض الواقع ، لأن هذا الحق شكلي ولا يوجد على أرض الواقع.

2- **صحيفة صوت الاحرار والمجاهدالاسبوعي :**

بين الخطاب الصحفي لجريدتين أهمية هذه الأطروحة وذلك من حيث كثافة ما تضمنته من أطروحات ضمن أولويات معالجة خطاب الجريدتين لقضية المشاركة السياسية ، فقد أوضح الخطاب "أن شعب قد اختار لنفسه طريق الديمقراطية والتعددية والتبادل السلمي للسلطة، وكان لابد من إيجاد مؤسسة ديمقراطية قوية ذات شخصية اعتيادية تكون قادرة على الرقي بالنهج الذي اختاره الشعب ، وملبيا لتطلعاته ومترجما لرغباته"[1].

وأشار الخطاب أنه يمكن أن يكون هناك تطور سياسي واجتماعي باتجاه التطبيق الأصيل لمبدأ التداول السلمي للسلطة، وحجة الكاتب في ذلك يعود أصلا إلى تأسيس رؤية الديمقراطية على منطلقات واقعية تتلائم مع متطلبات البناء للمجتمع المدني الحديث

[2] امينة بوبغلة: "التداول السلمي مخرج المشاكل وطريق الديمقراطية " الاخوة: مقال، العدد (460)، 9/21 الى 2014/10/20م،، ص 5.

[2] خيرة بوخاري "حقوق الإنسان والديمقراطية بين واقعين " الاخوة : مقال، العدد ، 458)، 7/19 الى 2014/8/20م ص 4.

[1] يو. شنيتي عندما تتكتمل الثقة تجبر على البقاء" صوت الاحرار مقال، العدد,(4919)، 2014/4/22م، ص 16. ص 3.

وبالتوافق مع حركة التطور الإنساني والتي تتدرج في البناء الديمقراطي من دون أي هزات أو عوارض سلبية"[2].

الخطاب هنا أشار إلى التطبيق الأصيل لمبدأ التداول السلمي للسلطة، إذا تأسست رؤية الديمقراطية على منطلقات واقعية تتلاءم مع متطلبات البناء للمجتمع المدني الحديث.

وأوضح الخطاب أنه من لحظة تولي الرئيس بوتفليقة منصب الرئاسة ، اكد على العمل بدستور الدولة الذي عزز مبدأ الديمقراطية ، وعمل على انهاء أسلوب احتكار السلطة والتفرد بالقرارات المصيرية للبلاد، واعتبر العلاقات المنظمة للمجتمع أسلوبا يقوم على إشراك كل القوى الوطنية في صنع القرارات وإقرارها في صبغتها النهائية[3].

وأوضح الخطاب بأن الديمقراطية بتجلياتها القوية وآلياتها المختلفة ومخرجاتها التي تفضي إلى التداول السلمي والحقيقي للسلطة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية لم تتبلور في الكثير من المجتمعات، وإذا أخذنا الديمقراطية على مستوى الدولة العصرية، فإنها تعني إتاحة الفرصة أمام المواطنين للمساهمة في صنع القرارات السياسية، التي تؤثر في حياتهم الفردية والجماعية"[1].

ونستخلص مما سبق أن خطاب صحيفتي المجاهد الاسبوعي "و " صوت الاحرار" أكد أن الشعب اختار لنفسه الديمقراطية والتعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة، رابطا التطور السياسي والاجتماعي بالتطبيق الأصيل لمبدأ التداول السلمي للسلطة، وأقرن الخطاب العمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة بقيام الرئيس بإصلاحات سياسية , وتعديل للدستور بما يخدم مصلحة الفرد والبلد والعمل على حفاظ على الوحدة الترابية للبلد ، وبرر الخطاب بأن التداول السلمي للسلطة لم يتبلور في كثير من المجتمعات.

---

[2] بدون: "رؤية الرئيس الديمقراطية لمبدأ التناول السلمي للسلطة" المجاهد الاسبوعي , تعليق ، العدد (2796)من21 الى 28 /2014/4 ، ص 16.

[3] عزيز.ط: " أحزاب تتعدد وديمقراطية تتجسد "صوت الاحرار: تعليق، العدد(4919). 2014/4/22م ، ص 16.

[1]: بدون: "رؤية الرئيس الديمقراطية لمبدأ التناول السلمي للسلطة" المجاهد الاسبوعي , تعليق ، العدد (2796)من21 الى 28 /2014/4 ص 3.

بينما نجد أن خطاب صحيفة "الاخوة " المعارضة قد اختلف تماما مع خطاب جريدتين السالفتا الذكر فقد أشار الخطاب أن مبدأ التداول السلمي للسلطة غير موجود في الواقع العملي سوى في الخطب الرنانة للحكومة، وأكد الخطاب الصحفي "للأخوة" عدم إمكانية العمل بمبدأ التداول السلمي للسلطة، إلا بانتخابات حرة ونزيهة، في إشارة إلى عدم نزاهة العمليات الانتخابية، وأشار الخطاب أن أحزاب المعارضة تكتلت حتى تكون ندا للأحزاب النظام ، من أجل التداول السلمي للسلطة.

لكن اتفق منتجو الخطابات الصحفية في كل صحف الدراسة على أهمية التبادل السلمي للسلطة في تناولاتهم المهنية، لأنها تعد جوهر العملية الديمقراطية في أي بلد.

خامسا : الحق في التعددية السياسية

وقد تباينت رؤى خطابات صحف الدراسة في تناول هذه الأطروحة كما يلي:

1- صحيفة الاخوة :

جاءت هذه الأطروحة الحقوقية ضمن أولويات معالجة خطاب جريدة "الاخوة " لقضية المشاركة السياسية، فقد أوضح الخطاب ان اقتران الديمقراطية تزامن بانتهاج التعددية السياسية والحزبية في الجزائر من خلال دستور 1989 م، الذي ضمن للمواطنين حقهم في التفكير والتعبير عن آرائهم وسمح بالتعددية السياسية والحزبية وأطلق حرية الراي والتعبير والصحافة .

كما يبين الخطاب "أن دستور 1989 حمل معه أهدافا وطنية وتنموية وحضارية وإنسانية أدت إلى تطور حضاري ومجتمعي أساسه الديمقراطية، والتعددية، والعدل، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان"[1].

ونلاحظ هنا أن التعددية السياسية اقترنت بهذا الاخير ، وقبل ذلك كانت الجزائر تعيش نظام الحكم الشمولي، وكانت الحزبية محرمة ، باستثناء الحزب الحاكم.

[1] حميد بوبغلة : "في الذكرى الـ 2 للوحدة اليمنية الديمقراطية" الاخوة: مقال، العدد ، (459)، 8/20 الى 9/21 /2014،ص 4.

ولذلك فقد طالب الخطاب بالتعددية السياسية وصيانة الحريات "الديمقراطية منظومة متكاملة لا تتجزأ، أساسها المواطنة المتساوية، واحترام العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين، وصيانة الحريات وحقوق الإنسان، والقبول بالتعددية السياسية، وعدم الاكتفاء من الديمقراطية بالتسمية والمظاهر الخارجية"[2].

وأشار الخطاب "ونسبيا توفرت القناعة لدى شريحة في حزب السلطة بضرورة وأهمية الديمقراطية وبالتالي التعددية السياسية والحزبية، وذلك بعد تجربة مريرة من الصراعات على السلطة" والحجة التي دعم بها الكاتب مقولته هي: "أن سبب ذلك الصراع على السلطة هو غياب الديمقراطية وعدم الاعتراف بالآخر"[1].

وبين الخطاب أنه قلما يخلو الخطاب الرسمي من التأكيد الدائم على حرية الصحافة والتعددية السياسية والحزبية، في إشارة إلى أن الخطاب السياسي للسلطة لا يخلو من الخطب الرنانة التي تتغنى دائما بالهامش الديمقراطي والتعددية السياسية التي تنتهجها, فقد شكلت التعددية السياسية أهمية في خطاب الصحيفة ولكن في إطار المطالبة بتعددية سياسية حقيقية وليست مزيفة أو شكلية.

2- صحيفة صوت الاحرار و المجاهد الاسبوعي :

ركز الخطاب الصحفي للجريدتين عن التعددية السياسية في كثير من أطروحاته ضمن معالجة خطاب الجريدتين لقضية المشاركة السياسية، فقد أشار الخطاب "بأن الإعلان عن قيام التعددية الحزبية والسياسية في البلاد كان مرافقا لإعلان الكيان القانوني الجديد المتمثل في دستور 1989م "[3].

وهنا نلاحظ أن الخطاب أقرن قيام التعددية السياسية في الجزائر بإعلان دستور 1989م ، وأشار الخطاب أن التعددية السياسية هي العمود الفقري لإقامة أي نظام

---

[2] جلول جودي : "الافتتاحية" الاخوة ، العدد (459)، 8/20/ الى 9/21 /2014،ص 3.

[1] بدون: "التعددية المزيفة والنفاق الحقيقي " الاخوة : عمود ،العدد ،(460)، 9/21/ الى 10/20 /2014، ص 16.

[3] بدون: "التعددية الحزبية والنظام السياسي " المجاهد الاسبوعي مقال، العدد (2810)،من26 /8 الى1 /9/2014 ص 7.

ديمقراطي يعتمد على تعدد الآراء، واختلاف وجهات النظر، ومشاركة كل القوى الحية والفعالة داخل أي مجتمع للتعبير عن تصوراتها وآرائها وبرامجها"[1].

كما أوضح الخطاب بأن التعددية السياسية كنظام سياسي ارتبطت بحقوق الإنسان، وأصبحت التجربة من خلال الممارسة اليومية وبالتفاف شعبي تتزايد يوما بعد يوم وعاما بعد آخر حتى تكاد تترسخ وجدانيا في ضمير الشعب بكل فئاته وقطاعاته"[2].

ونلاحظ هنا أن الخطاب يؤكد على الالتفاف الشعبي حول التعددية السياسية من خلال الممارسة اليومية ويعطي الخطاب تفاؤلا بترسيخ هذه التجربة في ضمير الشعب بكل فئاته وقطاعاته، واستشهد الخطاب بعرض رئيس اللجنة الاستشارية لحماية وترقية حقوق الإنسان حول تطور هذه الحقوق "الشوط الذي قطعته بلادنا في مجالات حقوق الإنسان وترسيخ دعائم النظام الديمقراطي والتعددية السياسية وحريات الفكر والتعبير والمشاركة السياسية كبير"[3].

وللتدليل أكثر على العمل بالتعددية السياسية في الجزائر ، أشار الخطاب إلى أن انعقاد ملتقيات دولية ومحلية لحقوق الإنسان والديمقراطية في العديد من الجامعات عبر الوطن ، يعني أن البلاد عموما أصبحت تشكل ثقلا ومكانة لامعة في السياسة الدولية، كما أنها تلعب دورا إنسانيا خلاقا، وأن التجربة في الجزائر في مجال الإنسان والمجتمع المدني والتعددية السياسية قد حققت نجاحا استحقت عليه التقدير والثقة من الآخرين.

ويتفق خطاب صحف الدراسة على أن التعددية السياسية لم تتضح بعد في الجزائر مقارنة بالدول الديمقراطية المتقدمة.

---

[1] نجيب بلحمير: التعددية السياسية تجسيد للديمقراطية " صوت الاحرار عمود ، العدد (4990)،2014/7/10،ص 16.

[2] "البعد الشعبي للديمقراطية في ظل التغيرات الدولية " المجاهد الاسبوعي : عمود، العدد(2810)،من26 /8 الى1 /2014/9 ص 6.

[3]: "الجزائر و حقوق الإنسان....ماضيها وحاضرها " , الاحرارتعليق ، العدد ،(4990)،2014/7/10 ص 3.

ونستخلص مما سبق أن خطاب جريدتي المجاهد الاسبوعي و صوت الاحرار اتفقت مع خطابات صحيفة الاخوة ا في إقران العمل بالتعددية السياسية بإعلان دستور 1989م ، وأختلف خطاب جريدتي صوت الاحرار" و "المجاهد الاسبوعي" مع خطابات صحيفة "الاخوة" في رؤيته لممارسة التعددية السياسية على أرض الواقع، فقد أشار الخطاب أن التعددية السياسية ارتبطت بحقوق الإنسان ومسارات التجربة الديمقراطية من خلال الممارسة اليومية، وبالتفاف شعبي يتزايد يوما بعد يوم، وتكاد هذه التجربة تترسخ في ضمير الشعب بكل فئاته وقطاعاته، بينما نجد صحيفة (الاخوة) تؤكد ضيق الهامش الخاص بالتعددية السياسية، فقد أبرزت خطابات هذه الصحيفة ضيق السلطة من أحزاب المعارضة وعدم الاعتراف بها، ويعزى ذلك إلى اختلاف توجه هذه الصحيفة المعارضة للحكومة.

فنجد مثلا خطاب جريدة "الاخوة " يؤكد أن السلطة لا تعترف بالآخر (أحزاب المعارضة)، كما أوضح الخطاب أن الديمقراطية والتعددية السياسية منظومة متكاملة لا تتجزأ، مشيرا إلى عدم الاكتفاء من الديمقراطية والتعددية السياسية بالتسمية ومظاهر الزيف الخارجي، في إشارة إلى ضيق الحكومة وتزييفها التعددية السياسية على أرض الواقع.

كما اتفقت جميع صحف الدراسة على أهمية حق التعددية السياسية من خلال تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها، وكذا حق حرية الأحزاب في ممارسة أنشطتها السياسية ,ولشعورهم بأن التعددية السياسية ما تزال في مراحلها الأولى باعتبار ان الدولة لا تزال لم تتضح بها الديمقراطية الحقيقية شانها شان دول العالم الثالث.

المبحث الثاني : تحليل القـــوى الفـــاعلة:

ارتكزت تصورات خطابات صحف لمجموعة القوى الفاعلة (الأطراف الفاعلة في خطابات صحف الدراسة حول قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية) على ثلاث تصورات أساسية لهذه القوى الفاعلة، وقدمت توصيفات للأدوار التي قام بها هؤلاء الفاعلون سواء

كانت سلبية أو ايجابية وهي (الحكومة، الأحزاب السياسية، اللجنة العليا للانتخابات)، وكانت جريدة "**الاخوة** " أكثر تناولا للقوى الفاعلة وأدوارها، نظرا لكثرة التناولات الصحفية

اولا : التصور الخاص بالحكومة

1- جريدة الاخوة :

قدم الخطاب الصحفي لجريدة "**الاخوة**" التصور الخاص بالحكومة من خلال مرتكزين هما الأجهزة الحكومية والمسؤولين ، ففي إطار المرتكز الأول أشار الخطاب بأن أدوار الأجهزة الحكومية اتسمت جميعها بالسلبية، فقد قامت الحكومة بمواجهة الكلمة بالتهديد والغلق ، كما حصل لهشام عبود في اواخر سنة 2013 , بغلق جريدته ومنعه من مغادرة التراب الوطني ، وإغلاق صحف وإسكات صوت "الجزائر نيوز" من خلال منعها من الاستفادة من الاشهار والذي بموجبه وقعت الجريدة في ازمة مالية ،ادت بها الى الاغلاق . "[255].

ومن الأدوار السلبية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية ممثلة بوزارة الداخلية ووزارة الإتصال "مصادرة الحريات واللجوء إلى عمليات المحاكمات والتحقيقات والملاحقات للمثقفين، والمفكرين الوطنيين، والصحفيين، والسياسيين، والناقدين للأوضاع المتردية، والكتاب، والمؤلفين, ومنع الترخيصات للعديد من الاحزاب والجمعيات "[2].

وبين الخطاب بأن السلطة شجعت الجهات الحكومية وغير الحكومية على عقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بحقوق الإنسان أكثر من أي وقت مضى، ولكن في الواقع العملي انتهاك لحقوق الإنسان وحرياته"[3].

وفي إطار المرتكز الثاني أشار الخطاب بان مسؤولي الحكومة يصرون على فرض السياسات العقيمة بالقوة، وعدم الاكتراث بمعاناة الناس، وغياب المعالجات الناجمة للنتائج

---

[255] بوبغلة.ح : "وأد للحريات وانتهاك للحقوق" الأخوة مقال، العدد (458)، 7/19 الى 2014/8/20م،ص 12.

[2] بوخاري.خ : "أي حريات ؟واي حقوق ؟ واي ممارسات؟ الأخوة : مقال، العدد (460)، 9/21 الى 2014/10/20م ص 9.

[3] بدون: "الجزائر :انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان " الأخوة , تعليق،العدد(458)، 7/19 الى 2014/8/20م،ص16 .

المأساوية المروعة التي أفرزتها فترة التسعينيات والنفور من الرأي الآخر وعدم القبول به"[4]. وأكد الخطاب بأن المسؤولين في الحكومة مهما حشدوا وابتكروا من أساليب، ومارسوا من وتمويه و تزوير كما فعلوا في جميع الانتخابات ، فإن حزب العمال عميق الجذور وذا حضور قوي في الوسط السياسي ، لا يمكن اقتلاعه أو شطبه من معادلة السياسية "[1].

ويتضح مما سبق تركيز الخطاب على أدوار الأجهزة الحكومية ومسؤوليها التي اتسمت جميعها بالسلبية تجاه كل شيء ولم يتطرق الخطاب إلى أي دور ايجابي، ويعزى ذلك إلى اتجاه الجريدة المعارض للحكومة.

وقد وصف الخطاب الصحفي للجريدة سياسة الحكومة الإعلامية وتعاملها مع حرية الكلمة بعقلية استخباراتية تجسسية مفرطة، تختزل الوطن في الحكومة وتختزل الحكومة في عدد من الأفراد[2].

كما وصف الخطاب السلطة بأنها ترتكب الكثير من الحماقات ضد مواطنيها بحجة الحفاظ علي الامن العام وتقويض أركان من يريدون المساس به ، تنبئ بضحالة تلك المزاعم التي تدعيها السلطة، وتنسف مصداقية الادعاء الرسمي القائل بأن ما يجري في الجزائر سواء اكانت مسيرات او مظاهرات ، تسعى لزعزعة امن الدولة خدمة لأجندات اجنبية كتبرير لمنع ممارسة الحق الانساني الا وهو حرية الراي والتعبير , وحق التداول على السلطة بطريقة سلمية [3].

وأوضح الخطاب بان خطاب الحكومة ومسؤوليها زائف، وواقع السياسات سيء، والإجراءات التصفوية والمصادرة للحقوق والحريات قائمة"[4].

---

[4] بدون: " تزايد للمظالم وإهدار للحقوق" الاخوة": تعليق، العدد(460)،من 9/21 الى 2014/10/20م –ص 2.

[1] جلول جودي: "نتائج حقيقية سرية و المزورة معلنة" الاخوة": مقال، العدد ، (456)،من 05/23/ الى 6/22/ 2014م ص 3.

[2] بوخاري .خ: "" االاخوة": مقال، العدد (456)،من 05/23/ الى 6/22/ 2014م ص 12.

[3] بوبغلة .ح : "هكذا يتم التداول على السلطة في الجزائر" " الاخوة": مقال، العدد (455)،من 04/24/الى 5/23/ 2014، ص 1.

[4] عزالدين .أ: الانتخابات الرئاسية اغتال للديمقراطية" الاخوة": العدد (455)، من 04/24/الى 5/23/ 2014، ص 8.

ووصف الخطاب النظام بالفاسد "النظام الذي يبعث في البلاد فسادا ويذل الشعب إذلالا"[5]، كما وصف خطاب الصحيفة الحكومة بالمزورة والغاشمة: "الحكومة تقوم بتزوير الانتخابات أو إجرائها بأثر القوة الغاشمة مثل كل السياسات المعادية لحقوق الإنسان.

2- جريدة المجاهد الاسبوعي وصوت الاحرار:

قدمت جريدتي "صوت الاحرار والمجاهد الأسبوعي " تصورا للحكومة من خلال مرتكزين أساسيين هما الأجهزة الحكومية والمسؤولين ، ففي إطار المرتكز الأول الخاص بمسؤولي الحكومة أشاد الخطاب بدور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة " في دعوته إلى وجوب احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحماية حقوق الإنسان في العالم وتعزيز سيادة القانون الدولي في مجابهة الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان" وفي إطار الاهتمام بحقوق الإنسان أوضح الخطاب الصحفي بان الرئيس وعد بدعم اللجنة الاستشارية العليا لحماية حقوق الإنسان من أجل إنجاح أهداف الدولة والانتقال بحقوق المواطن المكفولة من طور الأقوال إلى طور الأفعال"[5].

ويبين الخطاب الصحفي للجريدتين بأن المشرع أعطى أهمية للجانب الرقابي على الانتخابات، فقد بين المشرع في قانون الانتخابات من له الحق في ممارسة الرقابة في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، معتبرا السياسة ترتكز على طبيعة النظام السياسي في الجزائر ، وان هذا النظام يعطي السلطة التنفيذية والتشريعية والأحزاب السياسية حق الرقابة على مراحل العملية الانتخابية"[1]، ويتبين مما سبق أن التصور الذي قدمه الخطاب عن مسؤولي الحكومة اتسم بالأدوار الايجابية التي تخدم المجتمع.

أما المرتكز الثاني الذي ركز عليه الخطاب كطرف فاعل في قضايا الدراسة ، فهي الأجهزة الحكومية فقد أوضح الخطاب بأن الحكومة اهتمت لقضايا حقوق الإنسان منذ

---

[5]بن شهيدة .ح : "اين نحن من الديمقراطية الحقيقية ؟ " الاخوة": عمود، العدد (455)، 04/24/ الى 05/23/ 2014م، ، ص 8.

[5]بوعنيقة.ط : "الانتخابات تجسيد للحريات " المجاهد الاسبوعي" ,مقال ، العدد (2796)من29 الى 04 /5/ 2014 ، ص 2.

[1]نجيب بلحمير: "الاقتراع يبرهن والمعارضة تشكك " صوت الاحرار ""عمود، ،العدد (4944). 2014/5/20م ص 16.

استقلال الجزائر وتجسد ذلك قانونيا في دستور 1989م من خلال تضمينها في الدستور والتشريعات القانونية ، وقامت الحكومة بإبرام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والمصادقة عليها ، لتبرهن توجهها الرامي إلى الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان.

كما ركز الخطاب على الأدوار الايجابية التي تقوم بها الحكومة تجاه الصحافة الوطنية "الحكومة تنظر إلى الصحافة باعتبارها المرآة العاكسة لقضايا الوطن والمواطن ، والمعبرة عن الأفراح ، والناقلة للهموم والآلام والآمال والكاشفة عن مواطن القوة والضعف في الأداء والناقدة للأخطاء وإدراك المسافات بين الأقوال والأفعال"[4].

وأوضح الخطاب بأن الحكومة ما تقوم بإفساح المجال أمام الصحافة للحصول على المعلومات من مصادرها ، وعدم إخفاء أي بيانات أو معلومات ، وبحيث تكون الشفافية هي السائدة لدى الجميع ، باعتبارها إحدى وسائل ممارسة الديمقراطية في العصر الراهن"[1].

ويتضح مما سبق بان التصور الذي يقدمه خطاب الجريدتين عن الأجهزة الحكومية ومسؤوليها اتسم أدوراه بالايجابية، ولم يتطرق الخطاب إلى أي تصور أو دور سلبي للحكومة باعتبار الجريدتين تابعتين لحزب الحكومة.

ونتبين مما سبق اختلاف تصورات خطابات صحف الدراسة لمجموعة القوى الفاعلة (الأطراف الفاعلة) حول قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية الممثلة بالحكومة من خلال مرتكزين رئيسين هما المرتكز الأول المتمثل بالأجهزة الحكومية والمرتكز الثاني والمتمثل بالمسؤولين من جريدة إلى أخرى، فقد قدم خطاب جريدتي "المجاهد الاسبوعي " و " صوت الاحرار" الحكومة ومسؤوليها كقوى فاعلة ايجابية من خلال التركيز على كل الأدوار الايجابية والصفات الايجابية الفاعلة وإغفال كل ما هو سلبي، ويعزى ذلك إلى موقف

[4]سعايدية.ع : "عهدة البناء النهضوي للوطن " المجاهد الاسبوعي ": تعليق ، العدد ،(2796)من21 الى 28 /2014/4 ص 16.

[1].سعايدية.ع : "عهدة البناء النهضوي للوطن " المجاهد الاسبوعي " المرجع السابق: تعليق ، العدد ،(2796)من21 الى 28 /2014/4 ص 16.

الصحيفتين السياسي المنحاز للحكومة باعتبارهما جريدتا حزب الحكومة، وقد اختلف هذا التصور عن تصورات خطابات صحيفة الاخوة".

بينما قدم خطاب صحيفة (الاخوة) بأن التصور الخاص بالأجهزة الحكومية اتسم في جميع أدواره بالسلبية، والمتمثل في تضييق الحريات على الصحفيين ومحاكمتهم وجرجرتهم إلى المحاكم ، واستصدار قانون للصحافة وآخر لتنظيم المظاهرات يعملان على إقصاء الحريات، ووصفت هذه الخطابات الحكومة ومسؤوليها بصفات عدة مثل المزورة، المتسلطة، القاتلة، الدكتاتورية.

ثانيـــا : التصور الخاص بالأحزاب السياسية

وقد اختلف التصور الخاص بالأحزاب السياسية في خطابات صحف الدراسة كما يلي:

1- جـــريدة الاخــوة:

قدم الخطاب الصحفي لجريدة "الأخوة " الأحزاب السياسية كأدوار فاعلة ورئيسة من خلال مرتكزين أساسيين هما مرشح حزب السلطة وأحزاب المعارضة ، ففي إطار المرتكز الأول حزب جبهة التحرير الوطني (حزب السلطة) قدم الخطاب أدواره كقوى فاعلة اتسمت جميعها بالسلبية "فحزب السلطة يستخدم المركبات والوسائل الحكومية في الدعاية الانتخابية لمرشحه ، ويسخر له وسائل الإعلام ، في الوقت الذي يتم فيه التعدي على برامج أحزاب المعارضة ، بالإضافة إلى تفريغ موظفين في أجهزة الدولة للعمل في الحملة الانتخابية لصالح مرشح حزب السلطة خصوصا في قطاع التربية والتعليم والبلديات والدوائر وغيرها من المؤسسات,مع الحضور في مهرجاناتهم الدعائية للانتخابات بغية اعطاء صورة للرأي العام الداخلي والخارجي بقوة الحضور الجماهيري [1].

[1]بوخاري .خ: " خروقات في الحريات والحقوق " الاخوة"،، تعليق، العدد (458)، 7/22/ الى 8/21/ 2014 ص 10.

وأكد الخطاب أن احزاب السلطة قاموا بالتشهير بالمرشحين المنافسين وإعطاء صورة بأنهم ضد مطالب المواطنين، من أجل إقناع الناخب بالعدول عن التصويت للمرشحين المنافسين وضمان تصويته لمرشح السلطة"[2].

ناهيك عن قيام وزراء الحكومة وأحزاب السلطة قبل بدء الحملة الانتخابية بصحبة المسؤولين الذين يمثلون السلطة بقطع الوعود وإيهام المواطنين برصد الاموال للعديد من المشاريع التي يحتاج إليها المواطنون على أساس و كأنها هدايا من السلطة مقابل الحصول على أصوات الناخبين، بالإضافة إلى توزيع المال العام علي الشباب على اساس قروض لأجل التصويت لمرشح السلطة "[3].

ويتضح مما سبق بأن التصور الخاص بمرشح السلطة والأحزاب الموالية والمدعمة له الذي قدمه خطاب جريدة الأخوة اتسم بالسلبية في جميع أدوراه من دون ذكر أي دور ايجابي له.

وابرز الخطاب أدوار الحزب بالايجابية خاصة في حرصه على أمن الوطن وسلامة مواطنيه ، والحفاظ على سيادته عندما حمل السلطة مسؤولية ممارسة التضليل الإعلامي في سياستها اتجاه المواطنين .

ويتضح مما سبق بان التصور الخاص بحزب العمال وسياسته الذي قدمه خطاب جريدة "الاخوة " اتسم بالإيجابية في جميع أدواره دون ذكر أي دور سلبي، ويعزى ذلك إلى أن الجريدة معارضة وناطقة باسم الحزب.

بينما وصف الخطاب مرشح السلطة وحزب جبهة التحرير الوطني والأحزاب الموالية له بالفساد وأنها احزاب التزوير تسطو على الصناديق الانتخابية وتزيف النتائج"[3].

[2]حكومة فاشلة ونظام تائه" الأخوة:تعليق، العدد (458)، 7/22/ الى 2014/7/21، ، ص 3.

[3]الاعمال المسكوت عنها" الاخوة: مقال، العدد (456)، 5/23 الى 6/22 /2014م، ص8.

[3]حكومة فاشلة ونظام تائه" الأخوة:تعليق، العدد (458)، 7/22/ الى 2014/7/21، ، ص 3.

2- جريدة "صوت الاحرار" و"المجاهد الاسبوعي " :

قدم الخطاب الصحفي لجريدتين التصور الخاص بالأحزاب السياسية كقوى فاعلة ورئيسة من خلال مرتكز واحد فقط هو أحزاب المعارضة اتسمت كلها بالسلبية وركز خطاب الجريدتين على الأدوار السلبية لهذه الأحزاب في الحياة السياسية وبالتحديد أثناء الانتخابات عند حشد الناخبين إلى تجمعاتها لكسب اصواتها من خلال التعرض للمرشح عبد العزيز بوتفليقة والتلفظ بكلام لايمت لا بالسياسة ولا بالروح التنافسية الديمقراطية بصلة ، ويتمركز جورها كقوى فاعلة سلبية فقط في إعاقة مسيرة الديمقراطية ، وارتكاب المخالفات القانونية "هذه الأحزاب تحاول تغطية ضعفها وقدرتها التنافسية على حشد الناخبين إلى مراكز الانتخاب من خلال افتعال مبررات تحفظ معها ماء الوجه ، وتعمد هذه الأحزاب توقيف وإعاقة مسار الديمقراطية التي تعبر عنها الإرادة الشعبية ، أيضا تقوم هذه الأحزاب بمحاولة التنصل عن مسؤوليتها في المشاركة في عملية الاقتراع وما ارتكبته من مخالفات قانونية "[3].

كما أشار الخطاب الصحفي للجريدتين بأن الأدوار الفاعلة لأحزاب المعارضة ترتكز على الاستباق في إصدار الرسائل والبيانات ونشرها، قبل أن تطلع على ما بحوزتها من وثائق و أدلة ، فنجد أنها تستدل بمواد لا تنطبق على الموضوعات المتداولة أو المختلفة حولها"[4].

كما تنعت الأحزاب السياسية باتهامات للجنة العليا للانتخابات بالتقصير في واجبها، وعدم الحياد في مراقبة اللجان الموجودة في المراكز الانتخابية ، والسبب كما أشار الخطاب يرجع إلى الأدوار السلبية لأحزاب المعارضة التي تظل تعقد اجتماعات متكررة وغير مجدية في اتخاذ القرارات الحاسمة تجاه الانتخابات، ويكاد الوقت أن ينتهي ولم تحسم أمرها، ومن ثم تقوم باتهام اللجنة بالتقصير في واجبها.

---

[3] بدون: "رؤية الرئيس الديمقراطية لمبدأ التناول السلمي للسلطة" المجاهد الاسبوعي , تعليق ، العدد (2796)من 21 الى 28 /2014/4 ، ص 16.

[4]. عزيز .ط: " أحزاب تتعدد وديمقراطية تتجسد "صوت الأحرار تعليق، العدد(4919). 2014/4/22م ، ص 16.

ويتضح مما سبق بأن التصور الذي قدمه خطاب الجريدتين عن أحزاب المعارضة اتسمت معظم أدواره بالسلبية، ويعزى ذلك إلى اتجاه الجريدة الموالي للحكومة باعتبارها جريدة حزب السلطة .

ونستخلص مما سبق بأن التصور الذي قدمه خطاب الجريدتين " صوت الاحرار " والمجاهد الاسبوعي " عن الأحزاب السياسية اختلف عن تصورات خطابات صحيفة الدراسة الأخرى وبالتحديد التصور الخاص بأحزاب المعارضة ، الذي قدم الخطاب أدوارها بالسلبية في الحياة السياسية لمخالفتها القوانين حسب ما أشار إليه الخطاب ، ولم يقدم الخطاب أي تصور عن مرشح السلطة وأحزابها كقوى فاعلة سواء بالسلب أو بالإيجاب، ويعزى ذلك إلى توجه الجريدة السياسي باعتباره جريدة حزب السلطة والحكومة .

بينما نجد أن خطابات صحيفة (الاخوة) ، قد اتفقت على تقديم تصور للأحزاب السياسية من خلال مرتكزين رئيسين هما أحزاب المعارضة وأحزاب السلطة ، وركزت خطابات هذه الصحيفة على أدوار حزب السلطة والأحزاب الموالية له التي اتسمت بالسلبية والذي أبرزت فيه كل الأدوار السلبية ، وركزت على الأدوار الايجابية لحزب العمال ، ويعزى ذلك إلى الاتجاه السياسي المعارض للجريدة وباعتبارها ناطقة باسم حزب العمال .

ثالثا : التصور الخاص باللجنة القضائية لمراقبة للانتخابات

وقد اختلفت تصورات خطابات صحف الدراسة كما يلي:

1- جريدة الاخوة:

أتسم تصور خطاب جريدة "الاخوة " عن اللجنة المراقبة للانتخابات كقوى فاعلة ورئيسة بالأدوار السلبية في جميع مراحل العملية الانتخابية ، فقد أشار الخطاب "تساهم اللجنة القضائية لمراقبة للانتخابات في توسيع دائرة الانحراف وأعمال التزوير، من خلال تكليف مسؤولين بارزين في السلطة وأحزاب الموالاة بالإشراف على عملية الاقتراع من بدايتها الى اعلان النتائج ، مما يسمح بتغيير وتزوير النتائج لصالح مرشح السلطة على

حساب منافسيه ، الأمر الذي كشف القناع عن هويتها وطابعها الحقيقي باعتبارها جهاز غير محايد، ملحق بالسلطة [1].

وأوضح الخطاب أن اللجنة ومسؤوليها لم يقوموا بإيقاف التجاوزات من قبل الافراد المشرفين على العملية الانتخابية والمحسوبين على السلطة والأحزاب الموالية لها والذي يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية[2].

وأشار خطاب جريدة " الأخوة " بأن ممثل حزب العمال للرقابة على صناديق الاقتراع تمكن من ضبط أحد أعضاء اللجان المستقلة لمراقبة الانتخابات وهو يحاول إدخال كمية من بطاقات التي تحمل صورة المرشح عبد العزيز بوتفليقة دفعة واحدة أثناء عملية الفرز وتم إبلاغ رئيس اللجنة الأصلية لعمل محضر بالواقعة إلا أنه رفض ذلك وهدد بطرد ممثل الحزب من اللجنة[3].

وقد وصف الخطاب الصحفي للجريدة اللجنة القضائية لمراقبة للانتخابات بأنها منحازة لصالح للسلطة ومرشحها وأحزابها وتساعد على التزوير ، وتتغاضى عن المخالفات التي يقوم بها الحزب وأعضاؤه.

2- جريدة "صوت الأحرار و"المجاهد الاسبوعي " :

أسهب تصور الخطاب الصحفي للجريدتين اللجنة القضائية لمراقبة للانتخابات كقوى فاعلة ورئيسة من خلال ادوارها الايجابية ، وذلك لإعطاء صورة ايجابية للجنة من خلال تنظيم ونجاح العملية الانتخابية ، وفي تقديم أدوارها الفاعلة التي اتسمت بالإيجابية ، والمتمثلة في تسهيل إجراء مراحل سير العملية الانتخابية ، وقبلها توزيع الحصص من اللجان والمراكز على الأحزاب السياسية ، والإشراف الكامل على مراحل العملية الانتخابية [3]".

[1]. خيرة بوخاري: "هل هزمت المعارضة حقا؟" الاخوة: عمود، المصدر السابق، (459)، 8/21/ الى 9/21 /2014م، ص 10

[2]الاعمال المسكوت عنها" الاخوة: مقال، العدد (456)، 5/23 الى 6/22 /2014م، ص 8.

[3] جلول جودي: "التفت الجماهير والتفت حول الديمقراطية" الاخوة : عمود، العدد(460)، 9/21/ الى 10/20 /2014م، ص 3.

[3].خليفة بن قارة: "التمسك بالحق الانتخابي طريق إلى مستقبل أفضل" صوت الاحرار: عمود، العدد (4925)، 2014/4/28، ص 6.

وعملت اللجنة على مدار الساعة من أجل حل كل القضايا ، كما أنها قد استكملت استلام الوثائق والمستلزمات الخاصة بمرحلة القيد والتسجيل الخاصة بالقوائم الانتخابية .

وتقوم اللجنة ممثلة بقطاعها القانوني بطباعة الأدلة الانتخابية ، مثل الدعاية الانتخابية ، والدليل التنفيذي لعملية القيد والتسجيل ، والدليل التنفيذي للانتخابات الرئاسية ، من أجل وضع الضوابط الملزمة لنجاح سير الانتخابات"[4].

وقامت اللجنة بإعداد وتصميم النماذج والوثائق الانتخابية الخاصة بمرحلة الترشيح والاقتراع والفرز التي تضمنت نماذجا ووثائق تبدأ باستمارات طلب الترشيح واستمارات الانسحاب ومحاضر الصناديق والفرز والاقتراع انتهاء بالمحضر النهائي للإعلان عن المرشح الفائز بالانتخابات [1].

وأشار الخطاب بأن اللجنة وزعت حصص الأحزاب الخاصة بالمشاركة بالجان المستقلة لممثلي المرشحين و الاحزاب لمراقبة الانتخابات وفقا للنسب المتفق عليها بين اللجنة القضائية لمراقبة الانتخابات ، مؤكدا حصول كل الأحزاب على حصتها كاملة فيما يخص مراقبة مكاتب الاقتراع [2].

كما أقرت اللجنة سلسلة من الإجراءات والاحتياطات الهادفة إلى ضمان حرية ونزاهة عملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، وتقوم اللجنة بتحديد كيفية استخدام وسائل الإعلام الرسمية لكافة المرشحين بالتساوي لعرض برامجهم الانتخابية وبما يكفل تحقيق تكافؤ الفرص في استخدام تلك الوسائل ، كما تقوم اللجان بتحديد عدد من الجداول والواجهات والمباني المناسبة لتكون أماكن لوضع الإعلانات الانتخابية متساوية لكل مرشح ، وهو مكان واحد في كل مركز انتخابي يقسم إلى مربعات بحسب عدد المرشحين "[3].

---

[4] بدون: "رؤية الرئيس الديمقراطية ....لمبدأ التداول السلمي للسلطة" المجاهد الاسبوعي , تعليق ، العدد (2796)من 21 الى 28 /2014/4 ، ص 16.

[1].نجيب بلحمير: "الاقتراع يبرهن والمعارضة تشكك " صوت الاحرار ""عمود، ،العدد (4944). 2014/5/20م ص 16.

[2]الطاهر بوعنيقة : "التعددية السياسية تحسين للديمقراطية في الجزائر " المجاهد الاسبوعي ,العدد(2796)من21 الى 28 /2014/4 ، ص 2.

[3].عبد الله سعايدية : " العهدة الرابعة..الأفق الديمقراطي الواعد " المجاهد الاسبوعي ,عمود، العدد (2797)،من5/17 الى 2014/5/23، ص 7.

وقد وصف الخطاب اللجنة بالمحايدة والمستقلة "اللجنة القضائية لمراقبة اللانتخابات باعتبارها مؤسسة ديمقراطية وهيئة قضائية مستقلة ومحايدة صدرها مفتوح للجميع وترحب بكل الأفكار القيمة والنقد البناء"[4].

ونستخلص مما سبق بأن تصور الخطاب الصحفي لجريد"المجاهد الأسبوعي و " صوت الأحرار " عن اللجنة القضائية للانتخابات كقوى فاعلة ورئيسة اختلف عن تصور خطابات صحيفة (الاخوة) ، فقد قدم خطاب جريدتين اللجنة كقوى فاعلة ورئيسة اتسمت أدوارها بالايجابية والحيادية ، وبأنها تتمسك بقانون الانتخابات ، وتضم في عضويتها أعضاء يمثلون القانون ومختلف الأحزاب السياسية ، بينما أشارت صحيفة (الاخوة)، بضعف اللجنة ، وعدم حياديتها في جميع مراحل العملية الانتخابية ، ويعزى ذلك إلى التوجهات الجريدة السياسية المعارضة للسلطة والحكومة.

المبحث الثالث : تحليل الأطر المرجعية:

تمثلت الأطر المرجعية التي استخدمتها الخطابات الصحفية للجرائد عينة الدراسة لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية في (الأطر السياسية والأطر القانونية والأطر الاجتماعية) .

اولا : الأطر السياسية

وقد اختلف استخدام وتوظيف هذه الأطر في خطابات صحف الدراسة لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية كما يلي:

1- صحيفة الاخوة

استخدم الخطاب الصحفي لجريدة "الاخوة " رفع الدعاوى القضائية ضد الصحفيين وضد الصحافة الوطنية حول كتاباتها ، في إعطاء صورة توحي بافتقاد التوازن السياسي في البلاد بتفرد اطراف بالسلطة" [1].

---

[4].[2] بدون: "الجزائر النموذج الأمثل للديمقراطية الناشئة" صوت الاحرار عمود، العدد (4917)، 2014/4/20، ص 6.

[1] خيرة بوخاري: "هل هزمت المعارضة حقا؟" الأخوة عمود، المصدر السابق، (459)، 8/21/ الى 9/21 /2014م، ص 10.

كما صور الخطاب أن هذه الممارسات أدت إلى ضرب التوازنات الوطنية والاجتماعية ، وأدت إلى اهتزاز أسلوب القوة في التعامل مع الآخر والاستئثار بالسلطة والثروة[2].

وتأكيدا لذلك أكد الخطاب أن ولايات الجنوب تشهد حملات انتهاكات لحقوق الإنسان ، من تهميش في الأعمال والوظائف ،وهذا تجلى في الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة تعبيرا منها لرفضها الوضع القائم الذي كانت السلطة سببا فيه بنسبة كبيرة , علي رغم الوعود الزائفة التي قطعتها في حملاتها الانتخابية ككل مرة ,للقضاء على المشاكل التي تعاني منها المنطقة الجنوبية من بطالة وعزلة وحرمان [3].

وهنا نلاحظ ان الخطاب اشار الى الانهيار الديمقراطي والانتهاكات في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وتفشي الفوضى والفساد والتزوير في الانتخابات كان بسبب غياب التوازن السياسي في البلاد ، وهذا نظرا لعدم وجود احزاب معارضة حقيقية , قادرة على الوقوف في وجه السلطة , وذلك بسبب دخول هؤلاء تحت ظل النظام القائم بينما نجد خطاب جريدة قد وظف الأطر السياسية لدعم إما شرعية ما تقوم به أحزاب المعارضة على الساحة السياسية ، أو في تشويه صورة السلطة وعرقلتها للعمل السياسي من خلال فرض قوانين تعيق الحرية والديمقراطية ، والعمل على تزوير الانتخابات ، ويعزى هذا الموقف إلى اتجاه الجريدة المعارض لسياسة الحكومة.

2- صحيفة "صوت الأحرار و "المجاهد الأسبوعي"

استخدم الخطاب الأطر السياسية المتعلقة بانتهاج الجزائر للتعددية السياسية كنهج وممارسة في تحسين وجه السلطة، حيث أشار الخطاب "السلطة لها وجهان الحكومة والمعارضة، كما يعني أيضا صيانة وتعزيز حق المواطنين في تنظيم أنفسهم بإنشاء

[2]حميد بوبغلة "التلاعب بالتسجيلمهة لتزوير " الأخوة: مقال، العدد (455)، 04/24/ الى 05/23/ 2014م، ص 10.
[3]جلول جودي "وعود زائفة وسياسة منافقة " الأخوة : المصدر السابق ، 2014/04/24 الى 5/23/ 2014 م، ص 7.

الأحزاب، إضافة إلى ذلك وبشكل آخر، فالأحزاب هي الوحدة البنائية للنظام السياسي وتداول السلطة انطلاقا من صندوق الاقتراع والذي يحدد إرادة الناخب، فتفرز الأحزاب منها ما تفرزه الانتخابات إلى السلطة ومنها تفرزه إلى المعارضة[1].

كما وظف الخطاب الأطر السياسية المتعلقة بالإنجازات الديمقراطية وتجاوز أزمات البلاد الأولى تلو الأخرى بالإشادة بالإرادة السياسية "أيا كانت الأسباب والعوامل المساعدة لتعزيز النهج الديمقراطي في بلادنا إلا أن الأسباب والعوامل والبواعث الرئيسة لهذا النهج وتطوره الحالي وفي المستقبل وطنية محضة مرتبطة بالإرادة السياسية المتشبعة بقيم الأصالة لشعب الجزائري ومتطلباته المعاصرة[2].

ووظف الخطاب التعددية السياسية والحزبية على الساحة الوطنية، بممارسة الأحزاب السياسية لحقوقهم الديمقراطية المتمثلة في المشاركة في الانتخابات المحلية والرئاسية والنيابية وإصدار صحفها والتعبير عن آرائها المختلفة دون تدخل السلطة، وهذا يعني أن الجزائر تنتهج الديمقراطية والتعددية السياسية مستقر سياسيا.

ويتضح مما سبق اختلاف صحف الدراسة في توظيف الأطر السياسية واستخدمها لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية، فنجد الخطاب الصحفي لجريدتي " صوت الاحرار " و " المجاهد الاسبوعي " قد وظف الأطر السياسية في إبراز التعددية السياسية والنهج الديمقراطي الذي تنتهجه الجزائر في سياستها من أجل إظهار صورة ايجابية للحكومة وتعاملها الايجابي مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، واستشهد الخطاب بالإرادة السياسية المتشبعة بقيم الأصالة ومتطلبات العصر، وكذا بنجاح الانتخابات الرئاسية ، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات الدولية ويعزى ذلك إلى توجه الجريدة االمعبر عن سياسة الحكومة.

[1] بدون: "الجزائر النموذج الأمثل للديمقراطية الناشئة" صوت الاحرار عمود، العدد (4917)، 2014/4/20، ص 6.

[2] الطاهر بوعنيقة : "التعددية السياسية تحسين للديمقراطية في الجزائر " المجاهد الاسبوعي ,العدد(2796)من21 الى 28 /2014/4 ، ص 2.

بينما ركز الخطاب الصحفي لجريدة "الاخوة " في توظيف الأطر السياسية لدعم قوة ومكانة حزب العمال في العمل السياسي ، ، فقد أشار الخطاب ان رئاسيات 2014 أدت إلى ضرب التوازنات الوطنية والاجتماعية، وأدت إلى اهتزاز القوة في التعامل مع الآخر، ويعزى ذلك إلى اتجاه الجريدة المعارض لسياسة الحكومة.

ثانيـــا: الأطـر القـــانونية

وقد اختلف استخدام وتوظيف هذه الأطر في خطابات صحف الدراسة لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية كما يلي:

1- صحيفة الاخوة :

ان الخطاب الصحفي "للأخوة" قد أوضح "أن مشروع التعديل لن يغير بشكل جوهري مضمون الدستور الساري حاليا ، خاصة أن بعض المواد التي سيتم تعديلها لا تمس المواد التي من الضروري تغييرها وتعديلها, مركزين على ان المواطنين جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة،ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة[1].

كما استشهد الخطاب بدستور الدولة ، والتزام الدولة بالمواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ، من أجل صيانة حق الناس في الحياة ، وتعميق المحبة والوئام في المجتمع ، وتلاحم الجبهة الداخلية ، وظف كل ذلك في المطالبة بتحقيق الديمقراطية والعمل بحقوق الإنسان والتعددية والمجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير، وإيجاد صحافة حرة، وإتاحة حق مشاركة الناس في الحياة السياسية من خلال انتخابات حرة و نزيهة[2].

كما بين الخطاب وجود قوانين انتخابية متناقضة "فالقول في المادة (46) بأنه يجوز يوم الاقتراع أن تدلي بصوتك بأي بطاقة كانت الانتخاب أو الشخصية ، مع وجود حكم في

[1] جلول جودي: "رئاسيات النظام " الاخوة : عمود، العدد(459)، 8/21/ الى 2014/9/20م، ص 2.

[2] بدون: " الممارسات اللاقانونية في الانتخابات ******** الحسابات والتوقعات" الاخوة : تعليق ، العدد (459)، 8/21 الى 9/21 /2014م، ص 6.

نفس القانون في المادة (24) تقول لا يجوز إثبات هوية الناخب يوم الاقتراع إلا بوجود البطاقة الانتخابية التي تستلزم ان يكون الناخب مسجلا في القائمة الانتخابية للبلدية او القنصلية التي ينتمي اليها وتسلم له فأي الحكمين سيتم اعتماده"[4].

ويتضح مما سبق توظيف الأطر القانونية في أن التعديلات التي تتبناها الحكومة للعديد من القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان تؤدي إلى مزيد من القيود والتراجع في مستوى هذه القوانين.

2- صحيفة صوت الاحرار والمجاهد الاسبوعي :

أبرز الخطاب الصحفي للجريدتين الأطر القانونية لتوضيح اهتمام الحكومة بحقوق الإنسان من خلال التشريعات والقوانين ، فقد أشار الخطاب "باحتفاء دستور الجمهورية الجزائرية بحقوق الإنسان من خلال القوانين التي تنظم الحياة العامة في البلاد ، وتنفيذا لروحها وقعت الجزائر على كل المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية المعنية بحقوق الإنسان[2].

واعتبر الخطاب أن حكم القانون هو شرط أساسي لتوافر الديمقراطية والشرط الأول في طرح الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والخطوة الأولية التي لابد من الشروع بها.

كما أن دستور الجمهورية الجزائرية الصادر بتاريخ 23 فبراير 1989 قد اعتمد التعددية السياسية والحزبية أساسا للنظام الأساسي وذلك بهدف تداول السلطة سلميا فبهذا قد أعلنت عن رغبتها في انتهاج النظام الديمقراطي كنظام للحكم[3].

ووظف الخطاب الأطر القانونية لدعم مشروع قانون الاعلام الجديد الذي تقدمت به الحكومة للبرلمان من أجل إقراره.ومن يعيد قراءة نصوص هذا القانون ، سيجد أن القانون

[4]خيرة بوخاري: "هل هزمت المعارضة حقا؟" الأخوة عمود، المصدر السابق ، (459)، 8/21/ الى 9/21 /2014م، ص 10.

[2]عبد الله سعايدية: "عهدة التجسيد الديمقراطي " المجاهد الاسبوعي مقال ، العدد (2799)، من 5/10 الى 2014/5/17،، ص 5.

[3]قرنان.م: "مؤسسات المجتمع المدني والدور التوعوي " المجاهد الاسبوعي : تعليق ، العدد (2799)،من 5/10 الى 2014/5/17،ص 3.

حرص بشكل واضح على العناية بالصحافة مع الربط بين حق حرية العمل الصحافي وواجب ممارستها بمسؤولية وطنية واجتماعية[1].

ونستخلص مما سبق بان الأطر القانونية التي وظفها خطاب جريدتا " المجاهد الاسبوعي " و" صوت الاحرار" لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية اختلفت عن الأطر القانونية التي وظفتها خطابات صحيفة الدراسة الأخرى " الأخوة ، فقد وظف الخطاب الصحفي للجريدتين الأطر القانونية في إعطاء صورة ناصعة البياض عن النظام القائم و الحكومة التي يهتم دستورها وقوانينها بحقوق الإنسان ، واستشهد الخطاب بتوقيع الجزائر على العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويعزى هذا إلى توجه الجريدة المنحاز للحكومة باعتبارها جريدة حزب السلطة.

بينما نجد صحيفة " الاخوة " قد وظفت الأطر القانونية لتوضيح مدى الانتهاكات والقيود للحريات في المجتمع ، بسبب ما تسنه الدولة من قوانين أو تعديلات للدستور تحد من الحريات والحقوق ، ويعزى مواقف هذه الصحيفة إلى اتجاهاتها السياسية المعارضة للحكومة.

ثالثـــا : الأطـــر الاجتمـــاعية

وقد أختلف استخدام وتوظيف هذه الأطر في خطابات صحف الدراسة لدعم قضايا حقوق الإنسان كما يلي:

1- صحيفة الاخوة

استخدم الخطاب الصحفي لجريدة"الاخوة " الأطر الاجتماعية لتوضيح مجموعة من المتناقضات التي تعيشها السلطة ، مثل التوقيع على كل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، وإعطاء الفرد الكثير من الحقوق ، وتتفاخر الحكومة بوصولها إلى هذا المستوى من التطور خاصة ما تعلق بالحقوق السياسية والمدنية ، في تأكيد هذه المتناقضات وما يحدث من انتهاكات لهذه الحقوق والتي تمثلت في الاستفراد بالسلطة والحكم بواسطة افراد

[1]بدون: " الناخبون الجزائريون لتزكية المرشح المستقل " المجاهد الاسبوعي تعليق، العدد (2799)، من 5/10 الى 2014/5/17،ص 9.

بعيدا عن التداول السلمي للسلطة , باعتبار أن هذا يعدينا إلى سياسة الحزب الواحد في عهد التعددية السياسية والحزبية .

كما وظف الخطاب الأطر الاجتماعية المتمثلة في الموروث السلبي والتراث المجتمعي السيئ في إعطاء صورة سلبية لحقوق الإنسان في المجتمع ، كما أن هذا الموروث يؤثر في استقلالية القضاء وفي توظيفه لأغراض سياسية ، فالحديث عن حقوق الإنسان مع وجود قضاء مسيس لا معنى له وهذه الإستراتيجية ينبغي التعامل معها بحرص لإعلاء شان حقوق الإنسان في المجتمع [1].

ووظف الخطاب معاناة شريحة معينة من المجتمع بالتهميش والمعاملات العنصرية من قبل المجتمع " ابناء الجنوب" ، لكن الكاتب أرجأ سبب ذلك إلى إحساس هذه الشريحة الوهمي بالنقص ، الأمر الذي عزلها اجتماعيا عن المجتمع[2].

2- صحيفة صوت الاحرار والمجاهد الاسبوعي

استخدم الخطاب الصحفي للجريدتين الأطر الاجتماعية لدعم وجهة نظر الحكومة المتعلقة بمدى اهتمام الحكومة من خلال القوانين والتشريعات ، بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية اذ منح القانون للفرد الجزائري حق الاستفتاء والترشيح والانتخاب ، وكذا الانضمام إلى الأحزاب السياسية ، واستشهد الخطاب بالمشاركة وجوه متعددة في الانتخابات التي شهدتها البلاد ، ومشاركة الافراد في إدارة الانتخابات والإشراف عليها[3]. ومكنهم الدستور ايضا من المشاركة الفاعلة والإسهام في الحياة بمختلف مجالاتها ، و الحصول على حقوقهم ، إلا أن الخطاب أشار أن تمثيل هذه الحقوق على كافة المستويات لا يزال ضعيفا نتيجة لمعوقات اجتماعية واقتصادية وسياسية[4].

[1] خيرة بوخاري "حقوق الإنسان والديمقراطية بين واقعين " الاخوة : مقال، العدد ، 458)، 7/19 الى 2014/8/20م ص 4.

[2] امينة بوبغلة: "التداول السلمي مخرج المشاكل وطريق الديمقراطية " الاخوة: مقال، العدد (460)، 9/21 الى 2014/10/20م،، ص 5.

[3] جلول جودي: "لا ديمقراطية ولا تداول سلمي بدون انتخابات حرة ونزيهة" االاخوة: افتتاحية العدد(458)، 7/19 الى 2014/8/20م،ص 3.

[4] عبد الله سعايدية: "عهدة التجسيد الديمقراطي " المجاهد الاسبوعي مقال ، العدد (2799)، من 5/10 الى 2014/5/17،، ص 5.

كما استخدم الخطاب الأطر الاجتماعية لتوضيح اهتمام الدولة بتعليم النشء وجعله إلزاميا على كل أسرة "حق التعليم حق أصيل للإنسان بصفة عامة تكفل الدولة لجميع المواطنين بإنشاء مؤسساته ، وتهيئة الظروف المناسبة والتعليم في المرحلة الاولى إلزامي"[2].

وبين الخطاب أهمية التعليم للجنسين في ارتقاء المجتمع واهتمام الحكومة بذلك، إلا أن الممارسات التطبيقية ما تزال تعاني من قصور وثغرات خاصة في المناطق الريفية والتي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية [3].

ويتضح مما سبق بأن الأطر الاجتماعية التي وظفها خطاب الجريدتين اختلفت عن الأطر التي وظفتها خطابات صحيفة الدراسة الأخرى" الاخوة " لدعم قضايا حقوق الإنسان، فقد ركز خطاب الجريدتين على استخدام الأطر الاجتماعية في إعطاء صورة ايجابية عن المجتمع بعاداته وثقافته، كما أشار الخطاب إلى ان الفرد الجزائري يحظى باهتمام كبير ، سواء من خلال التعليم أو من خلال مشاركته في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويعزى هذا الموقف إلى اتجاه الجريدة السياسي الموالي للحكومة باعتبارها جريدة حزب السلطة و الحكومة.

كما نلاحظ اختلاف استخدام وتوظيف الأطر الاجتماعية في جريدة "الاخوة" عن توظيف واستخدام خطابات صحف الدراسة الأخرى خاصة فيما يتعلق بتهميش الدولة والمجتمع للأفراد على مختلف المستويات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ، ويعزى هذا الموقف إلى اتجاه الجريدة المعارض لسياسة الحكومة.

[2]بدون : "الجزائر النموذج الأمثل للديمقراطية الناشئة" صوت الاحرار عمود، العدد (4917)، 2014/4/20، ص 6.

[3]بدون: " الممارسات اللاقانونية في الانتخابات ******** الحسابات والتوقعات" الاخوة : تعليق ، العدد (459)، 8/21 الى 9/21 /2014م، ص 6.

خلاصة الفصل الثاني :

ان الخطاب في العديد من معالجاته لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية يتسم بالمبالغة في الطرح، ويفتقر للموضوعية أحيانا ، مثل أن يكرر الخطاب في أكثر من أطروحة بأن تزوير الانتخابات جرى في جميع انحاء الوطن، مع أن المعارضة حصلت على مقاعد كثيرة في البرلمان وحتى في البلديات في الانتخابات السابقة قبل اجراء الانتخابات الرئاسية ، بالإضافة إلى أن المنظمات اللجنة الدولية والإقليمية والمحلية شهدت بنزاهة هذه الانتخابات في كثير من المراكز ، سواء في الانتخابات المحلية أو النيابية السابقة وحتى في الرئاسيات الاخيرة ، كما أن الخطاب كان يركز على الجوانب السلبية للحكومة وإبرازها في صورة سوداء عن أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر وتغييب الجوانب الايجابية في هذا الجانب مما افقدها الموضوعية .

نتائـــــج الـــــدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية الصحافة الحزبية المكتوبة في الجزائر وكان الهدف الرئيسي والجوهري هو رصد وتحليل وضعية الصحافة الحزبية المكتوبة في الجزائر منذ ظهورها وسط تعددية إعلامية وسياسية بالإضافة الى كشف العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة الاعلامية والسياسية والقانونية والاقتصادية, بالإضافة إلى معرفة الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية في الصحافة الحزبية الجزائرية ، وذلك من خلال دراسة تحليلية للخطاب الصحفي لعينة من الصحف الحزبية الجزائرية ، تمثل مختلف الاتجاهات السياسية ، وهي (صحيفة الاخوة الحزبية التابعة لحزب العمال، وصحيفة صوت الاحرار والمجاهد الاسبوعي التابعة لجبهة التحرير الوطني) ، من خلال الدراسة المسحية والميدانية، نستعرض جملة ما توصلت إليه الدراسة الميدانية ، التحليلية لعينة الصحف، بالإضافة إلى الملاحظات التي دونها الباحث أثناء فترة التحليل نظرا لأهميتها وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1_ أن الصحف الحزبية في الجزائر والموجودة غير قادرة على منافسة الاعلام الخاص والعمومي وذلك بسبب النقص الذي تعانيه هذه الصحف في مضامينها باستثناء جريدة "صوت الأحرار" التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني ، والتي تسجل حضورها اليومي في الأكشاك لكن بنسبة توزيع ضعيفة.

2_ كل الصحف الحزبية تصدر بانتظام باستثناء مجلة النبأ التابعة لحزب "حركة حمس" التي تسجل حضورا متذبذبا حيث أصبحت مجلة مناسباتية وليس لسان حال حزب .

3_ أن مفهوم التعددية الاعلامية في الجزائر هو مفهوم ناقص ومشوه إذ أن التعددية التي ظهرت في الجزائر لم تكن وليدة لأوضاع سياسية وإعلامية مهيأة وثابتة وانما جاءت نتيجة ظروف غير مناسبة" بعد احداث اكتوبر 1988" نظرا إلى تخوف السلطة من عواقب التعددية والحزبية لأن رسمها في وقت غير مناسب وتحت ضغط ظروف لن يتحملها

المجتمع وهذا ما حدث في الجزائر بعد أحداث أكتوبر وما أفرزته من نتائج سلبية على المجتمع الجزائري" أمنيا، اجتماعيا، سياسيا، إعلاميا، اقتصاديا... إلخ.

4_ قصور عمر التعددية الاعلامية الحزبية في الجزائر باعتبار أن المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي لم يكن مهيأ لاستقبال مثل هذا النوع من الصحافة التي انشأتها الاحزاب أملا منها لإثبات كيانها وجعلها منبرا يساعدها على كسب تأييد الجماهير لتقوية قاعدتها الشعبية وايصال صوتها السياسي.

5_ هناك بعض الصحف الحزبية حققت بعض اهدافها في مطلع التسعينيات بترجمة هذه الوظائف مثل جرائد حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحل لكن الاعتبارات السياسية قضت على معظم الصحف الحزبية خاصة بعد الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد ووقف المسار الانتخابي وعدم اعتماد اي حزب جديد الى غاية اعلان رئيس الجمهورية عن الاصلاحات السياسية الأخيرة في 2012 , والتي تم بموجبها اعتماد 39 حزبا جديدا ,هذه الاخيرة لم تكن لتوجد لولا الأحداث التي شهدها العالم العربي عامة والمغرب العربي خاصة أو ما اصطلح على تسميته بـ"**الربيع العربي**" , وما افرزته من نتائج علي الصعيد الدولي والاقليمي والمحلي .

6- ان الاحزاب السياسية التي انبثقت عن الاصلاحات السياسية الاخيرة ,هي احزاب مواسم وليست احزاب برامج ولا ينتظر منها ان تساهم في تطوير الصحافة الحزبية ,وهذا ما لمسناه في الخطابات السياسية اثناء الحملة الانتخابية ,وإهمالها للجانب الاعلامي جملة وتفصيلا, وهذا راجع الى ضعف قياداتها والتي تجهل دور الاعلام في التسويق لها ولبرامجها

7- فشل التعددية الاعلامية في الجزائر لم يكن السبب في اختيارها وانما في اسلوب تنفيذها والتعامل معها.

8- إن وراء أي عمل أو تصرف من السلطة عملية اختيار كما يقول سيمون" لكن في الجزائر أي تصرف أو عمل هو عملية اجبار واضطرار وهذا ما لمسناه خلال الانفتاح السياسي والإعلامي 1989- 2011 .

9- إن التعددية هي عملية البحث عن حلول مشتركة مبنية على النقد وتقبل الرأي والرأي الآخر وهذا ما تفتقده السلطة في الجزائر (التخوف من التعددية الاعلامية والسياسية) واعتبارها خطرا يهدد بقائها ومصالحها .

10-إن الصحافة الحزبية في الجزائر تعاني من متاعب كثيرة تهدد استقرارها واستمراريتها من ناحية الأحزاب التابعة لها أو من النظام السائد وهذا ما أدى إلى اندثارها وعدم تطورها.

11- إن سبب الوضعية الموجودة عليها الصحافة الحزبية لمكتوبة في الجزائر اليوم هي موروثة عن وضعية الأحزاب السياسية نفسها وضعفها مستمد من ضعف أحزابها التي لا تظهر إلا في المناسبات الانتخابية متناسية دور الاعلام في توسيع قاعدتها الجماهيرية .

12- غلق جريدة المجاهد الأسبوعي التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني مع بداية سنة 2015 , بصفة مؤقتة دون الإعلان عن الغلق القانوني لها , بسبب مشكل التمويل والإشهار , وهذا راجع إلى ضعف الجريدة في الانتشار الواسع في الساحة الإعلامية , والذي أدى إلى حرمانها من الإشهار الذي يعد الشريان المالي لأي مؤسسة إعلامية .

13- الأزمة المالية التي تعاني منها " جريدة صوت الأحرار " بسبب مشكل التمويل والديون التي تعاني منها اتجاه المطابع , والذي بموجبه اضطر مسيرو الجريدة إلى تسريح بعض الصحافيين , وعدم تسديد رواتب البعض لشهور عديدة, وليس مستبعد أن تحذو نفس طريق نظيرتها " جريدة المجاهد الأسبوعي" .

14- هذه المشاكل التي تتخبط فيها الصحافة الحزبية الجزائرية منذ وجودها إلى غاية الوقت, راجع إلى إهمال هذه الصحف لقضايا الجماهير وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمجتمع , وهذا ما افقد الثقة بين الأحزاب والمواطن وبالتالي غياب ثقة

المواطن في مثل هذه الصحافة لأنها تمثل صوت الأحزاب , هذا إضافة إلى عدم ارتقاء هذا النوع من الصحافة إلى مستوى الاحترافية , ومعالجة هموم ومشاكل التي يتخبط فيها المجتمع, إذ أصبح الفرد عازف عن هذه الصحف لأنها لا تمثله , وإنما تمثل مصالح من اسسوها. وهذا ما لمسناه من خلال تحليلنا لخطابات صحف الدراسة.

15 _ اختلفت المعالجة الصحفية لجريدة "صوت الأحرار" و " المجاهد الأسبوعي" عن خطابات صحف الدراسة الأخرى بالنسبة لأطروحة الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، و حق المشاركة في العملية الانتخابية، و حق الترشيح في الانتخابات ، حق التداول السلمي للسلطة ، فقد كانت رؤية الخطاب الصحفي للصحيفتين" حول الانتخابات بأنها جرت في جو تنافسي حر ونزيه، وتجاهل الخطاب ذكر أية عملية من عمليات تزوير الانتخابات، وابرز الخطاب الحجج والبراهين التي تدعم أطروحاته، كشهادة المنظمات المحلية والدولية التي تؤكد بأن الانتخابات جرت في أجواء ديمقراطية حرة ونزيهة بعيدا عن التزوير، ويعزى هذا الموقف إلى اتجاه الجريدة المنحاز للحكومة باعتبارها جريدة حزب الحكومة .

وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل عليها **حسن علي العمار** بأنه كلما كانت الصحيفة تابعة لجهاز الدولة في نمط ملكيتها، كلما أدى ذلك إلى تتبنى خطابا متشابها مع موقف هذا الجهاز من القضايا الكبرى.

15_ ان المعالجة الصحفية لخطاب صحيفة **(الاخوة)** بحدوث تزوير في جميع مراحل العملية الانتخابية والتي قدمت حجج وبراهين تؤكد حدوث التزوير في جميع مراحل العملية الانتخابية دون أن يشير الخطاب إلى وجود أي عمل ايجابي يؤكد نسبية حرية الانتخاب في أي مركز انتخابي حتى في المراكز الانتخابية التي حصلت عليها أحزاب المعارضة ، ويعزى ذلك إلى اتجاه الجريدة السياسي والمعارض للحكومة ، بالإضافة إلى تغليب الطابع الحزبي على الطابع المهني.

16_ بالغت خطابات صحف الدراسة في معالجتها لهذه الأطروحات ، **فجريدتا صوت الأحرار والمجاهد الأسبوعي** أكدت نزاهة الانتخابات وعدم حدوث أي تزوير للانتخابات،

وعلى العكس من ذلك أكدت جريدة **الاخوة**" المعارضة حدوث تزوير في جميع مراحل العملية الانتخابية من قبل السلطة ، ويعزى ذلك إلى الاتجاهات السياسية المختلفة لكل جريدة، وغياب الموضوعية في التناولات المهنية.

17_ اتفقت صحف الدراسة على أهمية أطروحات الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة ،و و حق المشاركة في العملية الانتخابية، و حق الترشيح في الانتخابات ، حق التداول السلمي للسلطة ، واتفق منتجو الخطابات الصحفية في صحف الدراسة على أهمية أطروحة الحق في إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

18_ اختلف تصور الخطاب الصحفي لجريدتا " صوت الاحرار " و " المجاهد الاسبوعي " في تقديم أدوار الحكومة و الأحزاب السياسية و اللجنة القضائية لمراقبة الانتخابات كقوى فاعلة ورئيسة عن باقي تصورات خطاب صحيفة الدراسة الأخرى (الاخوة)، فقد قدم خطاب جريدتين أدوار الحكومة ومسؤوليها كقوى فاعلة ايجابية من خلال استعراض منجزات الحكومة في مجال حقوق الإنسان، كسن القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الإنسان، وكذا التوقيع على المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويعزى ذلك إلى موقف الجريدة باعتبارها جريدة حزب الحكومة.

19 _ اتسم الخطاب المتعلق بجريدة "الاخوة " في تقديم تصور سلبي لدوار الحكومة و الأحزاب السياسية و اللجنة القضائية لمراقبة الانتخابات كقوى فاعلة ورئيسة، فقد اتفق الخطابان على أن أدوارهم اتسمت جميعها بالسلبية تجاه قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية، واختلف الخطابان في تقديم الحج الداعمة للتصورات والأدوار السلبية للحكومة و الأحزاب السياسية و اللجنة القضائية لمراقبة الانتخابات ، بينما ركز التصور الخاص بخطابها الصحفي عن الحكومة على الأدوار السلبية المتمثلة بمصادرة الحريات ,ووصف الحكومة بالمزورة للانتخابات والمضللة، كما وصف الخطاب النظام بالفاسد الذي يبعث في البلاد فسادا، ووصف الخطابان المسؤولين بالفاسدين وأنهم بلا أمانة، ويعزى ذلك إلى الاتجاهات السياسية المختلفة للجريدة والمعارضة للحكومة.

20_ اختلفت الأطر السياسية التي وظفها خطاب جريدتا " المجاهد الاسبوعي " و " صوت الاحرار" لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية عن الأطر السياسية التي وظفتها صحيفة " الاخوة "، فقد وظف الخطاب الصحفي للجريدتين الأطر السياسية في إبراز التعددية السياسية والنهج الديمقراطي الذي تنتهجه البلاد في سياستها من أجل إظهار صورة ايجابية للحكومة ، وتعاملها الايجابي مع الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، واستشهد الخطاب بنجاح الانتخابات الرئاسية وقبلها التشريعية والمحلية ، ويعزى ذلك إلى توجه الجريدة باعتبارها صحيفة حزب الحكومة.

21_ ان الخطاب الصحفي لجريدة "الاخوة " وظف الأطر السياسية لتشويه صورة السلطة ، وإعطاء صورة سلبية عن الواقع السياسي في الجزائر ، نتيجة للسياسة الخاطئة التي تتبعها الحكومة تجاه الأحزاب في عدم الاعتراف بها وتفريخها إلى أكثر من حزب وكذا في تزوير الانتخابات والهيمنة على منظمات المجتمع المدني، ويعلل ذلك إلى موقف الجريدة المعارض للحكومة.

22_ اختلفت الأطر القانونية التي وظفها خطاب جريدتا "المجاهد الاسبوعي " و " وصوت الاحرار لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية عن الأطر القانونية التي وظفتها خطابات صحيفة الدراسة الأخرى، فقد وظف الخطاب الصحفي للجريدتين الأطر القانونية لإعطاء صورة ناصعة للحكومة التي يهتم دستورها وقوانينها بحقوق الإنسان، واستشهد الخطاب بتوقيع الجزائر على العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما استشهد الخطاب بالكثير من النصوص القانونية والدستورية التي تحتوي على حقوق الإنسان، ويعزى ذلك إلى توجه الجريدة الموالي للحكومة باعتبارها جريدة حزب الحكومة.

23_ فقد وظفت خطابات صحيفة " الاخوة " الأطر القانونية لتوضيح مدى الانتهاكات والقيود للحريات في المجتمع ، بسبب ما تسنه الدولة من قوانين أو تعديلات للدستور للحد

من الحريات والحقوق ، ويعزى موقف هذه الصحيفة إلى اتجاهاتها السياسية المعارضة للحكومة.

24_ اختلفت الأطر الاجتماعية التي وظفها خطاب جريدتا " المجاهد الاسبوعي " و " صوت الاحرار" لدعم قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية عن الأطر الاجتماعية التي وظفتها خطابات صحف " الاخوة" لدعم ذات القضايا، فقد وظف خطاب الجريدتين الأطر الاجتماعية لإعطاء صورة ايجابية عن المجتمع بعاداته، وتقاليده، وثقافته، كما استخدم الخطاب الأطر الاجتماعية لتوضيح مكانة التعليم في المجتمع، باعتبارها عنصر مهم وفاعل، يسمح للفرد بالمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية ، كما دافع الخطاب عن الاتهامات التي توجه للحكومة بسبب تهميش فئة بعينها من المجتمع وهي فئة" ابناء الجنوب " والتي أشار الخطاب أنها تحظى بكل الحقوق الاجتماعية، ويعزى ذلك إلى موقف الجريدة باعتبارها جريدة حكومية.

25_ ركز الخطاب الصحفي لجريدة "الاخوة " في توظيفه للأطر الاجتماعية على الفئة المهمشة في المجتمع " ابناء الجنوب " أكثر من صحف الدراسة الأخرى، ويعزى ذلك إلى توجه الجريدة السياسي المعارض للحكومة، تجاه هذه القضايا.

مناقشـــــــة النتائج:

في تصنيف "**وليام روف WILLIAM RUGH** "للصحافة العربية كان قد وضع صحافة الأحزاب في خانة الصحافة المتنوعة، والتي تمكن المتصفح لها من الإطلاع على عدة آراء وأفكار متباينة. فالتنوع هنا يعني أن يكون على مستوى المضمون بما يظهر على مستوى الشكل، هذه القاعدة تجعلنا نتجه إلى القول بأن التنوع الإيديولوجي الذي نجده في الصحافة الحزبية يحيلنا إلى وجود تفيء كذلك داخل المجتمع، فيكون بذلك الحزب السياسي يمثل قطاعا جماهيريا معينا، هذه الأبعاد دفعت الجزائر إلى إعلان التعددية الحزبية والإعلامية، وتكريسها قانونيا (دستور 1989،قانون الاعلام1990).والتي ظهرت بموجبها عدة أحزاب سياسية أفضت إلى تأسيس عدة صحف تابعة لها للدفاع عن خياراتها.

لكن هذه التعددية لم تدم طويلا فقد ازدهرت مطلع التسعينيات ليبدأ دخولها التدريجي مرحلة التشوه والاندثار ووراء ذلك تكمن عدة أسباب منها عدم الفهم الجيد للقوانين المرجعية لهذه التعددية , وكذا هناك من الذين أسسوا لأحزاب السياسية لم يسبق له وأن شاركوا في العمل والنضال السياسي، ومن هنا فهم الجميع أن تأسيس حزب يعني الوصول إلى السلطة، والسيطرة على الواجهة مهما كانت الطرق والقضاء على الحزب الحاكم والحل محلّه، وإظهار معارضتها للنظام الحاكم، وهو ما عجل بإجراءات معينة مع تلك الأحزاب التي كانت تمثل المعارضة والعمل على إبعادها من الساحة السياسية والسبب في ذلك عدم الوعي بوجودها ،لأننا لسنا متعودين على التعدد في السياسات لأن البلاد والسلطة وحتى ممن شكلوا احزابا مناهضة للنظام القائم والانتقال من حكم الحزب الواحد نحو التعددية.

ولكي نصل إلى تعددية سياسية منبثقة عن تعددية حزبية، يتطلب عملا نضاليا مستمرا لاكتساب التجارب وقبول الرأي الاخر،إذ يقول **الدكتور شوتري: "التعددية الحزبية في الجزائر لا تزال في إطار التجربة".**

بيد أن هذه التعددية شهدت انفتاحا إعلاميا على مستوى الصحافة المكتوبة ببروز بعض الصحف الحزبية ودخولها الساحة الإعلامية وهذه الصحف الحزبية كانت ناطقة باسم أحزابها وتلقى دعما منها، لأن استحداثها كان هدفه نشر ايديولوجيتها على الساحة السياسية ولحداثة أغلبية الأحزاب السياسية كان سلاحا دعائميا تعبويا مهما، مما جعل بعض هذه الصحف الحزبية تصعّد من لهجتها اتجاه النظام السياسي خصوصا بعد توقيف المسار الانتخابي مما عجّل بإنقراضها وبداية الإرهاصات الأولى للصراع السياسي والأمني في الجزائر، وإعلان حالة الطوارئ التي استمرت الى غاية الاعلان عن رفعها سنة 2011 , بأمر رئاسي لكن في الحقيقة مازالت سارية المفعول، مما جعل الصحافة الحزبية تذهب "ضحية" حسابات سياسية لم تصمد أمامها صحف عدة أحزاب وتوقف بعضها الآخر إلى حين، لكن البعض استمر إلى يومنا هذا رغم المشاكل التي لحقت بها على شاكلة: حزب الآفلان إلى تدعيم وتعزيز حضوره الإعلامي بتأسيس صحيفة "**صوت الأحرار**" عام 1998لاستعادة توازنه داخل المجتمع.

كما عنيت صحيفة "**الاخوة**" الحزبية بموضوع قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية خصوصا، قضية تزوير الانتخابات والتي كان لها الحظ الأوفر من الأطروحات المتمثلة في التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة , وإشكالية قانون الصحافة ، كل ذلك خلافا لخطاب جريدة "صوت الأحرار" و المجاهد الأسبوعي" المحسوبتين على السلطة والحكومة ، فنجد خطاب جريدة "الأخوة " المعارضة تتجاهل نشر الايجابيات الموجودة، مثل الإشارة إلى نسبية هامش الحريات الصحفية ، وكذا الإشارة إلى وجود نزاهة في العمليات الانتخابية ، أو الإشارة إلى بعض القضايا الايجابية للسلطة .

وركز الخطاب من أطروحاته المتعلقة بالعمليات الانتخابية بمراحلها المختلفة خاصة ما يتعلق بعمليات التزوير التي قامت بها السلطة، وهذا الطرح مبالغ فيه وغير موضوعي، صحيح بأن هناك انتهاكات، وهناك تزوير للانتخابات، والقضاء يشوبه الفساد، لكن التعميم

غير صحيح، فهناك هامش نسبي من الحريات الصحفية، والانتخابات جرت بصورة مقبولة بشهادة دولية.

وكان الخطاب في العديد من معالجاته لقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية يتسم بالمبالغة في الطرح، ويفتقر للموضوعية أحيانا ، مثل أن يكرر الخطاب في أكثر من أطروحة بأن تزوير الانتخابات جرى في جميع انحاء الوطن، مع أن المعارضة حصلت على مقاعد كثيرة في البرلمان وحتى في البلديات في الانتخابات السابقة قبل اجراء الانتخابات الرئاسية ، بالإضافة إلى أن المنظمات اللجنة الدولية والإقليمية والمحلية شهدت بنزاهة هذه الانتخابات في كثير من المراكز ، سواء في الانتخابات المحلية أو النيابية السابقة وحتى في الرئاسيات الاخيرة ، كما أن الخطاب كان يركز على الجوانب السلبية للحكومة وإبرازها في صورة سوداء عن أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر وتغييب الجوانب الايجابية في هذا الجانب مما افقدها الموضوعية .

وبالنسبة لجريدتي " صوت الأحرار" و" المجاهد الأسبوعي" المحسوبتين على السلطة والحكومة فإن خطابها عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية قدم مفاهيم زائفة بحقوق الإنسان، ويتسم الخطاب الصحفي الحكومي لقضايا حقوق الإنسان بمحدودية التناول، فتزداد التغطية الصحفية لقضايا حقوق الإنسان في مناسبات معينة مثل اليوم العالمي والوطني لحرية الرأي والتعبير ، اقتراب الحملات الانتخابية بكل أشكالها، وما أن تنتهى المناسبة حتى تنتهي معها ، بالإضافة إلى مناسبات دولية مثل الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويحرص الخطاب الصحفي الموالي والمحسوب على الحكومة على التوظيف السياسي، وهذا ما يدفعه لانتقاء غير الأمين لقضايا حقوق الإنسان، وقد برز هذا التوظيف في كثير من الأحداث الداخلية، مثل تأييد الخطاب للتعديلات الدستورية ، ولمشروع قانون الصحافة الجديد ، ومشروع قانون السمعي البصري والتركيز على أحداث هامشية، مثل تغطية الندوات والمؤتمرات وأنشطة المسؤولين الخاصة بحقوق الإنسان، ومن ثم يكون هناك غياب ورؤية كلية لحقوق الإنسان وعلاقتها بالمجتمع.

كما أن خطاب الجريدتين لا يهدف إلى توعية القراء أو المجتمع بقضايا حقوق الإنسان بقدر ما يهدف إلى الترويج لسياسة السلطة، ويدافع الخطاب عن السلطة في حال تعرضها لانتقادات حادة من قبل تقارير المنظمات الدولية، والمحلية الخاصة بحقوق الإنسان، ويهاجم مثل هذه التقارير ويصفها دائما بأنها غير دقيقة وغير موضوعية وتستقي معلوماتها من مصادر غير موثوقة ، ونجد الخطاب يبرر دائما مخالفات وانتهاكات السلطة في مجال حقوق الإنسان، ويعكس الخطاب الصحفي للجريدتين" واقع حقوق الإنسان في الجزائر على أنه مقبول، فالانتخابات تجرى بحرية ونزاهة بعيدا عن التزوير، والأحزاب السياسية تمارس نشاطها بكل حرية، وهامش الحريات الصحفية متاح، وحقوق المواطنين كلها مكفولة، والقضاء مستقل ، وهذا الطرح مبالغ فيه وغير موضوعي، خلافا لما ركزت عليه خطاب صحيفة "الاخوة " المعارضة، والتقارير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، خاصة قضايا انتهاكات الصحفيين وحبسهم ,,,,,الخ ، وفي هذا النمط يتجاهل خطاب الصحف نشر مثل هذه القضايا.

غير أن بقاء هذه الصحف إلى يومنا هذا وغياب صحف أخرى يجعل المتتبع للمسار القصير لتجربة الصحف الحزبية التعددية في الجزائر، يطرح العديد من الإشكالات التي يصعب أحيانا حلها. فمن خلال تتبعنا في دراستنا هذا النوع من الصحافة حاليا ,فوجد الباحث أنها تعاني العديد من المشاكل المالية ، والمضايقات السياسية، والقانونية، لكن الأهم من ذلك أن معظم الأحزاب السياسية في الجزائر ليس لها إهتمام ووعي كبير بالإعلام وقوته في تكوين الرأي العام، كما أن أفراد المجتمع يعانون من إنعدام الإدراك مما جعل بعض أفراد المجتمع يقرن السياسة بالعنف، الأمر الذي أفقد الأحزاب "ثقة" الشعب فيها، وبالتالي اصبحت الصحافة الحزبية رهينة المشاكل السياسية الماضية والأوضاع السياسية الراهنة ،فلم تتراجع فقط وإنما هي كما يقول بعض الخبراء الإعلاميين– غير موجودة ،إذن فالصحافة الحزبية اليوم ليست لها القدرة تماما للقيام بهذا الدور وهنا نطرح عدة إشكالات تستحق البحث والتنقيب من الباحث "الجاد" والمستعد والمسلح لمثل هذه المواضيع:

إذا كانت الصحافة الحزبية اليوم تعاني من المشاكل والصعوبات التي توصلنا إليها من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها، فـ**ماهي الأسباب الحقيقة الأخرى التي جعلت هذه الصحافة تحتجب؟ وهل المسؤولية تقاسمها كل القوى الاجتماعية دون تفضيل طرف عن آخر؟.**

إذن فتراجع الصحافة الحزبية لا يعود فقط للأسباب التي توصلنا إليها وإنما هناك أمور أخرى ينبغي التعمق فيها أكثر وتشريح أبعادها بين ثنايا المجتمع وهي مفاهيم متداولة دون معرفة معناها الحقيقي منها: التحزب، الثقافة السياسية، النضال الحزبي،...وهي إشكاليات تستحق الاجتهاد أكثر للتقرب من دائرتها.

خـــــاتمة :

رأى الباحث من خلال نتائج الدراسة المسحية والميدانية، أن يستعرض جملة ما توصل إليه من خلال دراسته الميدانية ، التحليلية لعينة الصحف، بالإضافة إلى الملاحظات التي دونها الباحث أثناء فترة التحليل نظرا لأهميتها:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية الصحافة الحزبية المكتوبة في الجزائر وكان الهدف الرئيسي والجوهري هو رصد وتحليل حال الصحافة الحزبية المكتوبة في الجزائر منذ ظهورها وسط تعددية إعلامية وسياسية بالإضافة الى كشف العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة الاعلامية والسياسية والقانونية والاقتصادية ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

1-أن الصحف الحزبية في الجزائر والموجودة غير قادرة على منافسة الاعلام الخاص والعمومي وذلك بسبب النقص الذي تعانيه هذه الصحف في مضامينها باستثناء جريدة "صوت الأحرار" التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني ، والتي تسجل حضورها اليومي في الأكشاك لكن بنسبة توزيع ضعيفة.

2-كل الصحف الحزبية تصدر بانتظام باستثناء مجلة النبأ التابعة لحزب "حركة حمس" التي تسجل حضورا متذبذبا حيث أصبحت مجلة مناسباتية وليس لسان حال حزب .

3-أن مفهوم التعددية الاعلامية في الجزائر هو مفهوم ناقص ومشوه إذ أن التعددية التي ظهرت في الجزائر لم تكن وليدة لأوضاع سياسية وإعلامية مهيأة وثابتةوانما جاءت نتيجة ظروف غير مناسبة" بعد احداث اكتوبر 1988" نظرا إلى تخوف السلطة من عواقب التعددية والحزبية لأن رسمها في وقت غير مناسب وتحت ضغط ظروف لن يتحملها المجتمع وهذا ما حدث في الجزائر بعد أحداث أكتوبر وما أفرزته من نتائج سلبية على المجتمع الجزائري" أمنيا، اجتماعيا، سياسيا، إعلاميا، اقتصاديا... إلخ.

4- قصور عمر التعددية الاعلامية الحزبية في الجزائر باعتبار أن المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي لم يكن مهيأ لاستقبال مثل هذا النوع من الصحافة التي انشأتها الاحزاب أملا منها لإثبات كيانها وجعلها منبرا يساعدها على كسب تأييد الجماهير لتقوية قاعدتها الشعبية وايصال صوتها السياسي.

5-هناك بعض الصحف الحزبية حققت بعض اهدافها في مطلع التسعينيات بترجمة هذه الوظائف مثل جرائد حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ المنحل لكن الاعتبارات السياسية قضت على معظم الصحف الحزبية خاصة بعد الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد ووقف المسار الانتخابي وعدم اعتماد اي حزبجديد الى غاية اعلان رئيس الجمهورية عن الاصلاحات السياسية الأخيرة في 2012 , والتي تم بموجبها اعتماد 39 حزبا جديدا ,هذه الاخيرة لم تكن لتوجد لولا الأحداث التي شهدها العالم العربي عامة والمغرب العربي خاصة أو ما اصطلح على تسميته بـ"**الربيع العربي**" , وما افرزته من نتائج علي الصعيد الدولي والاقليمي والمحلي .

5- ان الاحزاب السياسية التي انبثقت عن الاصلاحات السياسية الاخيرة ,هي احزاب مواسم وليست احزاب برامج ولا ينتظر منها ان تساهم في تطوير الصحافة الحزبية ,وهذا ما لمسناه في الخطابات السياسية اثناء الحملة الانتخابية ,وإهمالها للجانب الاعلامي جملة وتفصيلا, وهذا راجع الى ضعف قياداتها والتي تجهل دور الاعلام في التسويق لها ولبرامجها .

6- فشل التعددية الاعلامية في الجزائر لم يكن السبب في اختيارها وانما في اسلوب تنفيذها والتعامل معها.

7- إن وراء أي عملأو تصرف من السلطة عملية اختيار كما يقول سيمون" لكن في الجزائر أي تصرف أو عمل هو عملية اجبار واضطرار وهذا ما لمسناه خلال الانفتاح السياسي والإعلامي 1989- 2011

8- إن التعددية هي عملية البحث عن حلول مشتركة مبنية على النقد وتقبل الرأي والرأي الآخر وهذا ما تفتقده السلطة في الجزائر (التخوف من التعددية الاعلامية والسياسية) واعتبارها خطرا يهدد بقائها ومصالحها .

9-إن الصحافة الحزبية في الجزائر تعاني من متاعب كثيرة تهدد استقرارها واستمراريتها من ناحية الأحزاب التابعة لها أو من النظام السائد وهذا ما أدى إلى اندثارها وعدم تطورها.

10- إن سبب الوضعية الموجودة عليها الصحافة الحزبية لمكتوبة في الجزائر اليوم هي موروثة عن وضعية الأحزاب السياسية نفسها وضعفها مستمد من ضعف أحزابها التي لا تظهر إلا في المناسبات الانتخابية متناسية دور الاعلام في توسيع قاعدتها الجماهيرية .

11- غلق جريدة المجاهد الأسبوعي التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني مع بداية سنة 2015 , بصفة مؤقتة دون الإعلان عن الغلق القانوني لها , بسبب مشكل التمويل والإشهار , وهذا راجع إلى ضعف الجريدة في الانتشار الواسع في الساحة الإعلامية , والذي أدى إلى حرمانها من الإشهار الذي يعد الشريان المالي لأي مؤسسة إعلامية .

12- الأزمة المالية التي تعاني منها " جريدة صوت الأحرار " بسبب مشكل التمويل والديون التي تعاني منها اتجاه المطابع , والذي بموجبه اضطر مسيرو الجريدة إلى تسريح بعض الصحافيين , وعدم تسديد رواتب البعض لشهور عديدة, وليس مستبعد أن تحذو نفس طريق نظيرتها " جريدة المجاهد الأسبوعي" .

- هذه المشاكل التي تتخبط فيها الصحافة الحزبية الجزائرية منذ وجودها إلى غاية الوقت, راجع إلى إهمال هذه الصحف لقضايا الجماهير وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة للمجتمع , وهذا ما افقد الثقة بين الأحزاب والمواطن وبالتالي غياب ثقة المواطن في مثل هذه الصحافة لأنها تمثل صوت الأحزاب , هذا إضافة إلى عدم ارتقاء هذا النوع من الصحافة إلى مستوى الاحترافية , ومعالجة هموم ومشاكل التي يتخبط فيها المجتمع, إذ أصبح الفرد عازف عن هذه الصحف لأنها لا

تمثله , وإنما تمثل من مصالح من اسسوها. وهذا ما لمسناه من خلال تحليلنا لخطابات صحف الدراسة .

وبشكل عام فإن خطابات صحف الدراسة سواء الموالية للسلطة، أو المعارضة، كانت معالجتها الصحفية سطحية، فكثير من هذه المعالجات، إما غير واضحة، لإبراز قضايا معينة، وتغييب أخرى لاعتبارات سياسية، وتفتقر هذه المعالجات الصحفية إلى الموضوعية في كثير من أطروحاتها المختلفة متأثرة بالطابع الحزبي.

وهناك إشكالية أخرى وهي تغليب الطابع الحزبي على الطابع المهني عند تناول قضايا حقوق الإنسان، مما يفقد المعالجة الصحفية الموضوعية لهذه القضايا، فنجد الصحف الحزبية تتقيد في كثير من أطروحاته بسياسة الحزب الذي تنتمي إليه وإيديولوجياته بعيدا عن الجانب المهني.

وهناك إشكالية التحاق الكثير من الأشخاص بمهنة الصحافة وهم غير مؤهلين، ولا هم من خريجي أقسام وكليات الإعلام، وليست لديهم خبرة فيكون مثل هؤلاء المحررون عبئا كبيرا على الصحيفة لأن مستوياتهم المهنية متواضعة.

بعد كل هذه النتائج نرى بأن الصحافة الحزبية المكتوبة في الجزائر شبه منعدمة إن لم نقل منعدمة وذلك لأن وجود صحافة حزبية قوية يستلزم وجود معارضة وسلطة قوية وهذا ما نفتقده في الجزائر

- فلماذا لا تكون للصحافة الحزبية بمستلزماتها ومكوناتها التي إن احترمت غدت في خدمة المجتمع والمحافظة على توازنه وسيادة قيم التطور والرفاهية التي تبقى هدف كل انسان ؟
- وهل أصبحت الصحف الموالية للأحزاب بديلا أم منافسا لصحافة الأحزاب ؟
- وهل فتح مجال السمعي البصري امام الخواص سيفتح المجال امام هذه الاحزاب خاصة تلك التي من وجهة نظرها تملك قاعدة شعبية كبيرة.

مراجـــع و مصـــــادر الـــدراسة

أولا: مصـــــادر الدراسة

1-صحيفة الاخوة الحزبية النصف شهرية الجزائرية

2-صحيفة المجاهد الأسبوعي الحزبية الجزائرية

3-صحيفة صوت الأحرار الحزبية اليومية الجزائرية

4-مجلة النبأ الحزبية الجزائرية

ثانيا: مراجـــع الـــــدراسة

أ- المراجع باللغة العربية:

أ-1- الدراســات غير منشورة: (الرسائل الجامعية):

- احمد حمدي,**الخطاب الايديولوجي عبر الصحافة الجزائرية باللغة العربية من 1962 الى 1988,دراسة تحليلية** , رسالة دكتوراه غير منشورة , معهد الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر ,1999.
- إسماعيل مرازقة, **الاتصال السياسي في ظل التعددية السياسية والإعلامية** رسالة ماجستر غير منشورة, جامعة الجزائر, معهد علوم السياسية والإعلام,1990.
- بسيوني ابراهيم حمادة، **دور وسائل الاتصال في صناعة القرارات، دراسة تطبيقية على صانعي القرارات في مصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 1991
- بن شهيدة حنان, **الاعلام الحزبي الجزائري بين الواقع والمأمول , دراسة تحليلية ميدانية عن جريدة "الأخوة" الحزبية لسان حال حزب العمال** ,رسالة ماجستير غير

منشـــورة ,كليـــة العلـــوم الاجتماعيـــة , قســـم علـــوم الاعـــلام والاتصـــال ,جامعـــة مستغانم,2009.

- تويتة بلقاسم، **واقـع التعدديـة السياسية فـي الجزائـر وأثرها علـى التعدديـة الإعلاميـة،** مذكرة ماجستير، جامعة مستغانم، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2009.
- ثروت زكـي مكـي، **وسـائل الاتصـال الجمـاهيري والمشـاركة السياسـية فـي الـدول الناميـــة،** رسـالة دكتـوراه غيـر منشـورة، (جامعـة القـاهرة: كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسية، 1993).
- جمال العيفة,**صحافة القطاع العام ومفهوم الخدمة العمومية في عهدالتعددية,دراسة تحليليـــة تطبيقيـــة لصـــحافة القطـــاع العـــام**,رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة,جامعة الجزائر,1999.
- حنـان زبـيس , **التعدديـة الصـحفية فـي تـونس مـن خـلال مسـار صـحافة الاحـزاب المعارضة (1981_ 2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة , معهد الصحافة وعلوم الاخبار ,جامعة منوبة، تونس ,2001.
- سعد بن سعود بن محمد، **الاتصـال السياسـي فـي وسـائل الاعـلام وأفـراد المجتمـع السـعودي،** رسـالة دكتـوراه غيـر منشـورة، قسـم الإعـلام كليـة الـدعوة والإعـلام جامعـة محمد بن سعود الإسلامية 2006.

- سلام احمد عبده,**الخطاب الصحفي للأحزاب السياسية المعارضة من خلال جريدتي " الوفد والاهالي " أثناء الانتخابات التشريعية في مصر , دراسة تحليلية,** رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام , جامعة عين شمس , القاهرة ,2004م.
- سليمان صويص, **دور وسائل الاعلام الاردنية في تغطية قضايا حقوق الانسان في الاردن ,دراسة في تحليل المضمون** ,رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام , قسم الصحافة ,الجامعة الاردنية ,عمان ,2000م.
- صباح عبده هادي الخيشني، **علاقة تقديم المادة الاخبارية في الصحف اليمنية باتجاهات الشباب الجامعي نحو الاحداث السياسية،** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام قسم الصحافة، جامعة القاهرة، 2010.
- الطاهر بصيص, **اتجاهات الخطاب الصحفي الجزائري إزاء انتفاضة الأقصى الثانية, دراسة تحليلية مقارنة بين الصحف الحكومية والصحف المستقلة "من 2000/09/28 إلى 2003/04/30"**, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسم الصحافة.
- الطاهر بصيص, **اثر الكتاب الاعلاميون الجزائريون علي النخب السياسية من خلال جريدتي الشروق والوطن** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام والاتصال ,جامعة الجزائر3, 2014م.

- علي حسين حسن العمار ,**الخطاب الصحفي لقضايا حقوق الانسان السيياسية والمدنية في الصحافة اليمنية , دراسة في المضمون والقائم بالاتصال** , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية الاعلام ,جامعة القاهرة , 2008م.
- علي سيد علي، **علاقة الانتماء الحزبي في مصر بالتعرض للمواد السياسية في الراديو والتلفزيون**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم الاعلام، 2002،
- غاني بودبوز، إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها: دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الينـاس، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- قدري عبد المجيد عبد النبي، **تأثير المعالجة الاعلامية لقضايا حقوق الانسان على معارف واتجاهات الجمهور المصري**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2007.
- كمال قابيل، **فن التحرير الصحفي في الصحافة الحزبية، دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية في الفترة 1977، 1987**، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة1989/ **نقلا عن** جان جبران كرم، **مدخل إلى علم الإعلام**، ط1، بيروت، دار الجيل1986

- ليلى مداني, **الأزمة الأمنية و السياسية في الجزائر**, رسالة ماجستير جامعة وهران,قسم العلوم السياسية,2003.
- محسن عوض, **معالجة الصحافة المصرية لقضية حقوق الانسان من خلال صحفتي الاهرام القومية والشعب الحزبية** ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,كلية الاعلام ,جامعة القاهرة , مصر,2000م.
- محمد كبير، **إشكالية الشرعية لدى الأنظمة العربية، النظام الجزائري نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة,كلية العلوم السياسية, جامعة تلمسان، 2005
- محمد كبير، شرعية الأنظمة العربية، النظام الجزائري نموذجا، رسالة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002م.
- مفتاح محمد أجعية بلعيد، **دور الصحافة الليبية في إمداد الشباب الجامعي في ليبيا بالمعلومات حول القضايا السياسية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2009.
- يوسف تمار: **دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري، أطروحة Agenda setting**، دكتورة غير منشورة.جامعة الجزائر ,كلية العلوم السياسية والإعلام 2005/2004.

أ-2 أ-1- الدراســـــات المنشورة:

- أحمد بن راشد بن سعيد، قوة الوصف، **دراسة في لغة الاتصال السياسي ورموزه،** مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلد 32، يوليو- سبتمبر، 2003.
- أحمد ناصوري، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي،** مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، (دمشق: جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2005).
- إيمان نعمان جمعة، **تسويق الشخصيات السياسية في الديمقراطيات الغربية،** مجلة البحوث الإعلامية جامعة الأزهر، العدد التاسع، يوليو 1998
- بسيوني ابراهيم حمادة، **العلاقة بين الاعلاميين والسياسيين في الوطن العربي،** مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول والثاني، يوليو – سبتمبر- أكتوبر، 1994
- جان ماري كوتري، **مقدمة في الاتصال السياسي،** ترجمة د. الطاهر بن خرف الله، **المجلة الجزائرية للاتصال،** العدد 4، خريف 1990.
- جمال عبد العظيم، **الاعلام والرأي العام والمشاركة السياسية،** المجلة السياسية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد الثاني، أبريل- يونيه، 2000،
- حافظ أبو سعدة، **الصراعات الكامنة في الشرق الأوسط، الحكم المركزي، الديمقراطية النخبوية، أم ديمقراطية الجماهير؟** المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد14، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

- شعيب الغباشي, **صحافة الاخوان المسلمين ,دراسة في النشاة والمضمون**, رسالة دكتوراه منشورة ,قسم الاعلام, جامعة الازهر ,القاهرة مصر 2000م .
- محمد حسام الدين اسماعيل، **التغطية الصحفية الغربية لشؤون العالم الاسلامي خلال عقد التسعينيات**، رسالة دكتوراه منشورة، قسم الصحافة، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، 2001.

أ-2- الكتـــب:

- ابراهيم محمد سعد ، **الإعلام التنموي والتعددية الحزبية**، الجزء الأول، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2002.
- أبو زيد فاروق، مدخل إلى علم الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1986م.
- أبو عرجة تيسير، دراسات في الصحافة والإعلام، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2000م.
- أحمد حمدي، **دراسات في الصحافة الجزائرية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
- أحمد حمدي، **دراسات في الصحافة الجزائرية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
- أحمد حمدي، **دراسات في الصحافة الجزائرية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.
- اسماعيل معراف,**الاعلام حقائق وابعاد**,ط1 ,الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية,,1999
- **أمين سعيد عبد الغني، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة**، ط1,إيتراك للنشر والتوزيع, 2006- مصر

- أيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسنز إلى هبرماس، ترجمة محمد حسن غلوم، مراجعة محمد عصفور، سلسلة كتب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أبريل 1999.
- أية رور وليام، الصحافة العربية والإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم، ترجمة موسى الكيلاني، مركز الكتاب الأردني، الأردن، 1989م.
- برو فيلب، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987م.
- بسام العسلي,**عبد الحميد بن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**, دار النفائس بيروت,ط1 ,1986
- بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس، وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية، 1986م.
- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999م.
- بنعصرا عبد الواحد، العقل المستقل، دار افريقيا الشرق، المغرب، 2000م.
- تيسير أبو عرجة، **دراسات في الصحافة والإعلام**، الطبعة الأولى2000، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- جاب الله عبد الله، الانتخابات الرئاسية بين أمل التغيير وعقبة التزوير، الجزائر، 2000م.
- جابر عبد الحميد و احمد خير كاضم ,**مناهج البحث في التربية وعلم النفس** ,النهضة المصرية ,القاهرة ,ط1, 1987
- الجمال، خيرت معوض عياد، **التسويق السياسي والإعلام الاصلاح السياسي في مصر**، ط1(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005).

- جيرار ليكرك، **سوسيولوجا المثقفين**، ترجمة الدكتور جورج كتورة، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008).
- حسن عماد مكاوي، **أخلاقيات العمل الاعلامي**، ط1، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1994).
- حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، ط3، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003).
- حنان يوسف، **الاعلام والسياسة، مقارنة ارتباطية**،(القاهرة: المنظمة العربية للتعاون الدولي، 2005)
- الخزرجي تامر كامل محمد، النظرية السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004م.
- خلادي عيسى، بوتفليقة الرجل ومنافسوه، ترجمة محمد ساري وعلاوة بوجادي، طبعة مرسي، الجزائر، 2003م.
- راسم محمد الجمال، **الاتصال والاعلام في الوطن العربي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس 1991).
- رحل جيه ولتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة أحمد يعقوب المجدوية، ومحفوظ الجبوري، (عمان: دار النشر1996)،
- زبدة محمد، دليل الصحافة العربية الجزائرية "88-94"، الجزائر، 2007م.
- الزبير سيف الإسلام,**تاريخ الصحافة في الجزائر**,المؤسسة الوطنية للكتاب,الجزائر,ج2 ,1985
- الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزء الأول، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1971م.

- الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزء الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983م.
- الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزء الثاني، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.
- الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزء الخامس، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1984م.
- الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزء الرابع، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1983م.
- الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الجزء السادس، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الثانية، 1985م.
- زلطة عبد الله، القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، دار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2007م.
- زهير احدادن,**مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**,ط1,الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية,بن عكنون,2001.
- زهير إحدادن، الصحافة الإسلامية الجزائرية إلى 1930م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986م.
- زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1991م.
- زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر.
- شقير محمد، الديمقراطية الحزبية في المغرب بين الزعامة والتكريس القانوني، دار افريقيا الشرق، المغرب، 2003.

- شلبي علاء، الإعلام وحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر، 2004م.
- عبد الغني أمين سعيد، إدارة المؤسسات الإعلامية في عصر اقتصاد المعرفة، ايتراك للنشر والتوزيع، 2006م.
- عبد الباسط محمد محسن ,**أصول البحث الاجتماعي** , مكتبة وهبة , ط 8 , 1989
- عبد الرحمان عواطف، دراسات في الصحافة المصرية المعارضة، دار الفكر العربي، مصر، 1985.
- عبد الغفار رشاد القصبي، **الاتصال السياسي وأجندة التحول**، الكتاب الأول،(القاهرة: مكتبة الآداب، 2007)
- عبد ربه صابر، **الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي**،(الاسكندرية: دار الوفاء الدنيا الطباعة والنشر، 2002).
- عزي عبد الرحمان وآخرون، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990م.
- عزي عبد الرحمان،ا لسعيد بومعيزة، **الاعلام والمجتمع، رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية الإسلامية** تقديم الدكتور زهير إحدادن،(الجزائر: الورسم للنشر والتوزيع، 2010).
- عزي عبد الرحمان،السعيد بومعيزة، **الاعلام والمجتمع، رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية الاسلامية**، تقديم الدكتور زهير إحدادن،(الجزائر: الورسم للنشر والتوزيع، 2010).
- عزيزة عبده، **الاعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الاولويات**، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004).

- عزيزة عبده، **الاعلام السياسي والرأي العام، دراسة في ترتيب الأولويات**، ط1(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)
- عصام سليمان الموسى، **المدخل فيس الاتصال الجماهيري**، ط6، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2009)
- علم محمد، أساسيات الصحافة في القرن الواحد والعشرين، القاهرة، 2004م.
- علي الدين هلال، **المشكلة البنائية في النظام السياسي المصري في التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات**، دار النهضة الشرق، 1986.
- عمار الطالبي, **ابن باديس حياته وأثاره, تقديم مالك بن نبي**, بيروت, دار الغرب الإسلامي,1983,ج1.
- عمار الطالبي، ابن باديس، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر الطبعة الأولى، 1966م
- غانم السيد عبد المطلب، اللامركزية والتطور الديمقراطي في مصر، مصر 1991م.
- فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط2، (القاهرة: عالم الكتب، 1997).
- فاروق أبو زيد، **مدخل إلى علم الصحافة**، ط2، (القاهرة: عالم الكتب، 1997).
- كرم جان جبران، مدخل إلى علم الإعلام، دار الجيل، بيروت، 1986م.
- كمال الدين جعفر عباس، **في البعد الفكري، والاتصال السياسي**، ط1 (بيروت: المكتب الإسلامي 2004).
- مازن مطبقاني، العالم الرباني والزعيم السياسي، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م.
- محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، ط1،(الرياض، مكتبة العبيكان، 1997)
- محمد حمدان المصالحة، **الاتصال السياسي، مقترب نظري تطبيقي**، (عمان: دار وائل للنشر، 2002).

- محمد حمدان المصالحة، **الاتصال السياسي، مقرب نظري تصنيفي**(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2002)
- محمد زيان عمر , **البحث العلمي ومناهجه وتقنياته**, الهيئة المصرية العامة للكتاب,القاهرة ,2002م.
- محمد سعد إبراهيم ، **الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،1998، عابدين- القاهرة.
- محمد سعد إبراهيم، **الإعلام التنموي والتعددية الحزبية**،ج1 2002، عابدين- القاهرة.
- محمد سعد **ابراهيم، الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998، عابدين- القاهرة.
- محمد سعد **ابراهيم، الصحافة والتنمية السياسية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1998، عابدين- القاهرة.
- محمد شقير، **الديمقراطية الحزبية في المغرب، بين الزعامة السياسيةوالتكريس القانوني**، دار إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب 2003،
- مخائيل جيد رمزي، أزمة الديمقراطية ومأزق الصحافة القومية "1952، 1984"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987م.
- المداني محمد، الصحافة المستقلة في الجزائر التجربة من الداخل، منشورات الحبر، الجزائر، 1998م.
- مفدي زكريا، تاريخ الصحافة الجزائرية، جمع وتحقيق أحمد حمدي، الجزائر، منشورات مفدي زكرياء، 2003م.
- نور الدين حاروش، **تاريخ الفكر السياسي**، ط3،(الجزائر: دار الأمة،2012).

- هلال الدين، المشكلة اللبنانية في النظام السياسي المصري "التطور الديمقراطي في مصر"، قضايا ومناقشات، دار نهضة الشرق، مصر، 1986م.

أ-3- الموسوعات:

1-الجاسور عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، الأردن، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004م.

2-حجاب محمد منير، الموسوعة الإعلامية "المجلد الرابع" دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003م.

3-محمد حمدان وآخرون ، **الموسوعة الصحفية العربية**، تونس، الجزائر، الجماهيرية، المغرب؟، موريتانيا، الجزء الرابع، تونس ، **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إدارة الثقافة**، 1995

أ-4- الجرائد والصحف:

1-الشروق اليومي: العدد 2585، 2009.

2-القادسية الجزائرية: العدد 61، 2009.

3-القبس الكويتية، العدد 05، 1995.

أ-5- المجلات:

المستقبل العربي، العدد 159، 1995م.

المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 08، 1992م.

مجلة الصفيين، العدد 13، 1991م.

ب- المـــراجع باللغة الأجنبية:

ب-1- باللغة الفرنسية:

- Albert pierre, Lexique de presse écrite, Dalloz, 1989.

- Albert. C. Gunther. **The Persuasive Press Inference: Effects of Mass Media on Perceived Public Opinion**. Communication Research, (Vol. 26, N°5, 1995).
- Bendjabalah abderahmen, la com : état des études, analyses, communication Algérie, 2008.
- Florence Aubenas, (**la crise de la presse Algérienne**),libération, 09/09/1988
- Groupe des profs, enjeux et défit de seconde monda du président Bouteflika, étude anthropologique, Algérie, 2008.
- Soualem darradji, mémoire de la presse algérienne (1962,2004), Algérie, 2008.

ب-2- باللغة الإنجليزية:

- Brain McNair, **An Introduction to Political Communication** (New York: Routledge 1999)
- Carol, M. Lieber and Jacob Bendix, Old- Growth Forests On Network News: **News Sources and the Framing of Environment Controversy**, Journal of Mass Communication Quarterly, Vol. 73, N°1, Spring 1996, pp 54.
- Colin seymour, **the political impact of mass media**, London, constable, 1974
- Gadi Wolfsfeld, **Media Protest and Political Violence: A Transactional Analysis, Journalism Monographs**,N^{0} 127, June 1993.

- Gerald, M. Kosicki, **Problems and Opportunities in Agenda-Setting Research**, Journal of communication, Vol. 43, N° 2, Spring 1993, pp112.
- Laura, E. Drake and William, A. Donohue, **Communicative Framing in conflict Resolution**, communication research, Vol. 23, june 1996.
- Martin ochs, **the African press, the American university in Cairo press**, 1986,
- Ochs martin, the africain press, university in cairo press, 2008.
- Rebecca; Ann. **Lind and Colleen Salo, The Framing of Feminists and Feminism in News and public Affairs Programs in U.S. Electronic Media, Journal of communication**, Vol.52,N°1,Match 2002
- Robert, M.Entman, **Framing U.S Coverage of international News, Contrasts in Narratives of The Kal and Iran Air Incidents**, Journal of Communication, Vol. 41,N°4, 1991.
- Robert,M. Entman, **Framing Toward Clarification of Fractured Paradigm**, Journal of communication, Vol. 43,N°4, December,1993.
- Scheufle .A. Dietram, **Framing as Theory of Média Effects, Journal of Communication**, Vol. N°1, Winter 1999
- Seymour clin, the political impact of mass media, london

ج- الأنتـــــرنت:

_ مقال لنصر الدين جابي (Algerian political in crisis, 26-11-2007)

فهرس الدراسة

إهداء خاص

إهداء

شكر

خطة الدراسة

القسم المنهجي 06-35

مقدمة..... أ- د

اشكالية الدراسة.....06

تساؤلات الدراسة..... 06-07

أهداف الدراسة.....07

أهمية الدراسة.....08

نوع الدراسة.....08

مناهج الدراسة..... 09-10

مجتمع البحث وعينته..... 10-11

أدوات جمع البيانات 12-21

الدراسات السابقة..... 22-33

التحديد الاجرائي للمفاهيم 34-35

القسم النظري: الاتصال السياسي والصحافة الحزبية..... 36

الفصل الاول: الاتصال السياسي نشأة المفهوم والتطور 38

أ- المبحث الاول: تاريخ ظهور مفهوم الاتصال السياسي 39-45

ب- المبحث الثاني: الاتصال السياسي عناصره ووسائله..... 45-58

ج- المبحث الثالث: دور وسائل الاعلام في حماية الحق الانساني..... 59-76

خلاصة الفصل..... 77-78

الفصل الثاني: الصحافة الحزبية في الوطن العربي..... 81-121

أ- المبحث الاول: مفاهيم عامة عن الصحافة الحزبية 82-88

ب- المبحث الثاني: الصحافة الحزبية في مصر 89-103
ج- المبحث الثالث: الصحافة الحزبية في الاردن..... 104-113
د- المبحث الرابع: الصحافة الحزبية في اليمن..... 113-120
خلاصة الفصل..... 121
الفصل الثالث: الصحافة الحزبية في الجزائر 123-156
أ- المبحث الاول: الصحافة الحزبية في الجزائر قبل الاستقلال..... 126-136
ب- المبحث الثاني: وضعية التعددية السياسية في الجزائر..... 137-143
ج- المبحث الثالث: الصحافة الحزبية في ظل التعددية الاعلامية 143-163
خلاصة الفصل..... 164-165
القسم التطبيقي: الصحافة الحزبية ومرجعيتها الفكرية في معالجتها لقضايا حقوق الانسان في الجزائر 165
الفصل الاول: الصحافة الحزبية في ظل التعددية السياسية والاعلامية في الجزائر 168
أ- المبحث الاول: وضعية الصحافة في الجزائر..... 169-186
ب- المبحث الثاني: الاطر المؤثرة في وضعية الصحافة الحزبية..... 187-191
ج- المبحث الثالث: المعادلات الاساسية الغائبة عن الحركة الزبية في الجزائر 191-193
خلاصة الفصل..... 194
الفصل الثاني: تحليل الخطاب الاعلامي للصحف الحزبية الجزائرية..... 195
أ- المبحث الاول: تحليل مسارات البرهنة لقضايا حقوق الانسان السياسية 196-221
ب- المبحث الثاني: تحليل القوى الفاعلة..... 222-233
ج- المبحث الثالث: تحليل الاطر المرجعية 234-241
خلاصة الفصل..... 242
نتائج الدراسة 243-250
مناقشة النتائج..... 251-255
خاتمة..... 256-261
المراجع 262-278
الملاحق